الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعــة سطيـف 2

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

علاقة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسرة بتحديد النسل في الوسط الحضري.

- دراسة ميدانية بمدينة سطيف -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الديمغرافيا الحضرية

إعداد الطالبة :

حليمة غرزولي

إشراف الدكتورة:

فيروز زرارقة

لجنة المناقشة :

د- الطاهر سعود.....أستاذ محاضر.....جامعة سطيف 2.....رئيسا

د- فيروز زرارقة.....أستاذ محاضر.....جامعة سطيف 2.....مقررا

د- الجمعي النوي.....أستاذ محاضر.....جامعة سطيف 2.....عضوا

السنة الجامعية

2012 / 2013

إهداء

إهدائي الخاص إليكما والدي الكريمين

و إلى زوجي ***رضوان***

إلى ابنتي الكبرى ***"تسنيم – زينة"***

وابنتي الصغرى ***"ريم – غنى"***

و إلى إخوتي : **أمينة – يوسف– يحيى– أسماء و رحموني.**

و جميع أفراد عائلتي بالعاصمة و على رأسهم أمي و أبي.

و إلى كل صديقاتي .

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر و التقدير الكبيرين إلى والديي الكريمين .

و إلى زوجي الذي أمد لي يد العون طوال فترة انجاز العمل.

كما أوجه كل الشكر إلى أخي يحيى .

دون أن أنسى أستاذتي الموقرة الدكتورة زرارقة فيروز التي لطالما قدمت لي التوجيهات

و أشرفت على أدق تفاصيل عملي.

لكم جميعا أوجه وافر تقديري.

فهرس المحتويات

مقدمة ..... أ

الفصل الأول:التأسيس المنهجي للدراسة

أولا:الإطار المفهومي للدراسة.....05

1- تحديد المشكلة و صياغتها.....05

2- الفرضيات.....07

3- الدراسات السابقة.....08

4- أهمية الدراسة و أسباب اختيار الموضوع.....13

5- أهداف الدراسة.....14

6- تحديد مفاهيم الدراسة.....14

ثانيا: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.....**18**

1-مجالات الدراسة.....18

2- عينة الدراسة.....19

3- المنهج المستخدم.....20

4- أدوات جمع البيانات.....21

الفصل الثاني: مشكلة النمو السكاني و النظريات المفسرة لها

تمهيد.....**24**

أولا: المشكلة السكانية.....**24**

1- ماهية المشكلة السكانية.....24

2 - تحديد طبيعة المشكلة السكانية في البلاد النامية.....25

3-أسباب المشكلة السكانية في البلاد النامية.....26

4-خطورة المشكلة السكانية.....29

5- مواجهة المشكلة السكانية.....30

5–أ– أساليب مواجهة المشكلة السكانية.....30
5–ب– المحددات الإستراتيجية السكانية و التي يمكن آن تقلل من التداعيات السلبية للمشكلة السكانية.....31
ثانيا : أهم النظريات السكانية.....32
I– نظرية مالتوس.....32
1– مصادر نظرية مالتوس عن السكان.....32
2– نظرية مالتوس عن السكان.....33
3– الظروف التي نشر فيها مالتوس أفكاره.....35
4– أسس نظرية مالتوس.....35
5– الاعتراضات التي واجهتها أفكار مالتوس.....36
6– تقييم نظرية مالتوس. 38
II – النظريات الطبيعية.....40
1– نظرية كوارد جيني.....40
1–أ– أسس نظرية كوارد جيني.....40
1–ب– تقييم نظرية جيني.....41
2– نظرية هربرت سبنسر.....43
2–أ– أسس نظرية هربرت سبنسر.....43
2–ب– تقييم نظرية سبنسر.....43
III – النظريات الاجتماعية.....**44**
1–نظرية الكسندر كارسوندرز.....44
1–أ– أسس نظرية الكسندر كارسوندرز 44
1–ب– تقييم نظرية كارسوندرز. 45
2– نظرية كارل ماركس.....46
2–أ– أسس نظرية كارل ماركس.....46
2–ب– تقييم نظرية كارل ماركس.....48

خلاصة.....**50**

الفصل الثالث: السياسات السكانية و تغير الأسرة الجزائرية.

تمهيد.....**52**

أولا : السياسات السكانية. 52

I–ماهية السياسة السكانية.....52

1–المبادئ العامة للسياسة السكانية.....53

2 –أهداف السياسة السكانية.....54

3– آليات تنفيذها.....55

4 – شروط نجاح السياسة السكانية.....55

5– عوامل التسريع من تحقيق أهداف السياسة السكانية.....56

II – قياس اثر السياسات السكانية و مدى فاعليتا.....56

1–قياس اثر السياسات السكانية في استخدام و سائل تنظيم الأسرة.....56

2– قياس اثر السياسات على مؤشر الخصوبة السكانية.....56

3–قياس اثر السياسات في معدلات المواليد.....57

4– قياس اثر السياسات في معدلات الوفيات.....57

5–قياس اثر السياسات في معدلات النمو السكاني.....58

6– قياس اثر السياسات في مؤشر التحضر.....59

ثانيا: الأسرة الجزائرية و التغير الأسري.....**60**

I– الأسرة الجزائرية الحديثة.....60

1–أشكال الأسرة الجزائرية الحديثة.....60

2–خصائص الأسرة الجزائرية الحديثة.....62

I I– التغير الأسري.....65

1–مفهوم التغير الأسري.....65

2–العوامل المؤثرة في التغير الأسري.....66

3–أهم النظريات المفسرة للتغير الأسري.....72

4–تغير الوظائف الأسرية 77

5–التنشئة الاجتماعية في ظل التغير الأسري.....79
III – تغير الأسرة الجزائرية.....80
خلاصة.....83

الفصل الرابع: الخصوبة و تحديد النسل

تمهيد.....85
أولا : الخصوبة.....85
I– التحليل الديمغرافي للخصوبة.....86
1– مفهوم الخصوبة 86
2–العوامل المؤثرة في الخصوبة.....88
II – التحليل الاجتماعي للخصوبة.....92
1–الخصوبة و البناء الاجتماعي.....92
2–الخصوبة و الأسرة 93
3–الخصوبة و الطبقات الاجتماعية 94
4–السلوك الإنجابي و الطبقات الاجتماعية.....96
5–الخصوبة و القيم و المعايير الاجتماعية 98
ثانيا : تنظيم النسل و تحديده 100
I– تنظيم النسل 101
1– ماهية تنظيم النسل **101**
2–وسائل تنظيم النسل **101**
3– أهداف تنظيم النسل 102
4– فوائد تنظيم النسل.....103
5–مسؤولية تنظيم النسل.....104
6–السياسات السكانية في مجال تنظيم النسل..... 106
II – تحديد النسل.....108
1–مفهوم تحديد النسل.....108
2–ملاحظات مهمة في نظرية تحديد النسل.....109

3-البوادر الأولى لحركة تحديد النسل..... 109
4-سلبيات تحديد النسل على أوربا.....110
5-تحديد النسل في النظرية الاجتماعية 111
6-النموذجان الأساسيان لمخطط التحكم في النسل 113
7-تحديد النسل من وجهة نظر إسلامية.....119

الفصل الخامس: تحليل وتفسير بيانات الدراسة الميدانية

أولا: تحليل و تفسير بيانات الدراسة 123
1-البيانات الشخصية.....123
2-بيانات تتعلق بالوضع الاقتصادي للأسرة.....126
3-بيانات تتعلق بالمستوى التعليمي للمرأة و علاقته بتحديد النسل.....131
4-بيانات تتعلق بعمل المرأة و علاقته بتحديد النسل.....136
ثانيا:نتائج الدراسة 142
1-في ضوء الدراسات السابقة 142
2-في ضوء الفرضيات 143
النتيجة العامة 145
خاتمة.....146
قائمة المراجع.....148
الملاحق.

مقدمة

الانفجار السكاني، تعبير عن خروج معدلات الزيادة السكانية، عن ضوابط التخطيط الاستراتيجي الشامل. الذي يضع الخطط المستقبلية لبناء المجتمع وتحقيق تطوره في ضوء توفر الإمكانات التي تلبي احتياجات السكان بما هي عليه الآن، وبما يجب أن تكون عليه مستقبلا حتى يكون في مقدور الإمكانات تلبية ألاحتياجات وحين تأتي نسب الزيادة ومعدلاتها السنوية، خارج دائرة هذا التخطيط بحيث تتجاوز الأرقام ما توقعته الخطط وبنسب عالية جدا، عندها ترتفع احتمالات الانفجار السكاني الذي تصنعه الزيادات في معدلات الإنجاب ولأسباب الخروج على ضوابط تنظيم الأسرة بما لها من أبعاد سكانية واقتصادية واجتماعية.

غالبية الدول ذات الإمكانات المحدودة، ذات المصادر والثروات الطبيعية القليلة، تضع في اعتبارها دوما أن تتفق زيادة عدد سكانها، مع قدرة إمكاناتها ومواردها على توفير حياة ذات كرامة لأفراد المجتمع كافة، لذا فهي تسعى لتنفيذ برامج تنظم هذه الزيادة، عبر محددات تضبط الزيادة السكانية، من خلال التخطيط لضبط معدلات الإنجاب السنوي، هذه المعدلات التي يجب أن تستجيب لما تتطلبه خطط التنمية الهادفة إلى توفير متطلبات الحياة لأفراد المجتمع، حفظاً من تداعيات الزيادة السكانية المفرطة التي تنعكس سلباً على قدرة الموارد المتاحة، على توفير متطلبات الحياة للجميع بعيداً عن معدلات فقر وبطالة مرتفعة ، معدلات الزيادة السنوية مرتفعة، وان لم تكن إلى الحدود التي تقربنا من انفجار سكاني، ما يزال بعيداً جداً.

ويعود ارتفاع معدلات الزيادة إلى ارتفاع مماثل في معدلات الإنجاب الذي لا تترتب عليه آثار سلبية تجاه عدد السكان فحسب، بل تتعداه إلى تأثيرات سلبية أعمق في أنماط الحياة ومستوياتها وبأبعادها الاقتصادية والصحية و الاجتماعية حين تقصر الموارد عن توفير الشكل السليم الكامل لهذه المتطلبات، من هنا تأتي التحذيرات التي تنطلق بين حين وآخر، تطالب بوقفة مراجعة لقراءة معدلات الإنجاب، وصولاً للسيطرة على معدلات الزيادة السكانية، حتى لا نجد أنفسنا في مواجهة مأزق القدرة على الإطعام.انخفاض معدلات وفيات الأطفال لأسباب التقدم الكبير الذي حدث في الرعاية الصحية، وغياب ضوابط تنظم الأسرة، أو عدم الاستجابة لها، ربما كانا في مقدمة الأسباب التي ساهمت في ارتفاع معدلات الزيادة السكانية، ففي الوقت الذي ساهمت به الرعاية الصحية على خفض معدلات الوفاة عند المواليد، عمل غياب الوعي والمواقف التقليدية الرافضة لضوابط تنظيم الأسرة، على رفع معدلات هذه الزيادة، هناك حاجة ملحة لتأسيس ثقافة تقوم على وعي بأهمية ضبط معدلات الزيادة السكانية التي تترتب على خفض معدلات الإنجاب عبر الالتزام بضوابط تنظيم الأسرة، التي ثبت ان هذه الضوابط لا تتعارض مع سليم القيم العقائدية، وتنسجم مع العادات والتقاليد الواعية.

وعليه تظهر أهمية تحديد النسل داخل الأسرة الجزائرية الحديثة ما جعلنا نهتم بدراسة ظاهرة تحديد النسل في إطار علاقتها بالأوضاع المختلفة للآسرة وجاء تقسيم بحثنا كالأتي:

تضمن **الفصل الأول** كل ما تعلق بموضوع الدراسة من طرح لإشكالية البحث والفرضيات المعتمدة إضافة إلى ذكر أهم الدراسات السابقة المشابهة وكذا تحديد للأبرز المفاهيم المعتمدة إضافة إلى ابرز الإجراءات المنهجية المتبعة من اختيار العينة و المنهج و أدوات جمع البيانات.

بينما تناول **الفصل الثاني** المشكلة السكانية من حيث ماهيتها ، خطورتها و مواجهتها ، مع الإشارة إلى أهم النظريات السكانية.

أما **الفصل الثالث** فيعالج السياسات السكانية و تغير الأسرة الجزائرية.ليتناول **الفصل الرابع** الخصوبة و تحديد النسل و تنظيمه.و**الفصل الخامس** يعالج مناقشة البيانات من خيث تحليل و تفسير بيانات الدراسة ثم عرض النتائج في ضوء الفرضيات.

يليه عرض النتائج في ضوء الدراسات السابقة وصولا إلى الاستنتاج العام فخاتمة البحث.

أولا : الإطار المفهومي للدراسة.

1- تحديد المشكلة و صياغتها:

يجد المتتبع للمواقف وأنواع السلوك التي واجه بها الإنسان الظروف والتغيرات الطارئة على حياته في العصر الحديث أن الإنسان يميل أكثر فأكثر إلى التدخل في الطبيعة لتحقيق التغييرات الملائمة بنفسه، وأنه لم يعد مستعداً لانتظار ما ستفعله به الطبيعة. وخير مثال على ذلك هو موقفه من الانفجار الديمغرافي وما يتسبب به من تفاحش المشاكل الاقتصادية وتدهور الوضعية الصحية للأفراد بسبب ندرة الغذاء، بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية والتربوية التي لا حدود لها.

إن التفكير الإنساني في هذا المشكل يتقاسمه اتجاهان:اتجاه يركز على الأسرة كخلية أولية للمجتمع، فيخطط لها ويعالج المشاكل في دائرتها، ويجتهد في إيجاد الحلول للأسرة في محيطها وحسب أحوالها وظروفها، قانعا بهذا المستوى ولا يتعداه ليزعم أنه يضع إستراتيجية أو يرسم إيديولوجية.

واتجاه يخطط للمجتمع البشري بأكمله، ويعالج الانفجار الديمغرافي وهو ينظر إلى متواليات تزايد السكان ونسبتها إلى متواليات تزايد الموارد في العالم، ويذكر عدد المواليد في العالم في كل دقيقة وكم يكفيهم من الغذاء، ويستخلص من ذلك ما يستخلص من النتائج بالجملة.

وهذا الاتجاه الأخير لم يسلم في الحقيقة من الاضطراب، كما أن البلدان التي سايرته لم تسلم من بعض الظواهر السلبية التي يستعصى حلها. ذلك أننا إذا نظرنا مثلا إلى مجتمع نشيط ولاحظنا نوعا من الانفجار الديمغرافي فيه، ووضعنا له سياسة للحد من هذا الانفجار، فإننا لابد أن ندخل في اعتبارنا عاملين أساسيين : أولهما يرى أن التقدم المادي يوجد نوعاً جديداً من الوعي لدى المواطن، ونمطاً جديداً من الحياة، وتغييراً جذرياً في علاقته بأسرته ونسبتها إلى علاقته بعمله، حتى أصبحنا نسمع عن إنسان

الآلة والإنسان الاقتصادي، وهذا الإنسان بطبيعة الحال لم يعد له الوقت الكافي للإنجاب.

والعامل الثاني: هو خروج المرأة للعمل، وحرصها على التكيف مع ظروفها الجديدة التي غالباً ما تكون قاسية، وهي أيضاً لم تعد تجد الوقت الكافي للإنجاب.

وهذان العاملان إذا أضيفت إليهما سياسة تحديد النسل أو حتى تنظيم الأسرة، فإن النتيجة ستكون ولا شك هي شيخوخة الأمة وتراجع العامل البشري الذي هو أكبر وأخطر عامل في العملية الاقتصادية كلها.

لذلك ليس في الإمكان رسم سياسة للسكان موحدة وقارة ومستقلة عن ظروف الشعوب وأحوالها، بل الحاجة تدعو إلى سياسة سكانية متجددة لا تقتصر على مشكلة النمو السكاني المرتفع فحسب و إنما تمثل جملة التدابير المباشرة وغير المباشرة بقصد التأثير الكمي والنوعي على السلوك الديمغرافي وفي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان وفي إيجاد التوازن بين المتطلبات السكانية والتنمية المستدامة فتأخذ بعين الاعتبار ظروف كل بلد ومستواه الاقتصادي والحضاري والفكري، وتعالج أحوال الأسرة فيه بحسب ظروفها الخاصة، وتميز مثلا بين الأسرة في المغرب والأسرة في الصومال أو في قطر مثلا مع التأكيد على تعزيز الجانب الايجابي للموروث الثقافي و الحد من المؤثرات و الممارسات السلبية على الصحة الإنجابية و على دور المرأة في التنمية و مشاركتها الفاعلة في اتخاذ القرارات الخاصة بالصحة الإنجابية و عدد الأطفال و توقيت الولادات و مدة الفواصل بين كل حملين متتاليين ، واستخدام وسائل تنظيم الأسرة .

والأسرة الجزائرية لها خصائص وسيمات عامة، تشترك فيها مع نظيراتها في الوطن العربي .كما أنها تتميز بخصائص وسيمات أخرى أوجدتها ظروف تاريخية وثقافية، واجتماعية، واقتصادية، أضفت عليها طابع الخصوصية.وتشكل الأسرة القاعدة الأساسية في هيكل المجتمع الجزائري، فهي المؤسسة الاجتماعية، التي تؤمن عدة وظائف حيوية، منها وظيفة الإنجاب والتنشئة الاجتماعية للأفراد، واكتسابهم هوياتهم ، إلى جانب

كونها لا تزال الحاضن الاقتصادي للشباب حتى سن الزواج. لقد عرفت الأسرة الجزائرية عدة تغيرا ت سواء في شكلها ألتركيبي أو في علاقاتها الداخلية، أو في قيمها الاجتماعية . وتتدرج هذه التغيرات في إطار حركة التغير الاجتماعي–الثقافي.

وعليه سنحاول معالجة هذا الموضوع من زاوية خاصة وعلى جانب كبير من الأهمية، تتعلق بعلاقة الظروف الاجتماعية و الاقتصادية للأسرة الجزائرية بتحديد النسل بالإجابة عن السؤال الرئيسي الذي مفاده: **هل لأوضاع الأسرة علاقة بتحديد النسل؟**

و البحث معني بالإجابة عن التساؤلات التالية:

- هل هناك علاقة بين السلوك الإنجابي للفرد و السياسات السكانية؟
- هل لخروج المرأة للعمل علاقة بخفض إنجابها؟
- هل يؤثر المستوى التعليمي على السلوك الإنجابي للأسرة؟
- هل تحديد النسل اختيار الزوجين أم تمليه الضرورة؟
- هل لتحديد النسل علاقة برغبة المرأة في الحفاظ على جمالها و شبابها؟

2–فرضيات الدراسة:

"تعتبر مرحلة صياغة الفروض من أهم المراحل المنهجية عند تخطيط البحوث كونها تعبر عن الصورة الدقيقة للمشكلة و تغطي أبعادها من كافة الجوانب"[1]. "كما أنها تمثل الإجابة المؤقتة و المبدئية مصاغة على شكل جملة تقريرية تفيد تبيان العلاقة بين متغيرين آو أكثر"[2]

وباعتبار الدراسة تحاول الكشف عن طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية للأسرة الجزائرية وبين اتجاهها نحو تحديد النسل من خلال محاولة الإجابة عن السؤال الرئيسي الذي مفاده : **هل لأوضاع الأسرة الاقتصادية و الاجتماعية علاقة بتحديد النسل؟**

التساؤلات الفرعية: –هل هناك علاقة بين الوضع الاجتماعي للأسرة وتحديد النسل؟

–هل هناك علاقة بين الوضع الاقتصادي للأسرة و تحديد النسل؟

لتكون بدلك فرضيات الدراسة على النحو التالي

الفرضية العامة :

تساهم الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للأسرة في تحديد نسلها.

الفرضيات الفرعية :

- يساهم انخفاض دخل الأسرة في تحديد نسلها.
- يساهم ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة في تحديد نسلها.
- تساهم مشاركة المرأة في سوق العمل في تحديد نسلها.

3- الدراسات السابقة

أ- الدراسة السابقة الأولى:

[1] محمد شفيق:البحث العلمي مع تطبيقاته في مجال الدراسات الاجتماعية،المكتب الجامعي الحديث،مصر ،دط،2006،ص74.

[2] Réjan Huot :Méthodes Quantitatives pour les sciences humaines,les Presses de l'université Leval,Canada,2 ed,2006,p45.

-قام بها زيدان عبد الباقي ، بعنوان : "القيم و المبادئ و المعايير و السنن الاجتماعية التي تحكم السلوك الإنجابي"[1] بمدينة القاهرة حيث تمت الدراسة على حيين جامعيين بكلية البنات و امتدت من : يناير 1974 حتى مارس 1974 م.أما نوع الدراسة فكانت مسحية ميدانية للحيين المذكورين بمدينة القاهرة.

الأهداف الرئيسية للدراسة هي:

1- التعرف على القيم و المبادئ و المعايير و العادات و الأعراف و التقاليد التي تحكم السلوك الإنجابي في المجتمع المصري في ذلك الوقت.

2- الربط بين مناهج البحث الاجتماعي من جهة و علم السكان من جهة أخرى و تنظيم الأسرة من جهة ثالثة.

التساؤلات الكبرى للبحث التي طرحتها إشكاليته فيمكن إيجازها فيما يلي:

أ -هل فهم السلوك الإنجابي و دوافعه تمكن من توجيهه و أهداف و مصلحة المجتمع.

ب -هل معرفة الفروق الفردية من قرارات و مهارات و دوافع و أساليب تفكير يمكن تعميم نفعها على الأفراد و المجتمع ؟

ج-هل الإعلام الشعبي و الدعاية الشعبية أكثر تأثيرا من الإعلام الرسمي في مجال تنظيم الأسرة ؟

د -هل يمكن الاعتراف بوجود تأثير متبادل بين السلوك الإنجابي للفرد و السياسة السكانية؟

أما فرضيات الدراسة فهي:

أولا : تنظيم الإنجاب تحكمه عوامل دينية و اجتماعية و صحية و بالتالي لا يتحقق إلا باقتناع ديني و اجتماعي و بأساليب شخصية و جماعية.

ثانيا : أنشطة الجهاز التنفيذي لتنظيم الأسرة ذات فعالية محدودة في الأحياء الشعبية رغم حاجتها إليها.

[1] زيدان عبد الباقي : القيم و المبادئ و المعايير و السنن الاجتماعية التي تحكم السلوك الإنجابي،رسالة ماجستير ،علم الاجتماع،جامعة القاهرة،1979.

ثالثا : عدم توافر خدمات تنظيم الأسرة في الأحياء الشعبية بعكس غيرها من الأحياء الراقية.

عينة البحث فهي عشوائية منتظمة و بنسبة (10%) من مجتمع البحث المقدر بـ : 1600 سيدة تتراوح أعمارهن بين 16 و 48 سنة

المنهج الذي استخدمه في البحث هو المسح الاجتماعي بالعينة، و تمت الاستعانة بفريق من الباحثين الذين تم تدريبهم و جمعوا المعلومات بالاستبيان عن طريق المقابلة.

أهم النتائج التي توصل إليها هي:

- نسبة أفراد العينة من الأميات تمثل (54%) و من أسر فقيرة و مدخول محدود
- غياب مكاتب رعاية الطفولة و الأمومة و جهل أفراد العينة لأي فكرة عن تنظيم الأسرة
- وافقت نسبة (76%) من أفراد العينة على فكرة تنظيم الأسرة
- نسبة 27% من أفراد العينة أنجبن المولود الخامس و الطريق مازال مفتوحا لرغباته
- غياب وسائل منع الحمل عند المبحوثات، و (66 %) منهن ينظمن إنجابهن بوسائلهن الخاصة، دون إشراف طبي رسمي.
- نسبة (50 %) اقتنعن أن الدين يتعارض و تنظيم الإنجاب
- نسبة (66 %) من أفراد العينة ترين أن الدافع لهن لتنظيم الأسرة هو الفقر.
- تأثرت نسبة (60 %) بكثرة الإنجاب لدوافع القيم و الأعراف الموروثة
- نسبة (100 %) يرين أن التعليم الجامعي يجب أن يكون للذكور، و نسبة من يراه للإناث (70 %) .
- الوسيلة الإعلامية الوحيدة لتنظيم الأسرة عند أفراد العينة هي الراديو، و غياب دور وكالات تنظيم الأسرة
- نسبة (% 73) يستخدمن أقراص منع الحمل

ب- الدراسة السابقة الثانية :

قام بها الأخضر زكور بعنوان "دور التعليم العالي في تنظيم الأسرة الجزائرية"[1]

أهداف البحث :

. السعي إلى معرفة تأثير التعليم على حجم الأسرة و خصوبة الزوجين .

. محاولة الكشف عن الفوارق في الإنجاب بين المتفاوتين تعليميا . وبين المتعلمين و الأميين .

. معرفة نوع وسائل منع الحمل في تنظيم الأسرة و هل الإنجاب منظم أم عفوي ؟

. معرفة مدى وعي المتعلم و الجامعي لتنظيم الأسرة و تأثير ثقافته على ذلك؟ .

. المقاربة بين البحث و بعض نظريات السكان في زيادة السكان و تنظيم الأسرة .

تساؤلات البحث : التساؤل الرئيسي هو :

هل يؤثر التعليم في خفض الإنجاب و تنظيم الأسرة ؟

فروض البحث : الفرضية الرئيسية هي : كلما أرتفع المستوى التعليمي للأفراد قلت خصوبتهم و إنجابهم .

حدود الدراسة : إن مجال الدراسة متعدد الأبعاد منه المكاني و البشري و الزماني :

المجال المكاني : البحث الميداني مقصور على بعض أحياء مدينة باتنة

المجال البشري : العينة طبقية ومتعددة الأعمار من المتزوجات بين (15– 50 سنة فأكثر) من أميات و المتوسطي التعليم ، و المستوى الثانوي ، والعالي.

المجال الزمني : الدراسة الميدانية من بداية شهر ماي إلى 20 من جوان سنة 2008 م .

عينة البحث : عشوائية وقد تم في البداية اختيار (200) مبحوث من الجنسين ...

المنهج المستخدم في البحث : استخدمت الدراسة النهج التحليلي الوصفي

الأدوات المستخدمة في البحث : هي :

1– الملاحظة 2 – المقابلة بالمشاركة 3 – الاستبيان 4 – كما تم استخدام طريقة التغير النسبي

[1] الأخضر زكور : دور التعليم العالي في تنظيم الأسرة الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007

أهم نتائج الدراسة هي:

1. الأسرة الجزائرية كثيرة الإنجاب فعدد الأطفال عند الأميات أكثر من (8) و عند من لهن مستوى الثانوي (4) أطفال و عند الجامعيات (3) أطفال .
2. هناك عدم اهتمام بتنظيم الأسرة (60 %) من الأميات، و (20 %) من مستوى التعليم العالي لا يعلمن بوجود مراكز لتنظيم الأسرة .
3. الرجل في الجزائر لا يهتم بتنظيم الأسرة . (100 %) من الأميات لم يشجعهن أزواجهن عليه مراكز تنظيم الأسرة لا تقدم إلا حبوب منع الحمل و العوازل، ومقصرة في التوعية
4. ساهم ضيق المسكن في التنظيم الإجباري للأسرة .
5. ساهم التعليم عموما و العالي خصوصا في تنظيم الأسرة الجزائرية بطريقة غير مباشرة فتأخير الزواج عند

المستوى الثانوي و الجامعي خفض من الخصوبة و الإنجاب بأكثر من 50 %

الاقتراحات :

1. يجب الاهتمام ببحوث في مجال تنظيم الأسرة لأهميتها للمخططين و أرباب الأسر .
2. يجب تدعيم البحوث في هذا المجال و إشراك مراكز تنظيم الأسرة و الباحثين والأساتذة .
3. دعم دخل الأسرة الفقيرة ، لعلاقة الفقر بالإنجاب المفرط
4. تشجيع التعلم للأميين فقد ثبت أن من يتعلم و لو بمحو الأمية يرتفع وعيه نحو تنظيم الأسرة.
5. توظيف نتائج البحوث لاسيما التي تشخص الآفات و الأمراض الاجتماعية. أو تتوقع حدوثها لعلاج المشكلات الاجتماعية .

ت- توظيف الدراسات السابقة

للدراستين السابقتين أهمية قصوى في إثراء معرفتنا حول موضوع الدراسة بحيث مكنتنا من ضبطه و صياغة فرضيات الدراسة إضافة إلى لفت انتباهنا إلى نقاط هامة في صياغة أسئلة الاستمارة.

وقد تم توظيف الدراسة الأولى في الفصل الرابع لكونها تهتم بدراسة السلوك الإنجابي ، في حين تمت الاستعانة بالدراسة السابقة الثانية في الفصل الثالث لأنها تلقي الضوء و بصورة دقيقة على تنظيم الأسرة .

4- أهمية الدراسة و أسباب اختيار الموضوع:

أ-أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية البحث في كون سياسة تحديد النسل تلقى دعما من الدول المتقدمة و التي تحاول جاهدة لتطبيقها في الدول النامية ، في حين لا تجد دول العالم الثالث بديلا لتحديد النسل كحل لمشكلاتها السكانية و الأسرية.هذه الازدواجية تجعل من الموضوع ذو أهمية بالغة إذ من شان الدراسة إبراز بعض العوامل المؤدية إلى خفض الإنجاب، كما أنها تمثل إضافة في رصيد البحوث في مجال تنظيم الأسرة. و تتجلى أهمية الدراسة أيضا في ارتباط مفهوم الإنجاب بالخصوبة باعتبارها الظاهرة الديمغرافية الأكثر تأثيرا في المجال التنموي خاصة الجانب الاقتصادي و الاجتماعي ، بالإضافة إلى أهمية الأسرة في المجتمع الجزائري و بالتالي ضرورة الاهتمام بالتحولات التي يشهدها هذا النسق و جملة التحديات التي تواجهه نتيجة التحولات الاقتصادية و الاجتماعية .

ب-أسباب اختيار الموضوع:

- أسباب ذاتية:

لكل باحث دوافعه لاختيار موضوع بحثه ، و موضوع تحديد النسل وعلاقته بأوضاع الأسرة نابع من ميل ذاتي لدراسة كل ما يتعلق بالنسق الأسري، بالإضافة إلى ملاحظة الترويج الهائل لسياسة تحديد النسل من قبل مختلف وسائل الإعلام .

- أسباب علمية:

من أهم الأسباب التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع التزايد المذهل الذي بات يعرفه تحديد النسل في المجتمع جزائري في الوقت الراهن من جهة و من جهة أخرى لم تعد قلة الإنجاب مقصورة على الأسر المحدودة الدخل فحسب بل انتشرت في الأسر الغنية ، كما تزايد اتجاه النساء العاملات و المثقفات إلى قلة الإنجاب .إضافة إلى الخلط الملاحظ بين مفهومي تنظيم الأسرة و تحديد النسل في العديد من الدراسات

5- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على دافع اتجاه الزوجين لخفض الإنجاب و لكشف عن الفوارق في الإنجاب بين المتعلمات و غير المتعلمات و بين العاملات و غير العاملات.، بالإضافة إلى التعرف على مدى وعي الأسرة الجزائرية بمفهوم تنظيم النسل.

6- تحديد مفاهيم الدراسة:

"تعتبر المفاهيم الوسيلة الرمزية التي يعتمد عليها الإنسان في التعبير عن المعاني و الأفكار بغية توصيلها إلى الآخرين أنها ليست أفكارا ثابتة و غير قابلة للتبدل و التحول بل هي أفكار ديناميكية تتغير

و تتحول تبعا لتغير العصر وتبدل ظروفه الموضوعية و إيديولوجية حياته" [1] قد شملت الدراسة مفاهيم محورية هي: – الأسرة - تحديد النسل - تنظيم النسل –الوسط الحضري

1–مفهوم الأسرة :

هناك صعوبة في تعريفها و الاتفاق حول مفهومها لاختلاف أشكالها و أحجامها و نوعية العلاقة بين أفرادها، و من تعار يفها:

لغة : "أهل بيت الإنسان و عشيرته، وأصل الأسرة الدرع الحصينة، و أطلقت على أهل بيت الرجل لأنه يتقوى بهم" [2]

- تعريف وليم أوجبرن W.ogbern **:** "الأسرة رابطة اجتماعية من زوج و زوجته و أطفالهما أو من دون أطفال، أو من زوج بمفرده مع أطفاله، أو من زوجة بمفردها مع أطفالها" [3].

- تعريف جورج ميردوك g.Murdock **:** "جماعة اجتماعية تتميز بمكان إقامة مشترك و تعاون اقتصادي و وظيفة تكاثرية، و يوجد بين ذكر و أنثى من أعضائها على الأقل علاقة جنسية يعترف بها المجتمع " [4]

- تعريف ريمون بودون : "الأسرة بناء مؤسساتي يضفي على المجتمع خصوصيته هدا لا يعني انه يمكننا اعتبار أن جميع مؤسسات المجتمع مصدرها و تفسيرها في الأسرة"[5]

– يعرفها عبد الهادي الجوهري بأنها :"جماعة من الأفراد يربطهم الزواج و الدم آو التبني يؤلفون بيتا واحدا ويتفاعلون سويا ولكل دوره المحدد مكونين ثقافة مشتركة "[6]

---

[1] إحسان محمد الحسن :مناهج البحث الاجتماعية ، دار وائل للنشر، الأردن ،ط1، 2005، ص 42.

[2] محمد فريد وجدي : دائرة معارف القرن العشرين ، دار الفكر، بيروت ، ط1،. 1979،ص277 .

[3] بدر بن أحمد : بحوث اجتماعية ،مكتبة فهد الوطنية ، السعودية ،.ط1 ، 1996، ص117.

[4] المرجع نفسه، ص 125.

[5] Raymond Boudon et Francois Bourricaud : Dictionnaire Critique de la sociologie,Quadrige ed,Paris ,7 ed , 2004,p251

[6] عبد الهادي الجوهري: معجم علم الاجتماع ،دار أسامة و الشرق الثقافي، الأردن ،ط1 ،2006 ، ص17.

التعريف الإجرائي: الأسرة هي وحدة اجتماعية تتكون من ذكر و أنثى بالغين يرتبطان بعلاقة زواج يعترف بها المجتمع، هدفها إنجاب الأطفال و التعاون المشترك و الاحترام المتبادل من أجل حفظ النوع و بقائه، سواء أنجبا أطفالا ، أم لم ينجبا بعد.

2-**مفهوم تحديد النسل :**

لغة : الحد هو الفاصل بين شيئين او الحاجز بينهما لئلا يختلط احدهما بالاخر

و النسل هو الولد الذرية

عرفه زيدان عبد الباقي **:**" بأنه إيقاف الإنجاب عند عدد معين .و يفرض الإجهاض على المرأة كما هو الحال في الصين .إذا تجاوز الزوجان العدد المسموح به"[1].

التعريف الإجرائي :تحديد النسل هو إيقاف الإنجاب نهائيا سواء أكان باختيار الفرد أو بإجبار الدولة له على ذلك.

3- مفهوم تنظيم النسل :

- تعريف معجم العلوم الاجتماعية : "عرف تنظيم الأسرة بأنه تنظيم يشمل الوسائل التي يستعان بها لخفض عدد المواليد . بمنع الحمل.و قد تنوعت هذه الوسائل و تطورت، أهمها الإحجام عن الزواج حتى سن متقدمة، و الامتناع عن الاتصال الجنسي بين الزوجين، و القذف في الخارج، و إطالة فترة الرضاعة، و الإجهاض و لما تقدمت العلوم الطبية و البيولوجية ابتدعت وسائل سهلة الاستعمال لا تتنافى مع العلاقة الطبيعية بين الزوج و الزوجة، و هي آلية و كيميائية." [2]

- تعريف زيدان عبد الباقي : عرف تنظيم الأسرة " بأنه مجهودات الأسرة لإنجاب كثير أو قليل من الأطفال طبقا لرغباتها و تنظيم الأسرة في الواقع أحد الحلول الحاسمة و المناسبة لمشكلة الإفراط السكاني ".

[1] زيدان عبد الباقي : أسس علم السكان ، مكتبة النهضة المصرية، دط ،.1976 ،ص75

[2] نخبة من الأساتذة المصريين و العرب : معجم العلوم الاجتماعية، الشعبة القومية للتربية و الثقافة و العلوم ونسك الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط ،1975 ،ص186 .

تعريف صالح وهبي :"تنظيم الأسرة لا يعني الوقاية من الحمل ، و لكن يعني أيضا أن ننجب الطفل عندما تكون الظروف العائلية كلها مهيأة لقدومه و أما الحمول المتتالية للمرأة دون فاصل كاف للراحة تشكل عبئا نفسيا و جسميا على صحتها" [1]

تعريف سمر بن مشعل: " تنظيم النسل هو أن يتخذ الزوجان باختيارهما و اقتناعهما بالوسائل التي يريانها كفيلة بتباعد فترات الحمل، أو إيقافه مدة معينة من الزمن يتفقان عليها "[2]

التعريف الاجرائي : فتنظيم النسل يعني المباعدة بين المواليد برضى الزوجين و باستخدام طرق منع الحمل الطبيعية أو الطبية .من غير إرغام خارجي.

4-مفهوم الوسط الحضري:

-تعريف بشير التيجاني: "الوسط الحضري هو الإطار الإقليمي المكون من مجموعة من العناصر و الظواهر البشرية و الطبيعية حيث اعتمدت الجزائر على مجموعة من المعايير لتعيين التجمعات،و بالنسبة لحجم السكان أكبر من 5000نسمة. "1

-تعريف عواطف فيصل الابياري: "المدينة هي تجمعات سكانية كبيرة تعيش على قطعة أرض محدودة نسبيا تمتاز باعتمادها على الصناعة أو التجارة أو عليهما معا ،كما تمتاز بالتخصص و تعقد النظام السياسي و الاجتماعي. "2

-تعريف عبد العاطي السيد: "المدينة عبارة عن مجموعة من الممارسات و السلوكات و المشاعر و العادات التي تنمو جيلا بعد جيل و تتبلور في و حدة ثقافية ،كما أن البناء الحضري عبارة عن المحصلة

[1] صالح وهبي : قضايا عالمية معاصرة ، المطبعة العالمية، دمشق، دط ، 2004،ص 40 .

[2] سمر بن مشعل : تنظيم الأسرة . و موانع الحمل.

www://www.pls48.net/women/index.asp ?tid=14&sid=42-20K

النهائية لترابط أنساق العلاقات الاجتماعية متمثلة في أنساق فرعية كالنسق القرابي،السياسي،الديني و الاقتصادي. "3

التعريف الإجرائي:الوسط الحضري أو المدينة: هي وحدة جغرافية ذات كثافة سكانية كبيرة،تخضع للضبط الاجتماعي الرسمي المستمد من القانون،في وجود تقسيم العمل.كما تنتشر فيها سمات الحياة الحضرية و يعمل غالبية سكانها في الصناعة و التجارة و الإدارة.

---

1 البشير التيجاني:التحضر و التهيئة العمرانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط،2002،ص 31.

2 وجدي عبد اللطيف: علم الاجتماع الحضري و الصناعي، دار الاسراء للطبع و النشر،ط1، 2007، ص 28.

3 عبد العاطي السيد: الايكولوجيا الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، مصر، د.ط، 1989، ص 421.

ثانيا : الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

1- مجالات الدراسة

أ- المجال الجغرافي:

أجري البحث في مدينة سطيف عاصمة "**سطيف** و هي ولاية جزائرية تقع في شرق الجزائر،. تعني كلمة سطيف، التربة السوداء بالرومانية. تقع على بعد 300 كلم شرق الجزائر العاصمة، وتعتبر إحدى أهم المدن، فهي ثاني ولاية بعد ولاية الجزائر من حيث الكثافة السكانية، ويطلق عليها الجزائريون في الغالب عاصمة الهضاب العليا. موقعها المتميز على هضبات جبال مغرس وبابور جعل مناخها السهبي قاريا، حيث تزدهر فيه زراعة القمح والشعير والخضروات والحمضيات، وقد أضاف لها سد عين زادة الذي يعتبر من السدود الكبيرة بالجزائر إمكانية ري مساحات واسعة. و قد تطورت سطيف في السنوات الأخيرة بسرعة فائقة حيث أصبحت مركزا اقتصاديا وتجاريا كبيرا، عبرت عنه بإنشاء مناطق صناعية وتجارية

عديدة، وازدهرت فيها الحرف التقليدية والخدمات. والى جانب أنها تضم جامعتين كبيرتين، فهي تحتوي أيضا على العديد من المعاهد والمراكز العلمية والتكنولوجية.

تعتبر سطيف من بين المدن الجزائرية التي تتميز بديناميكية اقتصادية وثقافية قلت مجاراتها في الجزائر، لاغرو فهي ملتقى طرق كل الجهات الجزائرية، ومعبر اقتصادي وسياحي لا يمكن الاستغناء عنه."[1]

أجريت الدراسة على عدد من الأحياء الموزعة عبر مختلف جهات مدينة سطيف و و سطها.

ب – المجال البشري :

يشمل مجتمع البحث كافة الأسر المعنية بتحديد النسل و الموزعة عبر المدينة.والعنصر البشري للدراسة ممثلا بصورة أكثر دقة في العنصر النسوي.بمعنى أن أفراد مجتمع البحث هم **النساء المتزوجات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 سنة و 59 سنة** ،وهذا لا يلغي دور الرجل في السلوك الإنجابي وإنما المرأة هي المسئولة عن عدد المنجبين بحكم أن خصوبتها مرتبطة بفترة زمنية محددة.

ت –المجال الزمني :

استغرقت الدراسة مدة زمنية معتبرة ابتداء من أكتوبر 2009 حيث تم ضبط الموضوع و تحديد المشكلة و جمع المادة الأولية لتمتد بعد ذلك مرحلة البحث الميداني بين توزيع الاستمارات على المبحوثات و تفريغها و صولا إلى تحليل و تفسير نتائجها بين نهاية شهر سبتمبر عام 2012 إلى غاية منتصف شهر نوفمبر من نفس السنة.

[1] http://ar.wikipedia.org/

2- عينة الدراسة :

تمثل عملية اختيار العينة عملية حاسمة وأساسية في البحث العلمي، فهي تحدد وتؤثر على جميع خطوات البحث"[1]، فهي تعبر عن "نسبة جزئية مأخوذة من العدد الإجمالي حيث أنه من الصعب دراسة كل أفراد هذا المجتمع، وعليه فإن الباحث يلجأ إلى أخذ عينة بنسبة مئوية معينة"[2]

وللوقوف على العلاقة الموجودة بين تحديد النسل والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسرة،يكون مجتمع البحث متمثلا في جملة الأسر التي لا يزيد عدد الأبناء فيها عن الثلاث.وبناءا عليه، اعتمدنا **العينة التراكمية** و المسماة **بالكرة الثلجية (la boule de neige)** باعتبارها عينة غير احتمالية لما يكون الوسط المدروس مغلقا أو مجهولا بالنسبة للباحث ، فيتجه هذا الأخير إلى عناصر أولية من المبحوثين توجهه بذاتها إلى عناصر مماثلة لها و بذلك يزداد حجم العينة حتى يصل الباحث إلى حد الإشباع[3].

:يقدر حجم العينة بـ 150 أسرة تم التوصل اليها عن طريق كرة الثلج.

3- المنهج المستخدم:

"المنهج هو جملة الخطوات والعمليات التي يتبعها الباحث في شكل قالب منظم بغية الوصول إلى تحقيق أهداف بحثه، لذا فالمنهج ضروري للبحث، إذ هو الذي ينير الطريق، ويساعد الباحث في ضبط أبعاد ومساعي وأسئلة وفروض البحث"[4]

والمنهج "عبارة عن مجموعة من العمليات أو الخطوات التي يتبعها الباحث لتحقيق أهداف بحثه"[5]

---

[1] محمد البطش و فريد أبو زينة: مناهج البحث العلمي–تصميم البحث والتحليل الإحصائي، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، ط1،2007 ، ص95 .

[2] فوضيل دبليو وآخرون: الأسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، دط ، 1999 م ، ص152 .

[3] Angers Maurice : Initiation pratique à la méthodologie des humaine,édition Casbah,Alger,1ed,1997,p65.

[4] رشيد زرواتي: تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، دار هومة، الجزائر، ط1، 2002، ص119.

[5] أحمد اللحلح وآخرون: البحث العلمي، الدار الجامعية، مصر، دط، 2002، ص03.

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي الذي يمثل "طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم، من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو سكان معينين، وهو طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات معينة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة"[1]

إن اعتمادنا على هذا المنهج يمكننا من دراسة الحقائق الواقعية للظواهر والمواقف وذلك من خلال التطرق إلى وصف للظاهرة المدروسة،و تحديد عناصرها و العوامل المتداخلة معها حتى نتمكن من تبيان العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للأسرة وظاهرة تحديد النسل، ثم نحلل النتائج المحصل عليها.

4- أدوات جمع البيانات:

يعتمد الباحث الاجتماعي في جمع المادة العلمية الميدانية حول موضوع بحثه في المجتمع المبحوث على أدوات منهجية بحثية، حيث يختلف مدى استعمالها من باحث إلى آخر تبعا لطبيعة ونوع المعلومات المراد جمعها، وقد استعنا في بحثنا هذا على الاستمارة كاداة لجمع المادة العلمية "وهي عبارة عن نموذج يضم أسئلة توجه للأفراد من أجل الوصول إلى معلومات حول الموضوع، مشكلة أو موقف، ويتم تنفيذ الاستمارة إما عن طريق المقابلة الشخصية أو أن ترسل إلى المبحوثين عن طريق البريد"[2] و بعبارة أخرى الاستمارة هي "الوسيلة العلمية التي تساعد الباحث على جمع الحقائق والمعلومات من البحوث خلال عملية المقابلة ، وهي الوسيلة التي تفرض عملية التقيد بموضوع البحث المزمع إجراءه خلال عملية المقابلة وعدم الخروج عن أطره العريقة ومضامينه ومساراته النظرية والتطبيقية."[3]

---

[1] عما ر بوحوش: دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط2، 1990، ص27.

[2] محمد علي محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمي، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1، 1980، ص339.

[3] إحسان محمد الحسن : الأسس لمناهج البحث الاجتماعي ، دار الطليعة ، بيروت ، ط1، 1982،ص 65.

تجدر الإشارة إلى أن الاستمارة أجريت بالمقابلة حتى لا تفهم بعض الأسئلة خطأ، بغرض الحصول على معلومات أكثر مصداقية من قبل المبحوثين.

وقد عالجت استمارة بحثنا المحاور الكبرى للبحث، حيث قسمت إلى أربع محاور ضمن 28 سؤال، يضم كل واحد منها مجموعة من الأسئلة والتي تتراوح بين المغلقة والمفتوحة، استنادا لما جاء في فرضيات الدراسة بحيث جاء فيها:

- المحور الأول: محور البيانات الشخصية للمبحوثين (كالسن والمستوى التعليمي،.....).
- المحور الثاني: يتناول الفرضية الأولى المتعلقة بمساهمة انخفاض دخل الاسرة في تحديد نسلها.
- المحور الثالث: يتناول الفرضية الثانية المتعلقة بالمستوى التعليمي للمرأة وعلاقته بتحديد نسل الأسرة وفق جملة من الأسئلة.
- المحور الرابع: يتناول الفرضية الثالثة المتعلقة بعمل المرأة وعلاقته بتحديد النسل.

و قد وردت صياغة أسئلة الاستمارة الخاصة بكل محور بالشكل الذي يتلاءم مع طبيعة الدراسة و أهدافها و تساؤلاتها.كما تباينت الأسئلة بين المغلقة و النصف مغلقة و قليلا منها ورد مفتوحا حتى نتيح للمبحوث إعطاء رأيه.

تمهيد

في الواقع معظم الزيادة السكانية في العالم تتم في البلدان النامية والغير قادرة على تحمله، ونحو 92% من الزيادة السكانية السنوية في العالم تتم في تلك البلدان في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والتي تحتوي على 77% من سكان العالم.

أطلق على هذه الزيادة السريعة للسكان وتعبيراً عن النمو الزائد لعدد سكان العالم بما يعرف بـ (القنبلة السكانية)، وبدأت زيادة السكان تُثير القلق والتساؤلات حول مدى كفاية الموارد الاقتصادية بشكل عام والموارد الغذائية بشكل خاص، ومدى التناسب بين نمو السكان وتنمية الموارد، ويزيد المشكلة السكانية تعقيداً تفاوت الموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية بين دول العالم، وتوزع السكان ونجد هذا التفاوت ليس بين دول العالم بل ضمن حدود الدولة الواحدة.

أولا: المشكلة السكانية .

I- ماهية المشكلة السكانية :

تشير المشكلة السكانية إلى عدم التوازن بين عدد السكان و الموارد و الخدمات ، وهي زيادة عدد السكان دون تزايد فرص التعليم و المرافق الصحية و فرص العمل و ارتفاع المستوى الاقتصادي ، فتظهر المشكلة بشكل واضح ، و تتمثل بمعدلات الزيادة السكانية المرتفعة و معدلات التنمية لا تتماشى مع تلك المعدلات و انخفاض المستوى المعيشي ، أي انه لا ينظر للزيادة السكانية كمشكلة في حد ذاتها ، وإنما ينظر إليها في ضوء التوازن بين السكان و الموارد فهناك الكثير من الدول ترتفع فيها الكثافة السكانية و لكنها لا تعاني من مشكلة سكانية لأنها حققت توازنا بين تعداد سكانها و الموارد المتاحة .

و "المشكلة السكانية لا تتمثل في زيادة السكان فحسب بل في النقصان أيضا و بالتالي فان المشكلات المترتبة عن المشكلة السكانية تظهر من خلال نقص الأيادي العاملة و تدني المستوى الإنتاجي ، وعليه فالمشكلة السكانية لا يوجد لها قانون و لا شك أن تبعاتها تمس بدرجة كبيرة النسق الأسري ، والنتائج ذاتها في جميع المجتمعات و على اختلاف المراحل ، فلكل مجتمع و لكل فترة معطياتها الاقتصادية"[1] .

2- تحديد طبيعة المشكلة السكانية في البلاد النامية :

تنبع المشكلة السكانية في اغلب البلاد النامية من عدم التوازن بين عدد السكان و الموارد و الخدمات إضافة إلى ما تعرفه من ارتفاع الكثافة السكانية بشكل واضح في المدن الكبرى و كذا التوزيع العمري للسكان. و يشكل النمو الحضري العشوائي فأقم من المشكلة بسبب سوء توزيع السكان على رقعة الدولة ، وما يتبعه من قلة العاملين بالزراعة ، وبالتالي ارتفاع أسعار المنتوجات .هذا إلى جانب ارتفاع معدلات الأمية خاصة بين النساء و الزواج المبكر الذي ينتج عنه الإنجاب المبكر و من جهة أخرى عمل الأطفال حيث ترجع أسباب هذه الظاهرة إلى عاملين: الفقر إضافة إلى اعتبار التعليم غير مجد للأسرة فيفضل أن يتعلم الطفل حرفة كمصدر للدخل الاقتصادي.

كما أن ارتفاع معدلات وفيات الأطفال الرضع لها الدور الفعال في بعث المشكلة السكانية فرغم انخفاض الظاهرة غير أنها لا تزال مرتفعة مقارنة بالدول المتقدمة. إضافة إلى ما سبق يمكن الاستدلال أيضا بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي إذ يعتبر ارتفاع متوسط نصيب الفرد ذو صلة وثيقة بنجاح نظام الأسرة ، حيث أظهرت الدراسات الإحصائية أن الأسر الغنية هي الأكثر إقبالا على تنظيم الأسرة و الأقل إنجابا للأطفال حفاظا منها

[1] وليد بركات: أبعاد المشكلة السكانية في مصر ،الهيئة العامة للاستعلامات،مصر ،د.ط،1994،ص04

على نفس المستوى الاقتصادي و الاجتماعي ، في حين الفقيرة تعتمد على زيادة الإنجاب لزيادة دخلها نتيجة دفع الأطفال إلى سوق العمل في سن مبكرة .

3- أسباب المشكلة السكانية في البلاد النامية :

يوجد كثير من الناس على الكوكب. وتتزايد الأعداد طول الوقت. وكما أورد "امارتيا سن" في مقالته الصادرة في "نيويورك تايمز بوك ريفيو"، "السكان: الوهم والحقيقة"، "اخذ سكان العالم ملايين السنين ليصلوا بعددهم إلى البليون الأول، ثم قضوا 123 سنة ليبلغوا البليون الثاني، وهكذا 33 سنة للثالث، 14 سنة للرابع، 13 للخامس، ويأتي البليون السادس، طبقا لواحد من إعلانات الأمم المتحدة، بعد 11 سنة أخرى ولكن هل هذا كثير؟ يدعى احدهم، ممن يعتقدون انه كذلك، أن سكان آسيا وأفريقيا قد تعدوا نصيبهم بشكل غير متناسب.وهذا نستطيع ميزانه بسهولة. لان الحقيقة هي، "في عام 1650 كان نصيب آسيا وأفريقيا من سكان العالم كان يقدر بحوالي 78.4 %، واستمر حول ذلك حتى عام 1750 مع الثورة الصناعية، تقلص نصيب آسيا وأفريقيا بسبب الارتفاع السريع للسكان في أوروبا وأمريكا الشمالية؛ على سبيل المثال، أثناء القرن التاسع عشر كان سكان آسيا وأفريقيا ينمون بمعدل 4 % كل عقد من الزمان أو اقل، كان سكان مناطق المستوطنات الأوربية [في أمريكا الشمالية] يزيدون حوالي 10 % كل عقد." (العامل المحوري وراء هذه الزيادة هي زيادة معدل البقاء على قيد الحياة) في الواقع، نصيب آسيا وأفريقيا معا (حاليا 71.2 %) عاد إلى ما يمكن أن نسميه المستوى المناسب. ومزيدا في نفس الموضوع، حتى لو تنبؤات الأمم المتحدة عن مستقبل النمو كانت صحيحة، ولم يفترضوا تقدم اجتماعي ذا مغزى خلال المنطقة، سوف يرتفع نصيب آسيا/إفريقيا إلى 78.5 %، أو تقريبا إلى حصتهما قبل الثورة الصناعية الأوروبية، وفى عام 2050، تفكير آسيا/إفريقيا الآن هو الاستمتاع بالدخول إلى صفوف العالم المتقدم. وهكذا، لا يوجد عدم تناسب" .ولكن ذلك، معدل النمو السكاني في العالم يتدنى الآن، أكثر من كونه

مشكلة تتفاقم بلا توقف، "ويهبط المعدل خلال العقدين الأخيرين من 2.2 % بين 1970 و 1980، إلى 1.7 % بين عام 1980 وعام 1992" ولكن، من حقنا أن نسأل، وهل هذا الانحسار مرضيا؟ هل النمو السكاني، بالرغم من الانخفاض البطيء لمعدلات الزيادة، يتعدى حدود نمو الإنتاجية، مما يجعل مستويات المعيشة تتردى؟ ربما ندهش، فالإجابة هي "لا". بدلا من ذلك، لا يتمتع متوسط السكان في "البلاد فقيرة الدخل" (كما يحددهم البنك الدولي) فقط بزيادة في الناتج القومي العام للفرد، ولكن أيضا بمعدل نمو في هذا الناتج للفرد (3.9%) في السنة للعوام من (1980 – 1992) وهو أكثر سرعة من مثيله في البلاد "عالية الدخل" (2.4 %) وأسرع من البلاد "متوسطة الدخل وسوف تكون هذه الصورة حتى أكثر وردية ما دامت ليست لبعض البلاد في أفريقيا جنوب الصحراء التي تعانى ولا زالت تعانى لبعض الوقت من حروب مدمرة اقتصاديا ومن الجفاف الذي يحدث ليس بسبب السكان، ولكن يحدث بواسطة الهياكل الاجتماعية والمشاكل مما ينتج عنها تغييرات سلبية في الناتج القومي العام.ولكن ماذا عن الطعام، قد نجد إجابة عاقلة من خبير البيئة/السكان؟ من المؤكد أن النمو السكاني يتعدى زيادة إنتاج الطعام. "ليس فقط خلال قرنين منذ عصر "مالتوس"، ولكن أيضا خلال العقدين الأخيرين، ارتفاع إنتاج الطعام يتخطى بمقدار ملموس ومعدل مستمر الزيادة في سكان العالم." ولكن هل هذا فقط بسبب فائض الإنتاج في أوروبا والولايات المتحدة التي تسكنها إعداد اقل كثافة؟ لا، الأمر عكس ذلك بالضبط. "اكبر زيادات في إنتاج الطعام، ليست مجرد الزيادات الكلية المجمعة بل وأيضا المنسوبة لكل فرد من السكان – تحدث فعليا في العالم الثالث، خصوصا في المنطقة التي نجد فيها اكبر زيادة عددية مطلقة من سكان العالم، إلا وهى –آسيا. فإنتاج الطعام بالنسبة للفرد في العالم زاد إلى أعلى بنسبة 3%، في متوسطات الفترة الثلاثية 1979–1981 والفترة الثلاثية 1991–1993، بينما كان الارتفاع فقط 2% فى أوروبا وانخفض نحو 5% تقريبا في أمريكا الشمالية. وعلى العكس، قفز إنتاج الطعام حوالي 22% في آسيا عموما، متضمنا 23% في الهند و 39% في الصين." هذا ما يكذب فكرة أن الجوع هو ناتج تعدى الزيادة السكانية حدود طاقة

إنتاج الطعام. حيث يفيض إنتاج الطعام بصورة هائلة النمو السكاني، تجد الجوع، وذلك طبعا، بسبب المؤسسات الاجتماعية المسئولة عن خلل التوزيع الذي يفضل مصلحة النخبة، بغض النظر عن الفقر والجوع المنتشر بين الآخرين نتيجة لذلك.ولكن هل يلاحق، أو حتى يتخطى، إنتاج الطعام النمو السكاني بسبب أننا نغتصب الطبيعة لاستخراج كل هذا الطعام؟ ولو كان ذلك صحيحا، بأسعار السوق الغير ملائمة بشكل كافي، سوف تنضب العوائد ولسوف ترتفع الأسعار بالتالي كلما تطورت صعوبة الحصول عليها وزادت كلفتها لإنتاج الطعام منها، وأصبحت التربة الخصيبة نادرة، الخ. على سبيل المثال، يسجل تقرير للأمم المتحدة "انخفاض بنسبة 38 % لأسعار "الأطعمة الأساسية" النسبية خلال العقد المنصرم. وبمقارنة الفترة من 1955-1953 إلى الفترة من 1985-1983، نرى هبوطا في الأسعار المعدلة على سبيل المثال، الأرز (42%)، والقمح (57%)، والذرة السكرية (39%)، والذرة (37%)."إنتاج الطعام هو ابعد ما يكون بلوغا لمستويات مرتفعة مبالغ فيها نتيجة ضغط طلب الزيادة السكانية، يتم تخفيضه بدلا من ذلك وبشكل واسع بسبب صعوبة تحقيق الربحية من بيعه في ظروف الأسواق الحالية، دون ذكر الدعم المالي المباشر لتخفيض الإنتاج. وهكذا، لا تبدو هنا أزمة سكانية مستحكمة ومباشرة يجب علينا الانتباه لها. لا يتخطى النمو السكاني النمو فى الناتج أو النمو في إنتاج الطعام. الصعوبات التي تعانيها البشرية حاليا مثل التلوث البيئي، وما هو أسوأ، كالمجاعات، والأمراض المتفشية التي يمكن علاجها، والفقر، ونقص التعليم والرعاية الصحية، الخ، كلها وظائف الأنظمة الاجتماعية التي تبحث عن الربح من اجل حفنة قليلة العدد بغض النظر عن التدمير الذي يلحق برفاهيةالعديد.

ويبقى انه من غير الممكن إنكار حقيقة أن السكان لا يمكنهم الاستمرار في التكاثر دون أن يتركوا آثارا ايكولوجية خطيرة، لذلك سوف يكون خفض معدلات النمو السكاني لمستوى الحالة المستقرة بندا هاما في إي أجندة تقدمية، حتى ولو لم تكن ذات أولوية مقدسة كالتي يقترحها بعض الناس.

وعليه يمكن إرجاع المشكلة السكانية في البلاد النامية إلى جملة من الأسباب أهمها

انخفاض نسبة وفيات الأطفال فتحسن الأوضاع الصحية ساهم في انخفاض معدل وفيات الأطفال إضافة إلى ارتفاع نسبة المواليد مما ساهم في زيادة عدد السكان ، إضافة إلى الزيادة في متوسط عمر الفرد إذ أن تحسن الأوضاع الصحية ساهم في زيادة متوسط عمر الفرد مما ترتب عليه زيادة كبار السن و زيادة نسبة الإعالة ، رغم أن هذه الزيادة لم تدم طويلا ، إذ ما لبث متوسط عمر الفرد في الانخفاض نتيجة عوامل متعددة .

وهناك أيضا القيم الاجتماعية المرتبطة بالإنجاب، إذ " تنتشر في المجتمعات العربية خاصة بعض القيم المتعلقة بزيادة النسل و كثرة الإنجاب باعتبار أن زيادة عدد الأولاد يؤدي إلى ربط الزوج ، وكذا إنجاب الذكور خاصة للمساعدة في العمل الزراعي إضافة إلى رغبة الأسرة في إنجاب أطفال من النوعين دون اعتبار لعددهم "[2]. ومن جهة أخرى عدم استخدام وسائل تنظيم الأسرة : بالرغم من منع أو تأجيل الحمل خوفا من الآثار الجانبية للوسائل ، و كذا قصور الدور الإعلامي الجماهيري .

4 –خطورة المشكلة السكانية:

إن الزيادة المستمرة في عدد السكان هي إحدى المشكلات الضخمة التي تؤرق شعوب الدول النامية. وهذه المشكلة هي السبب في أية مشاكل أخرى قد تحدث للإنسان. فالتزايد الآخذ في التصاعد للسكان يلتهم أية تطورات تحدث من حولنا في البيئة في مختلف المجالات سواء صناعي،غذائي، تجاري، تعليمي، اجتماعي ... الخ.

هذا بالإضافة إلي ضعف معدلات الإنتاج وعدم تناسبها مع معدلات الاستهلاك الضخمة. ولقد أدى التزايد السكاني إلى عجز في الموارد الغذائية (لاحظ طوابير العيش والصراع في الحصول على رغيف الخبز)

[2] Jean Michel Hoemer : le Tiers Monde entre la survie et l'informal ,l'Harmattan, France,1ed,1996,p35.

و عجز في فرص التعليم المتاحة لاحظ الفترات في المدرسة الواحدة وأعداد تلاميذ كل فصل. و عجز كذلك في الخدمات الصحية وهذا ما نلاحظه بوضوح في المستشفيات المكتظة بالمرضى وضرورة الاتفاق المسبق لحجز سرير قبل الشروع في إجراء عملية جراحية و في فرص العمل (لاحظ نسبة البطالة والعاطلين)و الدخل السنوي.و في الخدمات العامة (نلاحظ ذلك بوضوح في وسائل المواصلات بكل أنواعها وانفجار مواسير الصرف الصحي في كثير من الأحياء).

لعلنا لاحظنا خطورة هذه المشكلة السكانية ويمكن إجمالها في جملة من الآثار االاجتماعية و الاقتصادية المتمثلة في عبء الإعانة،الضغط على الأراضي الزراعية، الهجرة الداخلية وتضخم المدنو كذا عبء الاستهلاك والادخار والاستثمار و فرص العمل و التعليم و الرعاية الصحية.

5 – مواجهة المشكلة السكانية :

للتغلب على المشكلة السكانية بآثارها الاقتصادية و الاجتماعية لابد من السير في اتجاهين : تنظيم الأسرة و التنمية الاقتصادية ، إضافة إلى ضرورة قيام سياسة شاملة لمواجهة الأبعاد الثلاث المتعلقة بالمشكلة: النمو، التوزيع و التنمية .

5-أ – أساليب مواجهة المشكلة السكانية :

لمواجهة المشكلة السكانية لابد من الاهتمام بزيادة الإنتاج و البحث عن موارد جديدة : للقضاء على الفقر و إنشاء مشروعات صغيرة خاصة في المناطق العشوائية ذات الزيادة السكانية المرتفعة ، والاهتمام بتوفير فرص العمل.ومن الأساليب المهمة أيضا إصدار تشريعات للحد من زيادة السكان: مثل رفع من سن الزواج ، وربط علاوات العمل و الإعفاءات الضريبية بعدد الأطفال، بمعنى إعفاء الأسر المحدودة الدخل من أنواع معينة من الرسوم و الضرائب ، أو منحها تأمينا صحيا شاملا ، أو الحصول على دعم غذائي مجاني مقابل الالتزام بإنجاب طفلين . هذا بالإضافة إلى وضع إستراتيجية إعلامية كاملة : تستهدف إقناع الأسر بإنجاب طفلين فقط ، والربط

بين المشكلة السكانية و قضايا أخرى أهمها : الأمية ، المساهمة الاقتصادية للمرأة ، التسرب المدرسي و تنمية الثقافة السكانية و التوعية بمشكلاتها . ومن جانب اخر ضرورة عودة القطاع الخاص للمساهمة في حل المشكلة ، ممثلا في قطاع رجال الأعمال و الشركات الكبرى وصولا إلى باقي مؤسسات البناء الاجتماعي . و كذا أهمية التركيز على فئة الشباب لترسيخ مفاهيم الأسرة الصغيرة الحجم ، و التخطيط الأسري ، والمساواة بين الزوجين كونهما الطريق إلى تحقيق الهدف القومي و المتمثل في خفض معدلات التزايد السكاني ، وكذا إعطاء دور اكبر للشباب في المساهمة في حل المشكلة ، ونشر التوعية و التحذير من مخاطرها ، والتحلي بقيم الإخلاص و العطاء و الانتماء للمجتمع . مع ضرورة تفعيل فكرة التوزيع السكاني من خلال برمجة خطط جذب للسكان نحو المناطق الجديدة و كذا زيادة الاهتمام بالمناطق الريفية_ بالتوعية بمخاطر المشكلة و ضرورة التنظيم الأسري .

5-ب - **المحددات الإستراتيجية السكانية والتي يمكن ان تقلل من التداعيات السلبية للمشكلة السكانية :**

أهم هذه المحددات العمل علي خفض معدلات النمو السكاني خلال السنوات القادمة وذلك بالتنسيق بين الأجهزة المسئولة عن تنفيذ السياسات السكانية وتفعيل دور أجهزة الاتصال الجماهيري في تبني مفهوم الأسرة الصغيرة واستخدام الوسائل غير التقليدية في تنظيم الأسرة بالإضافة إلى تفعيل دور برامج التنمية وبصفة خاصة ما يتعلق منها بالتنمية البشرية بالاهتمام بتحسين جودة التعليم والصحة العامة ومقاومة ظاهرة التسرب.كما يبرز أيضا أهمية تعزيز مكانة ودور المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية لتقوم بدور أساسي في التوعية بمدي خطورة المشكلة السكانية على أفراد المجتمع. بالإضافة إلي ذلك يبرز مدي أهمية تفعيل مشروعات التنمية الإقليمية لتحقيق التوظيف الإقليمي لمواطني الأقاليم الاقتصادية وتقليل حجم الهجرة الوافدة إلي الأقاليم الأخرى مع ضرورة تحسين الخصائص البشرية للسكان وذلك من خلال تفعيل البرامج الخاصة بالصحة العامة والتعليم والبرامج الثقافية فضلا

عن توفير فرص العمالة للارتقاء بمستوي معيشة الأفراد الأمر الذي يسهم في زيادة الدخول الحقيقية للأفراد.

مواجهة المشكلة السكانية ليست مسئولية وزارة بعينها أو مجلس معين بل هي مسئولية تضامنية بين كافة الوزارات والأجهزة والقطاع الخاص وقوي المجتمع المدني.

وإن التصدي الحقيقي لهذه المشكلة يأتي من خلال العمل علي الاستمرار في خفض معدلات النمو السكاني وتحقيق الاستخدام الأمثل لتوظيف الموارد البشرية المؤهلة لتلعب دورا هاما في تغيير الثقافة الاجتماعية للأفراد بحيث يسود مفهوم الأسرة الصغيرة.

ثانيا : أهم النظريات السكانية

لدراسة السكان لابد من إلقاء نظرة على ابرز النظريات السكانية في العصر الحديث ، إذ لا غني للعلم عن نظريات تؤيده و تدعمه ، فكلما تراكمت الخبرات العلمية كلما زادت الحاجة لنظرية توجه البحث و تحدد الهدف و تؤكد النتائج . و الدراسات السكانية تستند لنظريات أساسية مختلفة ، أبرزها :

I – **نظرية مالتوس** THOMAS MALTHUS : (1766-1834)

I-1- **مصادر نظرية مالتوس عن السكان** :

شارك مالتوس في المناقشات التي كانت سارية حول مشكلة الفقر التي أفرزتها حركة التصنيع في انجلترا و هجرة الآلاف من الفلاحين من قراهم للعمل في المصانع التي كانت تزودهم بأجور ضئيلة ، كما تابع الإحصاءات التي كانت تنشرها الصحف عن الوفيات والمواليد في العديد من الدول الأوروبية التي زارها.

" و قد رأى أن الإنسان تحكمه قوتين لا سبيل لتجاهلها و هما : الطعام و الجنس ، و لما كانت قدرة الإنسان على النسل تفوق قدرة الأرض على الإنتاج الغذائي ، فان النتيجة لذلك هي أن النسل الزائد عن مقادير الغذاء الممكنة سيضطر إلى التقاتل على ما هو اقل من حاجته الطبيعية إلى الغذاء "[3]

مشيرا إلى أن السكان يزيدون طبقا لمتتالية الهندسية ، في حين يزيد الغذاء بمتتالية حسابية ، فنقص الغذاء لا يصاحبه نقص في عدد السكان بدليل وجود العديد من المجتمعات الفقيرة (تحت الكفاف) و عليه لابد للمجتمعات الواعية أن تتدخل .

ا– 2 – نظرية مالتوس عن السكان :

سبق القول أن مالتوس خلص إلى نتيجة مفادها :" أن عدد السكان يزيد وفقا لمتتالية هندسية في حين يزيد الغذاء و في نفس المدة وفقا لمتتالية حسابية " ، بمعنى أن السكان في منطقة معينة يزيدون زيادة أسية (يتضاعفون) بينما كمية الغذاء المنتجة في ذات المنطقة و في ذات المدة زيادة خطية ، وان الكوارث الطبيعية من أوبئة و زلازل و براكين ، وسيول جارفة ، وحوادث ، لا توقف تلك الزيادة السكانية المستمرة ، وان كانت تؤخر درجة الاكتظاظ بعض الوقت ، ولكنها (الزيادة) ما تلبث تسترجع ارتفاعها رغم كل العقبات ، بل أن الظروف القاسية لا تحول دون هذه النتيجة بدليل أن الأحياء الفقيرة أكثر الأحياء نسلا .

و بالمقابل كمية الغذاء لا تزيد بطريقة خطية ، وعلى افتراض بقاء مساحة الأرض المزروعة و خصوبتها ثابتة . و قد نستطيع زيادة غلة القطعة الزراعية بالعناية بالري و التسميد و غيرها ، لكن هذه الزيادة في الغلة لا يمكن أن تتضاعف لأنها تفقد حيوتها بكثرة الاستعمال ، كما أن للأرض حدا للإنتاج لا يمكن تجاوزه (= الإنتاج

[3] عبد المجيد عبد الرحيم : علم الاجتماع السكاني ، مكتبة غريب ، مصر ، دط ، 1979 ،ص 50.

الحدي للأرض) ، وعندما تبلغ الأرض هذا الحد يبدأ إنتاجها في التناقص مهما أعطيناها من عمل و رأس مال و هو ما يعرف " بقانون الغلة المتناقضة " .

من جهة أخرى تعرف الأراضي الزراعية في مختلف دول العالم محدودية تفرضها الأراضي البور و كذا الصحراوية و التي تتكلف نفقات باهضة و زمن طويل ، وعليه فالعالم سيواجه حتما مأزقا خطير لن يجد الوقت الكافي للاستعداد له ، لأنه إذا كان السكان يتضاعفون كل 25 سنة ، فلن يكون لكل فرد سوى نصيبا ضئيلا كما تعمل الطبيعة على توقيف تكاثر البشر من خلال الموانع الثلاث (الحرب ، المرض،و المجاعة) ، غير أن هذه الموانع لا تعمل إلا على المدى الطويل ، وإلا بعد أن تكون الطبيعة قد استنفذت وسائلها الأخرى مثل : إضعاف خصوبة النساء و الرجال ..... .

و عليه رأى مالتوس أن الإنسان مطالب بحكم ما وهبه الله من عقل و تدبير أن يحافظ على التوازن الذي جعل قانونا للوجود بالتوفيق بين عدد السكان و الموارد الطبيعية المتاحة عن طريق الموانع الوقائية و هي :

- الاستمساك بالعفة قبل الزواج و أثناءه منعا لإنجاب أطفال غير شرعيين
- تأخير سن الزواج للزوجين و تأخير الإنجاب
- عدم إنجاب أكثر من طفلين ، تجنبا لزيادة النسل (طفلين يحلان محل والديهما)

و بعبارة أخرى يمكن تلخيص جملة الضوابط التي رأى مالتوس أن من شأنها تنظيم النسل على النحو التالي:

–الضوابط الايجابية : تقوم بها الطبيعة ، فالمرض ينشأ عن ضعف الجسم جراء نقص التغذية ، والحرب تنشأ من الصراع الحتمي الذي لابد منه بين الضعفاء و الأقوياء لاغتصاب الغذاء ، أما المجاعة فهي النتيجة النهائية التي تعاني منها المجتمعات الكثيفة فهذا الثالوث المخيف هو وسيلة الطبيعة لإعادة التوازن بين السكان و الغذاء الممكن إنتاجه.

– الضوابط المانعة : إضافة إلى الموانع الوقائية المتمثلة في تأخير سن الزواج ، وإنجاب طفلين على الأكثر، كما تعد الهجرة من العوامل التي تحد من الكثافة السكانية المرتفعة .

و عليه يرى مالتوس انه لابد من تدخل إرادة الإنسان لتحقيق التوازن الطبيعي ، ولا ينتظر الموانع الطبيعية ، لان الطبيعة لا تلجأ إلى وسائلها إلا عندما تفشل إرادة الإنسان ، وعلى ذلك يجب على الفقراء الإسراع إلى تحديد النسل .

I -3- الظروف التي نشر فيها مالتوس أفكاره :

كانت الثورة الصناعية في انجلترا و أوربا قد انتشرت و باتت واقعا يفرض تأثيره على الفكر والحياة الاجتماعية . شاع بين المفكرين إيمان بان العقل و العلم قادران على حل جميع المشكلات الطبيعية و الاجتماعية ، واكتشاف كل أسرار الطبيعة و استغلالها في خدمة الإنسان .

و من الناحية الاجتماعية : اكتظت المدن بالآلاف من العمال و أسرهم الذين يستغلهم أصحاب المصانع أسوأ استغلال مما اضطرهم إلى سكن الأكواخ مع افتقارها للحاجات الضرورية سيما الصحية . نقص الأيدي العاملة في الريف مما اثر على الإنتاج الزراعي و أدى إلى ارتفاع أسعاره ، كما نقصت مساحة الأراضي الزراعية بسبب إقامة المصانع ، كما كثرت البطالة بين الفلاحين . و قد انقسم المفكرون حيال هذه الأوضاع إلى قسمين قسم يثق بقدرة العقل على إيجاد الحلول المناسبة لهذه الظروف و قسم متشائم يدعو إلى إصلاح اجتماعي .

I-4- أسس نظرية مالتوس :

تقوم نظرية مالتوس على آن الغذاء ضروري لحياة الإنسان ، وان الجنس حاجة بيولوجية على نفس القدر من الضرورة ، وأنهما سيبقيان على ما هما عليه على مر الزمان .و آن قدرة السكان في التزايد أعظم من قوة

الأرض في إنتاج وسائل الحياة للإنسان بحيث يتزايد السكان حسب متتالية هندسية وفقا للأرقام (1، 2 ،4، 8 ، 16،..256)، في الوقت الذي يتزايد فيه الغذاء في شكل متتالية حسابية تبعا للأرقام (1،2،3،4،5،6،7....)، و على ذلك "فخلال قرنين من الزمان يكون عدد السكان بالنسبة للمواد الغذائية كنسبة (256 على 9) ، و"وفقا لفكرة المتتالية الهندسية فان عدد السكان من الناحية النظرية يمكن أن يستمر في التزايد إلى ما لا نهاية

الطبيعة تفرض قيودا على نمو السكان من خلال نوعين من العوائق : أما العوائق الايجابية فمتعددة و تشمل كل عوامل البؤس التي تنقص عدد السكان بتقصير الحياة البشرية ، أما العوائق المانعة فتشمل الضبط الأخلاقي "[1].

دعم مالتوس آراءه مستشهدا ببعض الظروف التي كانت سائدة في عصره ، ففي الولايات المتحدة الشمالية ازداد المجتمع بسرعة نتيجة الهجرة المتلاحقة و الظروف الاجتماعية و الاقتصادية الملائمة مما جعل السكان يتزايدون فعلا زيادة سريعة كل25 عاما ، كذلك استشهد بانجلترا في ذلك الوقت إذ توفرت الرعاية الفائقة بالزراعة ، حيث أمكن معادلة الإنتاج الأصلي كل 25 عاما أيضا .

I – 5– الاعتراضات التي واجهتها أفكار مالتوس :

I–5– أ – الاعتراضات التي واجهتها أفكار مالتوس في عصره :

يرى الرأسماليون أن مالتوس أراد التقليل من الأيدي العاملة التي هم بحاجة إليها ، وبذلك يعمل على تقليل الإنتاج و رفع الأجورو قد رد عليهم بكونه لا يسعى إلى تحديد أرباحهم، ولكنه يفضل أن يعمل لديهم عمال أصحاء ، متعلمون ليكون إنتاجهم اكبر و أفضل . في حين قال السياسيون بان مالتوس معاديا للنظام الديمقراطي القائم على حكم الأغلبية العددية ، فرد عليهم آن الديمقراطية لا تستلزم أن تكون الأغلبية مريضة جاهلة و انه يفضل ديمقراطية سليمة على ديمقراطية معتلة، يختل التوازن فيها بين الطبقات، اختلالا من شأنه

[1] عبد المجيد عبد الرحيم : مرجع سابق ، ص 22

أن يقود إلى الصراع"[1].أما رجال الجيش فظنوا انه يريد إنقاص عدد الجنود و بذلك تنهار الإمبراطورية، فبين لهم أن الذين يرفضون الجيش هم الفقراء الذين أنهكهم المرض و سوء التغذية و البيئة القذرة التي نشأو فيها ، وانه إذا أمكن تحسين حال الفقراء عن طريق تنظيم نسلهم ، فان الجيش يضمن الحصول على أحسن العناصر الصالحة للقيام بواجباته .

5- ب – الاعتراضات التي واجهتها أفكار مالتوس بعد عصره :

هناك الكثير من الملاحظات إزاء النظرية المالتوسية لا تزال محل جدال منها أن مالتوس نشر كتاباته تحت تأثير مناقشات حادة بين المفكرين و كان الرأي السائد تحت تأثير الرخاء الذي خلقته الصناعة و الاستعمار و استكشاف أمريكا، و ما شاع عن ثراوتها الهائلة ، إن العالم سائر نحو التقدم و الازدهار و انه بإمكان الإنسان إصلاح الأمور مهما ساءت ، وانه قادر على حل مشاكله لأنه هو مصدرها و أن الطبيعة تمده بكل أساليب القوة .

و من تلك الملاخظات أيضا أن كانت أفكاره في عصر الثورة الصناعية التي كان لها أيضا جانبها السلبي إضافة إلى الايجابي ، ا ذ أدت إلى نزوح ألاف الفلاحين إلى مواقع المصانع و ازدحام المدن بهم ، واستغلال الرأسماليين لهم ، مما أثار ضمائر المفكرين ضد البؤس الذي يعانيه أولئك العمال و أسرهم ، فكثرت الآراء حول سبل الإصلاح الاجتماعي ، واختلف المفكرون بين من يحملون الفرد مسؤولية شقائه و من يمثلها للمجتمع .

كما وجهت لمالتوس ملاحظة أخرى مفادها أنه لم يتصور أن طرق الإنتاج التي كانت سائدة من الممكن أن تتطور إلى هذا المستوى التكنولوجي الذي وصلت إليه اليوم ، والذي من شأنه أن يتيح للإنسانية إمكانية إنتاج ما تحتاج إليه، و أنه اعتبر أن الأرض هي المصدر الوحيد للطعام ، ولكن التقدم العلمي اثبت أن هناك مصادر

[1] عبد المجيد عبد الرحيم : مرجع سابق ، ص26

كثيرة تبشر بإمكانيات لا حصر لها في الوقت الذي كانت الأوضاع السياسية القائمة حينها على القومية الوطنية تجعل كل مجتمع قاصرا عليها ، مما يجد من إمكانيات التعاون الدولي في سبيل الإنسانية "[1] بالاضافة إلى أن طرق الإحصاء المتبعة في ذلك العصر لم تكن سليمة ، ولم يكن الاهتمام بالإحصاءات و لا تقدير أهميتها كبير ، ولم تكن الإحصاءات التي اعتمد عليها مالتوس دقيقة و لا كافية ، ولم تتناول فترة طويلة ، وعليه يشك الكثيرون في النتائج التي توصل إليها.

كما أن المنهج الذي اعتمد عليه مالتوس لم يكن منهجا استقرائيا سليما ، إذ كان يستبطن فكرة سابقة بتأثير ثقافته الدينية (مسؤولية الفرد عن ظروفه الاجتماعية طبقا لأفعاله) ، فلم ينظر مالتوس إلى السكان إلا باعتبارهم أفرادا مستهلكين لا منتجين ، ولذلك عارضهم بمقادير الغذاء المتاحة للمجتمع و لو كان قد قابل بين الفرد و المجتمع منتجا و مستهلكا لكان من الضروري أن تتغير نتائجه، و اعتبر أن الخصوبة في كل المجتمعات متساوية، وإنها بين الرجل و المرأة ثابتة، وقد ثبت خطأ هذا الفرض مما يهدم صحة نتائجه، و قد كان مالتوس متعجلا في بحثه بسبب حماسه فلم يكمل شتى جوانب الموضوع مما جعل نظريته كثيرة الثغرات.

و عموما فان قيمة أفكار مالتوس تبدو في انه لفت الأنظار مبكرا إلى العلاقة بين التزايد السكاني السريع و التزايد الغذائي البسيط ، ومن الأمور التي تدعو للتأمل أن بعض الباحثين في ما بعد بدأ بإحياء آراء مالتوس من جديد مؤيدا لها و ذلك في ضوء الواقع الذي يشهده الكثيرين و الموصوف بما قدمه مالتوس (الظروف مشابهة لما قدمه مالتوس) سيما دول العالم الثالث التي تعرف تزايدا سريعا لسكانها بمعدلات عالية تهدد مستوى معيشتهم الحالية و المستقبلية و في المقابل فأراء مالتوس لم تنطبق على الدول المتقدمة و التي تعرف انخفاضا ملموسا في معدلات المواليد " بل أن قارة أوربا عانت نقص كبيرا في المواليد بعد اقل من قرن من

ظهور نظرية مالتوس ، وهذا ما يخالف كلية ما نادى به مالتوس بان عدد السكان يزيد زيادة مطلقة حسب متوالية هندسية " [1].

6- تقييم نظرية مالثوس:

أثارت نظريته رد فعل عنيف، و قد كان يعرف ذلك و تنبأ به .لهذا كانت الطبعة الأولى من مؤلفه لا تحمل اسمه. اعتقد خصوم مالثوس أن التطور التقني هدم متواليتيه الهندسية و الحسابية لأن استغلال الأراضي تضاعف كما تضاعف إنتاجها في فترة زمنية قصيرة، و بالتالي نظريته ليس لها أساس .

من الإنصاف أن نقول أن مالثوس كان موضوعيا فقد بني آراءه على استقراءات استمدها من إحصائيات و رحلات ميدانية استمرت خمس سنوات في كثير من الدول . إذا كانت متواليتيه ينقصهما الضبط في الشكل فهما صادقتين في المضمون .فالسكان نظريا و عمليا يتزايدون بسرعة أكبر من الغذاء .و مهما توافر الغذاء لقرون فلن يصمد لقرون أخرى أمام تزايد السكان لأن مساحة الكرة الأرضية محدودة و تخضع لقانون تناقص الغلة.و حتى إن نجح تحديد النسل لظرف زماني و مكاني فمن يضمن أن الأجيال القادمة تمارسه، فإن لم تصدق نظريته عاجلا فستصدق آجلا.

كما أصاب حينما بين أن للموانع الواقية أثرا في خفض تزايد السكان سواء أكان بتأخير الزواج، أو باستخدام وسائل منع الحمل، طبيعية كانت أم صناعية و رأيه في منع مساعدة الفقراء عرضه بموضوعية خالية من العواطف و هو ما استغله خصومه فوصفوه بعديم الرحمة و هو رجل دين ، و لم يرد من موقفه سوى معالجة مشكلة الفقر ، و أن يكون الفقراء طرفا في العلاج لا عالة و عبئا على غيرهم، فيساهموا في تقليل الإنجاب." إن نزعته إنسانية أراد حلا لمشكلة الفقر عند البشر .كما أراد حلولا عملية لا أن يطمئن الناس و يبث فيهم الأمل

[1] الاخضر زكور : مرجع سابق.

الزائف .و تشاؤمه الذي وصف به من طرف خصومه ليس تثبيطا للعزائم بل استنهاض للهمم . و نظرته إلى أفق بعيد عن عصره، و إن خلق لعصره فهو جدير بالمستقبل"[1]

II –النظريات الطبيعية :

تعتمد هذه النظريات أساسا على الاعتقاد بأن طبيعة الإنسان نفسه ، وطبيعة العالم الذي يعيش فيه تتحكمان في نموه بنسبة معينة ، وفي اتجاه لا سيطرة له عليه ، أو إن كانت هناك سيطرة ما فهي محدودة جدا، و هذا الاتجاه من النظريات يبين كيف أن علماء الحياة يحاولون إيجاد قانون لنمو السكان يمكنهم من معرفة ما حدث في الماضي و ما سيحدث في المستقبل ، دون أي تدخل من الإنسان من ناحية القيم و الاتجاهات، لأن ذلك أمر طبيعي ، ولا يمكن للإنسان منعه ، ومن ابرز الذين كتبوا حول هذا الموضوع : سادلر، سبنسر، دبلدي و جيني .

II– 1– نظرية كوراد جيني :

1– أ– أسس نظرية كوراد جيني :

يفترض جيني وجود قوة طبيعية تعمل من تلقاء نفسها في تحديد عدد سكان المجتمع ، ومن أهم الأفكار التي تضمنتها نظريته هي أي جيل سكاني يأتي من نسبة تتراوح بين 3/1 ، 8/1 الجيل السابق ، و أن "العوامل السكانية تتمكن خلال فترة قصيرة من الزمن من تغيير التركيب الجنسي أو البيولوجي للمجتمع ، فنسبة الإنجاب المنخفضة لدى الطبقات العليا تعمل على خلق صعود مستمر من الطبقات الدنيا لشغل الفراغ الذي يوجد فيها "[2]

---

[1] حسن الساعاتي و عبد الحميد لطفي :دراسات في علم السكان ،دار المعرفة ،مصر ، ط ، 1962، ص 49.

[2] محمد شفيق : مرجع سابق، ص 123 .

و يفترض جيني ايضا أن هذا الانخفاض في الخصوبة سيعم كافة طبقات المجتمع ، فتصبح الطبقات الدنيا بدورها قليلة الإنجاب ، ويكون مصيرهم كمصير السابقين لأنهم سرعان ما يفنون لتحل محلهم أجيال أخرى من الطبقات الدنيا .

كما يرى جيني آن المجتمعات تتميز في مرحلة تكوينها بخصوبة مرتفعة سواء كانت أصلية في المكان الذي نشأت فيه أو هاجرت إليه .

و يعتقد جيني أنه و "بعد أن يصبح المجتمع مكتظا بسكانه بدرجة تفوق طاقته ، يضطر جزء منهم إلى الهجرة ، وهم أصلح عناصر المجتمع و أكثرهم نشاطا و خصوبة " ، فتنخفض معدلات الخصوبة و ينقص تعداد السكان ، فيعم الرخاء و يزدهر النشاط الاقتصادي ، ويزداد الاهتمام بالآداب و الفنون و أن مرحلة اضمحلال المجتمع تبدأ نتيجة تراجع معدلات الخصوبة ، و فقده أصلح أفراده ، و كأثر لارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر، و تقهقر الزراعة و نقص الأيدي العاملة ، و تتأثر الصناعة و التجارة و تحل الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية و سوء حالة العمال و يزداد الصراع ، و يستمر المجتمع في التدهور حتى الفناء الذي ينتهي بمرحلة استعمار أو تبعية لقوة خارجية أو بهجرة جماعية إلى مجتمع آخر.

1-ب - تقييم نظرية جيني :

ليس من الضروري نقص معدل الخصوبة أثناء تطور المجتمعات ، كما انه ليس من المؤكد أن انخفاض الخصوبة بين الطبقات العليا ينطبق على باقي المجتمعات. كما انه ليس ضروريا أيضا أن يتميز كل مجتمع في مرحلة تكوينه بدرجة خصوبة مرتفعة و زيادة سريعة بين سكانه ، وان التوسع و الاستعمار و الهجرة ليست نتائج حتمية للنمو المتزايد و المستمر للسكان ، و أن المجتمع كثيرا ما يتخذ في تطويره اتجاها آخر غير الذي حدده "جيني" كما انه من غير المعقول أن يهجر المجتمع في مرحلة توسعه أخصب و أهم عناصره، بل منطقيا

يبقى هؤلاء الأفراد لتوفر فرص نشاطها و بقائها ، كذلك لا يمكن أن يتبع الهجرة انتعاشا للوضع الاقتصادي ، و اندثار المجتمعات لا يشترط أن يكون نتيجة لعوامل سكانية ، بل ربما لعوامل أخرى كالاستعمار، و يعتقد جيني بوجود قانون إلهي يتكرر يمكن من صعود أسر لم تحكم لتحل محل أسر حكمت مما يعني أن هذا القانون لا يصدق على الشعوب و الدول بل على الأسر الحاكمة ، و قد استمد نظريته من دراساته للمجتمعات القديمة كاليونان و الرومان و من العسير تعميمها على المجتمعات الحديثة و الدول الحديثة لكون أغلبية النظم الحديثة جمهورية لا ملكية ، كما أن إن اعتقاده بأن السكان يميلون إلى التناقص و كل جيل لاحق يقل عددا عن الجيل السابق ، هذا يكذبه الواقع فقد كان سكان العالم عام 1900 م يقدرون بـ (1700) مليون، أما في عام 2000 م فقدروا بـ (6079) مليون فقلة الإنجاب عند طبقة الأغنياء و الذي رده إلى ضعف بيولوجي أثر في خصوبتها . و إن كانت ملاحظات كثير من الباحثين تشير إلى أن إنجاب الأغنياء أقل من الفقراء فالعلم لم يثبت أن ذلك الضعف جنسي أو بيولوجي .و لكن يعود ذلك في المجتمعات الحديثة إلى الرغبة الطوعية عند الأغنياء في عدم إنجاب أطفال كثيرين فيستخدمون وسائل منع الحمل .كما أن ليس هنا كدليل علمي يثبت بأن العقم ينتقل من الأغنياء إلى الفقراء .

فنظرية جيني تبدو تفاؤلية لأنها تطمئن بمستقبل ليس فيه تضخم سكاني فالأجيال اللاحقة أقل عددا من السابقة عكس مالثوس الذي يقول بالنقيض ، و هناك شبه كبير بين نظرية جيني و نظرية ابن خلدون في أطوار الدولة فقد يكون مطلعا عليها و متأثرا بها فأعانته في صياغة نظريته.

II-2 – نظرية هربرت سبنسر :

2-أ- أسس نظرية هربرت سبنسر:

لم تكن آراء سبنسر مبنية على التغذية فحسب ، بل قدم ما اسماه :" التنافر بين الذاتية و التوالد " ، وأوضح بأنه كلما ارتفعت المخلوقات من الأشكال الدنيا للحياة نقصت خصوبتها ، ذلك أن الأجسام العضوية الدنيا ذات قدرة ضعيفة جدا على المحافظة على نفسها ، فإذا لم تتكاثر بدرجة عظيمة فإنها تفنى حتما، أما الأشكال العليا لهذه الأجسام العضوية فتنفق جزءا كبيرا من قوتها و نشاطها الحيوي في الذاتية اي في بناء شخصيتها حتى لا يتبقى لها منها إلا القليل للتوالد ، و لما كانت ذاتيتها العظمى لها قوة اكبر للمحافظة على نفسها ، فإنها تحتاج إلا للتوالد .فسبنسر يوضح رأيه بالقول أن " في الطبيعة تنافرا بين الذاتية و التوالد ، فكلما ازداد ما يبذله الفرد من جهود لتأكيد وجوده و نجاحه ضعفت جهوده في الخلق " [1]

2-ب- تقييم نظرية سبنسر :

دعم سبنسر آراءه في السكان بحقائق كثيرة من حياة الحيوان و النبات ، لكنه كان أكثر اهتماما بوضع نظرية سكانية تنسجم مع نظريته عن التطور البيولوجي ، والواقع أن الحياة لا تنطوي على ذلك الترابط الذي قدمه ، فان كان هناك حقا تنافرا بين التناسل و النضوج الذاتي للفرد ، وان له دورا مهما في الخصوبة فان أثره قليل الأهمية بدليل أن الخصوبة المتناقضة عملية جارية بنسب مختلفة في دول كثيرة و قد بدأت في أزمنة مختلفة في دول مختلفة ، ويمكن القول أن الخصوبة المتناقصة حينما تظهر في جزء معين أو مجتمع معين فإنها تنشر بشكل واسع (كما حدث في أوربا) ، و لا يدل ذلك على وجود تغيرات فيزيائية متأصلة في بنية الفرد ، بل له دلالة مرتبطة بفلسفة جديدة تعبر عن رغبة الأسرة في استعمال وسائل قدمها لها العلم الحديث لضبط نسلها كما أن تعليم المرأة لا يمكن أن يكون في حد ذاته عاملا في تناقص خصوبة المرأة ، بل " هناك عوامل اجتماعية قد

[1] Jacque valin et Guillaume J, Wunch : Théorie générale de la population , l'institut National d'étude démographique ,2 ed, France,2006,p132

تكون خفية من شأنها تبرير تناقص تناسل المرأة المتعلمة ، منها أن تكون الفترة الزمنية التي قضتها المرأة في التعليم قبل زواجها حالت دون استغلال خصوبتها ، بمعنى أن المرأة تكون قد جاوزت في سنها أهم فترات خصوبتها قبل الزواج "[1] .

III –النظريات الاجتماعية :

تقوم هذه النظريات على أساس آخر ، هو أن نمو السكان ليس موضوعا لأي قانون طبيعي ثابت ، وإنما نتيجة للظروف الاجتماعية التي يجد فيها الأفراد أنفسهم ، أي أن نمو السكان خاضع لعدد كبير من العوامل المختلفة التي يتحدد عددها تبعا لأنواع البيئات الاجتماعية المختلفة ، ومن ابرز من أسهم في الموضوع : ماركس ، كارسوندرز ، ديمون .

III– 1– نظرية الكسندر كارسوندرز :

1– أ– أسس نظرية الكسندر كارسوندرز:

يرى أن الإنسان يحاول دوما " أن يصل بحجمه إلى العدد الأنسب و هو أقصى عدد من السكان يمكن أن يعيش في مجتمع ما في مستوى لائق " ، و ذلك بعد استغلال البيئة (طبيعيا و بشريا) ، فحسب رأيه يخضع نمو السكان لسيطرة الإنسان نفسه ، نظرا لأنه خاضع لتفاعله مع بيئته ، وعدده على هذا الأساس يتغير من وقت لآخر تبعا لتغير هذا التفاعل ، " فكلما ازداد التفاعل اتجه الإنسان إلى زيادة عدده ، والعكس صحيح ، وهو يخالف في ذلك مالتوس في أن عدد السكان يزيد بزيادة لا تتناسب مع موارده "[2].

---

[1] حسن الساعاتي و عبد الحميد لطفي : دراسات في علم السكان ،دار النهضة العربية ، بيروت ،دط، 1991 ،ص 122.

[2] محمد شفيق : مرجع سابق ، ص 126

وعليه تقوم نظرية كارسوندرز على فكرة العدد الأمثل أي أن لكل مجتمع عدد أمثل يسعى إليه ، أي يجعل عدد السكان يتناسب مع الموارد المعيشية المتاحة ، و قد عرف ساند رز العدد الأمثل بقوله العدد الذي يتيح أعلى متوسط للعائد بالنسبة للفرد الواحد إذا أخذنا في الاعتبار طبيعة البيئة و درجة المهارة التي تستخدم ، و عادات الناس الذين يعنيهم الأمر و تقاليدهم ، و جميع الحقائق الأخرى ذات الصلة بالمسألة. أي أن العدد الأمثل للسكان هو الذي يناسب دخل عدد السكان بحيث إذا زاد عدد السكان اختل التوازن حيث أن الدخل سيبدأ بالانحدار بدلا من أن يزيد.و يرى كارسوندرز أن العدد الأمثل لا يتصف بالثبات بل يتغير بتغير الظروف، فإذا اكتشف المجتمع مواردا جديدة أو استصلح أراض أو تطور علميا و تقنيا و صناعيا تغير العدد الأمثل الذي يتغير باستمرار كلما تغيرت الظروف المشار ،طبيعة البيئة، و درجة المهارة و عادات و تقاليد الناس ، و كلما مالت المهارة إلى الزيادة عبر التاريخ، كذلك مال العدد المرغوب فيه من الناحية الاقتصادية إلى الزيادة أي الحد الأمثل للسكان يتغير نحو الزيادة كلما تحسن وضع أفراد المجتمع و ارتفعت مداخلهم .كما يفهم أيضا أن الحد الأمثل قد يميل إلى الانخفاض كلما تغيرت المعيشة و انخفض الدخل، فلا خوف من الزيادة السكانية ما دام المجتمع يكيف نفسه مع موارده المتاحة فيغير من حجم سكانه إما بالزيادة أو النقصان وفقا للظروف ليتحقق عدده الأمثل و قد حدث ذلك في الماضي. أي أن الإنسان عبر التاريخ كأن يكافح الزيادة السكانية التي تخل بالتوازن بين عدد السكان و الموارد من أجل الوصول إلى الحد الأمثل بوسائل سماها مالثوس بالموانع الوقائية و هي هنا عند كاساند رز : الإجهاض و وأد الأطفال و عزل النساء .إذا كانت هذه بعض وسائل تخفيض السكان فإذا حدث و أن تعرض المجتمع لوباء أو حرب مدمرة، فما هي الوسائل لبلوغ الحد الأمثل؟

3-ب – تقييمم نظرية كارسوندرز:

لكل مجتمع عدده الأمثل الذي يسعى إلى تحقيقه فهل يتم على أساس دخل كل فرد أم على أساس الدخل العام للدولة و المجتمع، و هل هذا العدد الأمثل خاص بكل أسرة أم بالمجتمع ككل؟ و هل الاتجاه إليه طوعي أم آلي غريزي أم قهري ؟ أم بأمر السلطة ؟

أنكر كارساند رز أن يكون الحد الأمثل مرتبطا بمساحة الأرض ، غير أن مساحة الأرض ضرورية لكل سياسة و تخطيط سكاني فإن لم يكن على المدى القريب فعلى المدى البعيد فمهما طال الزمن سيحدث ازدحام ، فرغم ارتفاع دخل اليابان باستمرار فهم يحددون النسل ليس لانخفاض الدخل بل لقلة المساحة فالعدد الأمثل تجاوزه المجتمع كثيرا بالنسبة إلى المساحة كما أنه لم يعتقد بوجود قانون طبيعي يخضع له نمو السكان ، بل الإنسان يكيف عدده مع موارده. فالزيادة و النقصان في السكان كأنها طوعية، و لم يبين من المسؤول عن الزيادة المفرطة الأغنياء أم الفقراء ؟ .غير أنه يفهم أن من يسعى إلى تحديد الحد الأمثل هم الأغنياء، لأن الفقراء ليس لهم ميزات يفتقدونها فهم دائما في عدد غير أمثل.

III – 2– نظرية كارل ماركس :

2–أ – أسس نظرية ماركس:

ينكر ماركس أي علاقة الفقر بكثرة الإنجاب ، بل يرجعه إلى النظام الاقتصادي الذي يعجز عن توفير حاجات أفراده . كما يرى انه لا وجود لقانون عام ثابت للسكان بل لكل عصر و لكل مجتمع قانونا خاصا به ، ناتجا عن الظروف السائدة فيه.ففي المجتمعات الرأسمالية يتزايد الرأسمال الثابت (الآلات) بسرعة تفوق الرأسمال المتغير (العمال) ، وتؤدي الزيادة الأولى إلى الاستغناء عن العمال .

فالعمال (السكان) ينتجون رؤوس أموال تتراكم نتيجة جهودهم ، ينتجون في الوقت نفسه الوسائل التي تجعل وجودهم في الصناعة زائدا نسبيا عن الحاجة ، و بذلك يتحولون هم أنفسهم إلى نوع من السكان فائض عن الحاجة ، وهذه الظاهرة تنتشر يوما تلو الآخر ، وهذا الحديث ينطبق فقط على المجتمعات الرأسمالية .

و حقيقة الأمر أن لكل مرحلة قانونا خاصا بها عن عدد السكان ينطبق عليها دون غيرها، ولا يكون قانون التناسل واحدا و متشابها (إلا في النبات و الحيوان) .

فماركس يرى وجود فائض في السكان ، وانه لا فقر إذا تحول النظام الرأسمالي إلى اشتراكي ، بمعنى أن الظروف الاقتصادية وراء مشكلة السكان ، كما أكد ماركس أن مالتوس و أتباعه كانوا متحيزين للطبقة الحاكمة ضد العمال . ويمكن تلخيص أفكاره في كون الفقر و الضغط السكاني ليس سببه كثرة الإنجاب و إنما سببه الاستغلال الرأسمالي الذي يعمل على تجميع رأس المال في أيد قليلة تزداد غني .و إفقار و حرمان العمال و هم أغلبية المجتمع و يزدادون فقرا.

و يرى ماركس أنه ليس هناك فائض في السكان عن الغذاء و لا خوف من الزيادة السكانية و لا خوف من نقص الغذاء ،لأن فائض السكان عن الغذاء مصطنع من طرف الرأسمالية. –ينكر أن يكون هناك قانون عام للسكان صادق عبر الزمان و المكان ، كما هو الحال عند النبات و الحيوان ، لذلك يقول" ليس من قانون للسكان ذي طابع تجريدي إلا بالنسبة إلى النباتات "و الحيوانات، وذلك بقدر عدم تدخل الإنسان في شأنها ."[1]

2–ب– تقييم نظرية كارل ماركس:

[1] وارين **توموسون** و دافيدت لويس : **مشكلات السكان**، ترجمة، **رشدي البراوي** ، **مكتبة الأنجلو** مصرية .القاهرة .**مع مؤسسة** فرانكلين **للطباعة** و النشر، القاهرة-نيويورك، 1969 ،.ص 167.

في دفاعه عن مبادئه و في محاولته لهدم الرأسمالية ، تجاهل ماركس العوامل المؤثرة في النمو السكاني ، و أغفل التفكير في إمكان وجود ضغط للسكان على الموارد ، حتى في ظل النظام الشيوعي أو الاشتراكي الذي أراد أن يستبدل الرأسمالي به ، وعليه لا يمكن القول بان الاشتراكية لوحدها قادرة على الحد من النمو الهائل للسكان إلا إذا قضى على الحرية الشخصية المتعلقة بالزواج و الإنجاب ، و هو مالا يتفق مع طبيعة البشر ، ومع ما تقتضيه الحياة الاجتماعية السليمة من ناحية أخرى .

لم يكن ماركس موضوعيا في تناوله للمشكلة السكانية ، فتزايد السكان حتى و إن استظل جميع البشر ظل نظام شيوعي فبمرور الأزمنة سيعاني البشر من الزيادة السكانية لكون الأرض محدودة و الإنتاج مهما تضاعف فلا يستطيع أن يوازي الزيادة السكانية ولا شك أن ماركس أصاب في أن الرأسمالية لها من الشرور و الاستغلال ما سبب الفقر و البطالة ، بل و الاستعمار و لكن المشكلة السكانية يجب النظر إليها بموضوعية و إيجاد حل لها بمعزل عن كل إيديولوجية ، و على الأقل البحث عن القوانين و العوامل التي تخضع لها الزيادة السكانية من أجل فهم أوضح ، و قد أثبت الرأسماليون أنهم أكثر واقعية من ماركس و أنصاره في محاربة الفقر و البطالة وعلاجا لمشكلة السكانية. لقد كانت فكرة ماركس في أن نظامه الشيوعي هو الحل للفائض السكاني ، غير أنه في الواقع ليس علاجا للفقر و لاسيما نمو الرفاهية و لكنه" تقاسم للفقر بين أكبر عدد ممكن من الأفراد."

وعليه نجد أن **مالتوس** قد اعتقد أنه اكتشف قانونا طبيعيا لنمو السكان و قانونا آخر لتزايد الغذاء. فالسكان يتزايدون بمتوالية هندسية و الغذاء بمتوالية حسابية، و يمكن إيقاف المتوالية الهندسية حتى لا تحدث مجاعة و فقر بموانع وقائية كتأخير الزواج، و الامتناع عن الممارسة الجنسية و تعميم التعليم لتبصير الناس و توعيتهم لتقليل الإنجاب .و منع المعونات على الفقراء، حتى لا يتواكلوا و ينجبوا.

أما **ماركس** : فأنكر أن يكون هناك قانون طبيعي للسكان ، بينما يوجد هذا القانون عند الحيوان و النبات يخضع له نموها و تكاثرها . و يرى أنه لا يوجد فائض للسكان و لا خوف من الزيادة السكانية . ففائض السكان مصطنع من قبل الرأسماليين الجشعين .كما أن الأرض يمكن أن تزيد من إنتاجها كلما زاد السكان.

أما **كورا جيني** : فقال بوجود قانون طبيعي إلهي تخضع له كل المجتمعات فلكل دولة و مجتمع دورة حياة كدورة حياة الإنسان الطفولة، الشباب، الشيخوخة و هي:

أ- مرحلة النشأة :و تتميز بتزايد سكاني كثير في كل الأسر، و غياب الفوارق الاجتماعية..

ب- مرحلة الازدهار :و تتميز بوجود فوارق اجتماعية ، و يظهر نقص في إنجاب الأسر الغنية و نقص في فئة الشباب ثم تصعد الأسر الفقيرة إلى الفراغ الذي تتركه الأسر الغنية ثم تصاب هي بدورها بنقص الإنجاب.

ت-المرحلة الثالثة و هي الضعف و الانهيار، و فيها يعم ضعف الإنجاب كل الطبقات و يزداد ترف الأغنياء و فقر الفقراء .و يتناقص عدد السكان مع الفقر العام . ثم مجتمع جديد آخر ليقود المسيرة بعد أن أتم الأول دورة حياته.

في حين قال **سبنسر** بقانون طبيعي يخضع له الأحياء في إنجابهم فكلما ارتقى الكائن الحي سلم التطور قل إنجابه . و أن أصحاب المهنة العقلية و العلماء و الأغنياء و الأسر الراقية عموما يقل إنجابهم و قد يعتريهم عقم .أما الأسر الفقيرة فإنجابها كثير رغم قلة غذائها و كثرة و وفرة غذاء الأغنياء و جودته. و اعترف بأن جودة و وفرة الغذاء تزيد من القدرة على التناسل.

أما **كارسندرز** : فلم ير قانونا طبيعيا للسكان . غير أن زيادة كل مجتمع تخضع لظروفه الخاصة و يكيفها وفق موارده للوصول إلى الحد الأمثل لعدد السكان المناسب له .و يتغير هذا الحد الأمثل بتغير الموارد و التطور التقني و الحضاري و الاجتماعي و لا علاقة لمساحة الأرض بذلك.

بينما **ماركس** : فأنكر أن يكون هناك قانون طبيعي للسكان، بينما يوجد هذا القانون عند الحيوان و النبات يخضع له نموها و تكاثرها . و يرى أنه لا يوجد فائض للسكان و لا خوف من الزيادة السكانية . ففائض السكان مصطنع من قبل الرأسماليين الجشعين . كما أن الأرض يمكن أن تزيد من إنتاجها كلما زاد السكان.

خلاصة

إن مواجهة المشكلة السكانية ليست مسؤولية حكومية فحسب بل مسؤولية جميع أفراد المجتمع بكل نظمه ، للتصدي لتأثيراتها لا يأتي إلا من خلال العمل على استمرار خفض معدلات النمو السكاني و تحقيق الاستخدام الأمثل لتوظيف الموارد البشرية المؤهلة لتلعب دورا هاما في تغيير الثقافة الاجتماعية للأفراد بحيث يسود مفهوم الأسرة الصغيرة الحجم .

فالمشكلة تمس حياة الفرد اجتماعيا و اقتصاديا و نفسيا و ثقافيا و امنيا ، و تؤثر فيها تأثير مباشرا خصوصا أن زيادة السكان عن الحجم الأمثل من شانه التأثير على مقدرات المجتمع و موارده ، وعدم القدرة على رفع مستوى المعيشة و توفير الحياة المستقرة لأفراد الأسرة .

تمهيد

شهد المجتمع الجزائري منذ أوائل القرن التاسع عشر، تغيرات اجتماعية كبرى بفعل تدخل الاستعمار الاستيطا ني، ثم بفعل تنفيذ المخططات التنموية التي أشرفت عليه الدولة الوطنية .وتعتبر تلك التغيرات ، بمثابة تحول نوعي من مجتمع ظل طيلة قرون عديدة يحافظ على نمط وأسلوب حياته، إلى مجتمع آخر يتميز بخصائص اجتماعية وثقافية تمثل تحديا لخصائص المجتمع الأول.

تتبع كل دولة سياسة محددة لتنظيم سلوك سكانها من الناحية الديمغرافية حاضرا و مستقبلا ، وتشمل هذه السياسة مجموعة الإجراءات و المخططات و البرامج التي تستهدف التأثير في المتغيرات السكانية و التركيب الهيكلي للسكان من الناحية الكمية و النوعية ، بما يلاءم حاجات أفراد المجتمع و متطلبات نموه .

أولا: السياسات السكانية

I- ماهية السياسة السكانية :

السياسة السكانية هي "الإجراءات الحكومية (قوانين ، أنظمة و برامج) تهدف إلى محاولة التأثير في العوامل الثلاث للتغير السكاني (المواليد ، الوفيات و الهجرة) كوسيلة لتعزيز التنمية الاجتماعية و الاقتصادية"[1] .

كما يمكن التعبير عنها باعتبارها جملة الإجراءات التي تتخذها الدولة للتأثير على الاتجاهات السكانية كما ونوعا من خلال البرامج و الخطط التي تتخذ لتنفيذها في حين يعرفها آخرون بكونها مجموعة التصورات و المواقف المبدئية و الفكرية تجاه المشكلات السكانية ذات المردودات المحورية ، بمعنى أنها سياسات أو برامج للحد من مختلف المشكلات ، وعليه فالسياسة السكانية لا تقتصر على مشكلة النمو السكاني المرتفع

[1] مصطفى العبد الله الكفري :" السياسة السكانية " الحوار المتمدن ، العدد 888 ، جويلية 2004 ،سوريا

فحسب . جملة التدابير المباشرة وغير المباشرة بقصد التأثير الكمي والنوعي على السلوك الديموغرافي وفي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان وفي إيجاد التوازن بين المتطلبات السكانية والتنمية المستدامة.

I-1- المبادئ العامة للسياسة السكانية:

أهم هذه المبادئ آن الإنسان هو أهم و أثمن الموارد، ويكفل له الدستور جميع الحقوق و الحريات الأساسية دون تمييز . و الأسرة هي الخلية الأساسية لبناء المجتمع ، كما أن السياسة السكانية جزء لا يتجزأ من عملية التنمية بالشكل الفعال. فالأهداف الكمية في مجال السكان لا تتعارض مع خيارات الزوجين و حريتهما في الإنجاب في إطار النسق الأسري الذي يحدد مسؤولية الوالدين في الرعاية الصحية لأفرادها ، وخدمات تنظيم الأسرة كما أنها لا تتعارض مع حقهما و خيارهما بتحديد النسل ، وفترة المباعدة بين كل حملين مع ضرورة التأكيد على حق الأطفال في الرعاية و النمو و تعزيز التكافؤ بين الأبناء الذكور و الإناث في جميع مراحل الحياة، و " تعزيز الجانب الايجابي للموروث الثقافي و الحد من المؤثرات و الممارسات السلبية على الصحة الإنجابية و على دور المرأة في التنمية و مشاركتها الفاعلة في اتخاذ القرارات الخاصة بالصحة الإنجابية و عدد الأطفال و توقيت الولادات و مدة الفواصل بين كل حملين متتاليين ، واستخدام وسائل تنظيم الأسرة "، [1] إضافة إلى رعاية الأمومة و اتخاذ التدابير المناسبة التي تكفل للأمهات شروط الأمومة الآمنة و الصحية و محاربة عوامل الوهن و المرض و مخاطر الإنجاب المرتفع و المتقارب . و كذا تنمية الموارد البشرية هي الركيزة الأساسية في التنمية المستدامة ، وتعزيز أنماط الإنتاج و الاستهلاك القابلة للاستمرار و حماية البيئة و مواردها.

[1] André Rosental : l'intelligence démographique ; sciences et politiques des populations, Odil jacob, paris Paul –,2003,p79

I- 2 – أهداف السياسة السكانية :

تهدف السياسات السكانية في مجملها إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد ، وتحقيق رفاهيتهم ، و كذا تضيف الفجوة الحضارية بين الريف و المدينة ، وكل ما يتعلق بالسلوك الديمغرافي بشكل عام ، و لتحقيق هذه الأهداف تنطلق السياسات السكانية من أهداف صغرى تتضمن تخفيض المعدل السنوي للنمو السكاني و خفض معدل وفيات الأمهات و معدل وفيات الأطفال الرضع مع رفع نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة و زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي اضافة الى خفض نسبة الأمية لدى النساء والحد من النمو العشوائي لسكان الحضر مع ضرورة إلزامية التعليم حتى نهاية المرحلة المتوسطة لكلا الجنسين بالموازاة مع زيادة فعالية الإعلام و التربية و الاتصال السكاني و تنسيق كافة الجهود في هذا المجال لتحقيق أهداف السياسة السكانية و تشجيع البحث العلمي المرتبط بالموضوع ، وتطوير مهارات و لقاءات المختصين و المعنيين بصياغة الخطط المتعلقة بالسكان .

و لتحقيق هذه الأهداف لابد من تكثيف الجهود و الاستفادة من الطاقات المحلية و تأكيد و دعم القدرات الذاتية للدولة مع توسيع نطاق الالتزام السياسي بدعم السياسة السكانية من خلال الحوار المتواصل و توسيع التنسيق الفاعل بين منظمات الأمم المتحدة بهدف تعظيم مردود استجابتها لدعم الجهود الحكومية بالإضافة إلى تعبئة قدرات التنظيمات الشعبية (الشباب ، المرأة ، الفلاحين .....) لمساندة السياسة السكانية و برامجها في كافة المجالات ، دون أن ننسى أهمية دعم و تعزيز دور اللجنة الدائمة للسكان و زيادة فعاليتها في مجال التنسيق الهيكلي و الوظيفي بين القطاعات المعينة، و تحفيز المرأة و تأكيد مشاركتها الفاعلة في صنع التنمية في إطار مبادئ العدل و المساواة بين الجنسين ، و كذا تعزيز الجهود الرامية إلى نشر المعرفة و اكتساب الخبرات و المهارات السكانية و بخاصة ضمن إطار التعاون العربي –العربي في هذا المجال .

I-3 - آليات تنفيذ السياسة السكانية:

يرتبط تنفيذ أهداف السياسة الوطنية للسكان بمدى تكوين الأطر المؤسسية وبالعديد من الإجراءات والقرارات الإدارية والتثقيفية والإعلامية وبالأنظمة واللوائح والتشريعات وبتوزيع المسؤوليات والمهام بين المؤسسات المعنية وبتقوية القدرات الوطنية للقيام بعمليات المتابعة والرصد والتقويم . وبالرغم مما تحقق في تجربة العمل المؤسسي يظل الإطار المؤسسي للسياسة الوطنية للسكان ، والقدرات الفنية والتنظيمية والبشرية بحاجة إلى مزيد من الإجراءات التطويرية على مستوى الأقاليم الرئيسية . لذلك تصبح مسألة تطوير البني المؤسسية والأطر المنهجية موضوع آلية مركزية ضمن الآليات اللازمة لتنفيذ السياسة السكانية وتحقيق أهدافها، ومرتكزًا أساسيًا للتفاعل مع القضايا السكانية من خلال ما تفرضه المستجدات على المستوى الوطني.

I-4 - شروط نجاح السياسة السكانية:

لابد من أن تكون لكل دولة سياسة سكانية واضحة و محددة ، و من الضروري دمج السياسة السكانية في خطة التنمية الشاملة ، بحيث يتم الاهتمام في كل نظام اجتماعي ، من خلال أثار المتغيرات السكانية لا من حيث ما إذا كانت تشكل معوقا للتنمية الشاملة أم لا ، وإنما بوصفها مؤشر لتخطيط القوى البشرية . " و لإحداث هذا الترابط بين السياسات السكانية و التنمية الشاملة لابد من تعزيز سياسات التنمية و تطويرها لتعزز قدرة المجتمع على إستعاب الولادات الحالية والمتوقعة في المجتمع ، لا سيما في الدول النامية التي تعرف تزايدا مستمرا في النمو السكاني ، مما يؤدي بدوره إلى خلق تغيرات اقتصادية و اجتماعية تشجع الأسر على تحديد نسلها". [1]

I-5 - عوامل التسريع من تحقيق أهداف السياسة السكانية:

[1] Jacques Vallin et Guillaume J, Wunch : Histoire des idées et politiques de population, l'institut National d'études démographiques, France, 1e ed, 2006، p171

لا شك أن أهم العوامل للتسريع من تحقيق أهداف السياسة السكانية يرتكز على المستوى التعليمي لأفراد المجتمع و درجة التحضر في المجتمع، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي للمجتمع و وضع المرأة و مكانتها التعليمية و دورها في المجتمع ، و كذا الحجم السكاني الحالي للمجتمع و مستوى إدارة السياسة و القائمين عليها مع أهمية الدعم المعنوي و المادي القومي للعملية.

II – قياس أثر السياسات السكانية و مدى فاعليتها:

هناك عدد من المؤشرات التي تدل على مدى فاعليتها و مستوى كفايتها و تأثيرها من خلال دراسة مستوى التغير الذي حصل في السلوك الإنجابي و معدل النمو السكاني خلال فترة زمنية محددة (فترة تطبيق السياسات السكانية) مقارنة أرقام المؤشرات في بداية الفترة و نهايتها .

أهم هذه المؤشرات :

II –1– في استخدام وسائل تنظيم الأسرة:

يساعد استخدام السياسات السكانية على تنظيم الأسرة خاصة عندما تكون السياسة رسمية و معلنة ، ولكن تظل فاعلية و كفاية السياسة السكانية بمختلف مستوياتها منخفضة ، و خاصة عندما نجد أن استخدام وسائل تنظيم الأسرة لا يصل إلى نسبة 50 في المائة في أحسن حالاته مع أن الكفاية و الفاعلية تكون جيدة في حال وصلت إلى حدود 80 % .

II –2– على مؤشر الخصوبة:

يقاس معدل الخصوبة بعدد الولادات للمرأة الواحدة ، أما معدل الخصوبة العام فهو نسبة المواليد الأحياء في السنة إلى عدد الإناث في سن الحمل (15 –49 سنة) ، ومعدل الخصوبة الكلي هو متوسط عدد الولادات للمرأة أثناء فترة الإنجاب ، ويتم اعتماد معدل الخصوبة الكلي كمؤشر نظرا لسهولة حسابه و دقته.

يلاحظ تراجع معدلات الخصوبة الكلية في معظم البلاد العربية التي اتبعت سياسة سكانية محددة و هذا يعني أن ثمة عوامل أخرى غير السياسات السكانية قد أثرت على تراجع معدل الخصوبة و أدت إلى تراجعه ، إضافة إلى ذلك نلاحظ أن الدول التي اتبعت سياسة سكانية لتشجيع زيادة الخصوبة قد حققت زيادة في معدلاتها (السعودية ، عمان) ، ما يعني كفاية السياسة السكانية و فعاليتها ، كما أن الدول التي اتبعت سياسة لخفض الخصوبة (مصر ، تونس) قد نجحت في تحقيق ذلك كدليل لنجاح السياسة و لما كانت المقارنة الدولية تساعد في التحكم على سلامة ظاهرة معينة أو عدم سلامتها ، كالسياسة السكانية و أثرها على الخصوبة ، فإننا نلاحظ ارتفاع معدلات الخصوبة مشيرا إلى حاجة إلى سياسات أخرى أكثر فعالية و تأثير .

II -3- في معدلات المواليد:

معدل المواليد هو نسبة المواليد الأحياء في السنة إلى عدد السكان في منتصف السنة و يمكن الاستناد إلى التغير في معدلات المواليد للحكم على مدى فعالية و اثر السياسات السكانية ،الأمر الذي يدل أن هناك عوامل أخرى غير السياسة السكانية تؤثر على معدلات المواليد إلى جانب هذه السياسية و في بعض الأحيان و رغم تشابه توجهات السياسية السكانية نلاحظ تباين النتائج في رفع أو خفض معدلات المواليد و هذا يدل على خفض تأثير السياسات السكانية وقوة تأثير عوامل أخرى ،كتزايد التعليم و تزايد مساهمة المرأة بالنشاط الاقتصادي و تعليم الإناث .كل هذا يوضح أن تأثير السياسات السكانية في معدلات المواليد ما يزال ضعيفا و غير كاف لإحداث خفض ضروري في معدلات المواليد في الوطن العربي .

II -4- في معدلات الوفيات:

يقاس معدل الوفيات بنسبة عدد الوفيات خلال سنة كاملة إلى عدد السكان في منتصف هذه السنة و يرتبط هذا المؤشر بالعناية الصحية و الغذاء و مستوى الرفاه و غيرها من العوامل التي تؤدي إلى خفض هذا المعدل أو ثباته ، ويمكننا أن نستخدم هذا المعدل كمؤشر يوضح لنا فعالية السياسة السكانية .

نلاحظ تراجعا واضحا في معدلات الوفيات خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، الأمر الذي يدل تشابه تأثير السياسة السكانية التي تسعى إلى تحسين الأحوال الصحية و العناية بصحة الأم و الطفل ، وهذا يوضح جودة و فعالية السياسات السكانية المتبعة ،و بالرغم من تراجع معدلات الوفيات في الدول العربية إلى أن هذه المعدلات ما تزال مرتفعة مقارنة بمثيلاتها في الدول المتقدمة و بعض الدول النامية الأمر الذي يتطلب زيادة مستوى الفاعلية و التأثير للسياسة السكانية و خاصة ما يتعلق بالخدمات الصحية و الغذائية و الثقافية و المعيشية بصورة عامة .

II -5- في معدلات النمو السكاني:

الهدف الرئيسي للسياسات السكانية هو خفض أو زيادة أو ثبات معدل التزايد السكاني ، و هكذا نجد أن معدلات النمو السكاني و اتجاهات التغير فيها تعد من المؤشرات الرئيسية التي توضح لنا كفاية السياسات السكانية و فاعليتها ، معدل الزيادة أو معدل النمو السكاني يوضح لنا سرعة زيادة السكان خلال فترة زمنية محددة ، وهو حاصل قسمة الزيادة السكانية (في حقبة زمنية هي في الغالب سنة) على عدد السكان في منتصف تلك المدة أي هو نسبة السكانية خلال عام كامل إلى عدد السكان في منتصف هذا العام إذا توافقت اتجاهات تغير معدلات النمو السكاني في كل دولة مع اتجاهات سياستها فان هذا التوافق يوضح لنا التأثير الكبير للسياسات السكانية على هذا المؤشر و كفايتها ، و العكس صحيح إذا اختلفت اتجاهات تغير معدلات النمو السكاني مع اتجاهات السياسة السكانية فان هذا يوضح لنا عدم كفاية السياسة السكانية ، و إذا قارنا معدلات النمو و اتجاهات تغيرها بالوضع في الدول المتقدمة نجد أن أدنى معدل في الدول العربية ، و هذه

المقارنة تؤشر من جهة على عدم كفاية السياسات السكانية لتحقيق أهداف خفض التزايد السكاني ، و من جهة أخرى عدم جدوى السياسات المتبعة ، إذ بإمكان الدول العربية التي تحتاج إلى مزيد من القوى العاملة أن تستعين بالفائض السكاني القائم في دول عربية أخرى فتستفيد في تشغيل مؤسساتها و مشروعاتها ، وتساعد هذه الدول الكثيرة التعداد السكاني المحدودة الموارد في التغلب على البطالة و انخفاض الدخل .

II -6- في مؤشر التحضر :

التحضر عملية اجتماعية تتكون في أنساقها أنماط و شروط الحياة المدنية المميزة و أشكال التوطن المدنية ، التحضر مرحلة تاريخية تكونت و تأثرت في تطورها بتطور أسلوب الإنتاج و التقسيم الاجتماعي للعمل ، وهكذا فالفصل بين سكان المجتمع الواحد (ريف ،حضر) يشكل مقياس (التقدم) درجة التحضر لهذا المجتمع (و تم تعريف المناطق الحضرية) ، وتختلف القواعد الخاصة باعتبار سكان منطقة ما حضرا و ريفيين من منطقة إلى أخرى ، تواجه الدول العربية مشكلة الهجرة من الريف إلى المدينة متسببة في تضخم المدن ، و بروز مشكلة السكن و التموين و ندرة المياه و قلة فرص العمل ، والخدمات التعليمية و الصحية و غيرها ، فضلا عن إستلاء المدن على الأراضي الزراعية و تحويلها إلى مناطق سكنية إضافة إلى المشكلات البيئية (التلوث) . و كما أن النزوح إلى المدن له أثار سلبية على الأرياف ، خاصة إهمال النشاط الزراعي لنقص الأيادي العاملة ، لذلك حاولت هذه الدول الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدنية .

كما زادت نسبة سكان المدن عن سكان الريف في معظم الدول العربية ، وهذا يوضح عدم فعالية السياسة السكانية في هذه الدول و تختلف نسبة التحضر من دولة إلى دولة أخرى ، هذا ما يؤكد ضرورة برمجة سياسات خاصة بالتوزيع السكاني المكاني تتحدد فيها بشكل كمي الأهداف و المتغيرات السكانية و الأدوات و الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه السياسة لابد من أن تكون لكل دولة سياسة سكانية واضحة و محددة و متماسكة ، مع ضرورة دمجها في خطة التنمية الشاملة ، حيث يتم الاهتمام بكل نظام من خلال أثار

المتغيرات السكانية لا من حيث ما إذا كانت تشكل عقبة أمام التنمية الشاملة أم لا ، وإنما بوصفها مؤشر لتخطيط القوى البشرية .

و عليه فالترابط بين السياسات السكانية و التنمية الشاملة يتطلب تعزيز سياسات التنمية و تطويرها لتعزز قدرة المجتمع على استيعاب المواليد الحالية و المتوقعة في المجتمع ، خاصة في المجتمعات النامية التي تتسم بارتفاع المعدل السنوي للنمو السكاني ، وهذا ما يؤدي بدوره إلى خلق ظروف اقتصادية و اجتماعية تشجع التحول إلى أسرة اصغر حجما .

ثانيا: الأسرة الجزائرية و التغير الأسري

I – الأسرة الجزائرية الحديثة:

تنتمي الأسرة الجزائرية إلى الأسرة الحديثة السيادة فيها للرجل، كما أنها أسرة مسلمة . القوامة فيها للرجل ، يتعاون الرجل فيها مع المرأة في تربية الأبناء و عادة الأعمال مقسمة . فما في البيت للمرأة و ما خارجه للرجل و قد تساعده المرأة في أعمال خارج البيت في أمور الزراعة و البستنة في الريف. و الأولاد يخضعون لسلطة الأب من جهة و سلطة الدولة من جهة أخرى ، و قد يعتمدون على إعالة الأسرة إلى ما بعد العشرين سنة.

I –1– أشكال الأسرة الجزائرية الحديثة.

– **الأسرة البدوية** : و هي" أسرة أبوية تعيش في الصحاري و على أطراف المدن الصحراوية و تعتمد على الترحال و هي كثيرة العدد و تتكون من مجموعة من العائلات أو من مجموعة من الأسر النووية و قد تعتبر الخيمة الواحدة أسرة نووية ، و قد يصل عدد الخيم إلى ثلاثين أو أكثر مكونة عشيرة ترتحل معا. و الأسرة

البدوية تضم غالبا ثلاثة أجيال : الأجداد، الآباء، الأحفاد ، و إذا طال عمر رب الأسرة فقد تمتد إلى أربعة أجيال، و الملكية جماعية و السلطة للأكبر سنا ، و تقوم هذه الأسرة بجميع وظائفها."[1]

أي أن هذه الأسرة امتداد للسلطة البطريركية للأسرة الأبوية . و القانون في هذه الأسرة هو العرف، و تجد الدولة صعوبة في منافسة هذه الأسرة في أداء وظائفها، كما تتميز أيضا بحجمها الكبير و بكثرة الإنجاب فالأبناء و لاسيما الذكور ثروة و متعة و فخرا للأسرة البدوية و السيادة للذكر، و ما على المرأة إلا الطاعة.

-**الأسرة الريفية** : تعتبر تطور للأسرة البدوية ، أي "لما استقرت الأسرة البدوية في القرى و الأرياف و مارست النشاط الزراعي و ارتبطت بالأرض المعينة فنشأت الأسرة الريفية فهي أقل عددا من البدوية و دخلها أكثر نسبيا ، و زالت العشيرة و حلت محلها العائلة أي الأسرة الممتدة ، و قل نفوذ الابن الأكبر فلا يرث سلطة الجد و يطالب الإخوة بالميراث ، كما يطالب البنات به أيضا إذا كان الزوج غريبا عن الأسرة و رغم تناقص حجم الأسرة الريفية عن البدوية إلا أنها كثيرة العدد لتكنها من عدة أسر، فقد يصل عددهم إلى أربعين فردا "[2] ما يلاحظ في هذه الأسرة هو زوال سلطة الأب المطلقة و العرف و الاعتراف بحق المرأة في الميراث،و منافسة الدولة للأسرة في وظائف التنشئة الاجتماعية و الضبط الاجتماعي ، و التوظيف و الاقتصاد،و تقاسم السلطة بين الإخوة من جهة و بين الرجل و المرأة من جهة أخرى ، و إن بقت السيادة للأكبر سنا، و للرجل على المرأة، و الأسرة تتميز بالحجم الكبير و السعي إلى تكثير الإنجاب لأن العمل الزراعي و السيادة و حب الظهور يتطلبهم ، و لا سيما الذكور، فبهم يتحقق ذلك.

-**الأسرة الحضرية** :وهي أسرة حديثة بالجزائر ، لأن التحضر في الجزائر كان مقصورا على الأوربيين في العهد الاستعماري:

---

[1] محمود الأشرم : محاضرات في المجتمع الريفي، منشورات جامعة جلب،سوريا،د.ط، 1975 ، ص 115.

[2] محمد السويدي : مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،د.ط ،1984 ، ص 89

"في سنة 1886، كانت نسبة سكان الحضر الجزائريين حوالي 8 % ، ثم انتقلت إلى 16.4% سنة 1946 م ثم بلغت و 27 % سنة 1954 م ، لترتفع بسرعة إلى أكثر من 30 % سنة 1965 م ، هذا التطور السريع يفسر بالنمو السريع للسكان كما يفسر بتزوح سكان الريف نحو المدن ، خصوصا إذا علمنا أن نسبة التحضر بلغت % 41 سنة 1977 م." [1]

و الأسرة الحضرية أقل عددا من الأسرة الريفية و أقل حجما ، و هذا لا يعني أن الأسرة الحضرية حجمها صغير أو إنها نووية كلها فالأسرة الحضرية الجزائرية مسلمة توقر الكبار و يتطلب الأمر أن يعيش الجدان معها ، كما أن ارتفاع المستوى الصحي ساهم في قلة الوفيات مع كثرة الإنجاب مما أدى إلى كبر حجمها ، و السيادة في هذه الأسرة تكاد تكون منقسمة بين الرجل و المرأة و لا سيما بعد خروج المرأة إلى العمل و تعلمها و مشاركتها في ميزانية الأسرة ،و زيادة وعيها بحقوق النساء و مطالبهن .و الدولة سلبت كثيرا من وظائفها فلم يبق لها إلا وظيفة التناسل و التربية في المراحل الأولى للطفل، فقد اجتاحتها رياح التحضر و العصرنة.

إن الأسرة الحضرية بقلة عددها و سلب الدولة لوظائفها الكثيرة و مطالبة المرأة في السيادة مناصفة مع الرجل، تكون الأسرة الحضرية رغم فقدانها لبعض الامتيازات و السلطات ،و الحجم قد وجدت الوظائف الحقيقية التي يجب أن تكون لها ، فقد أرهقها التاريخ و الماضي الإنساني بما ليس لها.

I -2- خصائص الأسرة الجزائرية الحديثة:

تتميز الأسرة الجزائرية بكونها تحافظ على الروابط الأسرية و تحترم تدرج السلطة فالسيادة للأكبر سنا ثم الأصغر، و الأبناء يطيعون آباءهم و المرأة تطيع زوجها و كبار السن تقدم لهم الرعاية أي أن الأسرة الجزائرية مسلمة متعاونة يوقر الصغير الكبير و يعطف الكبير على الصغير.

[1] المرجع نفسه، ص68 .

كما أنها هي أسرة قائمة على الرابطة الزوجية المشروعة دينا و قانونا و عرفا و ليس أسرة صداقة، أو لإشباع جنسي فحسب كما هو بعض أصناف الأسر في الغرب .و قد حدد المشرع الجزائري خاصية الأسرة الجزائرية في قانون الأسرة:

- "المادة(2): الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع و تتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة من الزوجية و صلة القرابة.

-المادة (3) :تعتمد الأسرة في حياتها على الترابط و التكافل و حسن المعاشرة و التربية الحسنة، و حسن الخلق و نبذ الآفات الاجتماعية.

المادة (4) :الزواج هو عقد يتم بين رجل و امرأة على الوجه الشرعي و رغم أن الرابطة الزوجية تعتمد على التراحم، إلا أنها تتحول إلى رابطة أشبه بالرابطة

الدموية لهذا يرث كل من الزوج و الزوجة صاحبه في الإسلام كما يرث من يصلهم بالرابطة الدموية" [1]

إضافة إلى كون الأسرة الجزائرية متعددة الأشكال : فهناك الأسرة الحضرية النووية، و هناك الأسرة الممتدة و الأسرة الريفية و البدوية و للعامل الطبيعي الجغرافي و التاريخي و الاجتماعي تأثير في هذا التنوع.

و قد قال ابن خلدون عن الأسرة البدوية ما يلي: "أهل البدو هم المنتحلون للمعاش الطبيعي من الفلح و القيام على الأنعام و أنهم مقتصرون على الضرورة من الأقوات و الملابس ... يتخذون هؤلاء سكنى المدر و القرى و الجبال"[2] أي أن الأسرة البدوية هم الرحل من العرب، و أيضا من الطوارق و الأسرة الريفية بربرية في عهد ابن خلدون، أما الآن فهي عرب و بربر بعد استقرار بعض البدو في الأرياف.

السيادة للرجل في الأسرة الجزائرية، و هذا ليس غريبا فهذه الميزة موجودة في كثير من الشعوب، و إن كان هناك أسر تسمى بالأسرة الأمية:(نسبة إلى الأم) و الموجودة في بعض القبائل البدائية أي السيادة فيها للأم.

[1]Code de la famille de la nationalité et de l'état civil.2ème édition .Berti éditionAlger .2004.p.p.11-12

[2] ابن خلدون : المقدمة، دار الرائد العربي ،بيروت، ط5 ، 1982،ص 121

و إن كانت بعض الأصوات تطالب بالمساواة بين الرجل و المرأة حديثا لاسيما بعد استقلال المرأة بوظيفتها و راتبها و منافستها للرجل في المراتب و الوظائف.

"السلطة في المجتمع الريفي ترتبط بالقيم و العادات و التقاليد و غالبا ما ترتكز في كبار السن في حين نجد السلطة في المجتمع الحضري ترتبط بالوضع الاقتصادي و الاجتماعي...بالإضافة إلى التغير في مركز المرأة بحيث لم تعد السلطة مركزة في يد الزوج و مما زاد في تعميق هذا غياب الزوج لفترات عن المنزل .و خروج المرأة إلى ميدان العمل مما سمح لها بممارسة سلطات أوسع" [1]

كما تتميز الأسرة الجزائرية بكبر حجمها سواء أكان ذلك في الاتجاه(الأفقي أو العمودي .إذا ما قورنت بالأسرة العالمية و الغربية .لا نتحدث عن الأسرة البدوية و الريفية فهما كبيرتان، و لكن نتحدث عن الأسرة الحضرية التي مازالت كبيرة الحجم .لقد "كان متوسط الأسرة الجزائرية سنة 1964 حوالي 06.9 فرد ثم زاد إلى أكثر من سبعة أفراد في السبعينات." [2] بارتفاع المستوى الصحي مع أن "معدل الأسرة في فرنسا في الثلاثينيات من الأطفال 3 وفي بريطانيا في 2 من الأطفال للأسرة عام 1946 "[3]

ما يلاحظ هو انخفاض الخصوبة منذ السبعينات و سبب ذلك يعزى إلى استخدام وسائل منع الحمل و إلى تعليم المرأة الذي أدى إلى تأخير الزواج.

و تتميز الأسرة الجزائرية ايضا بعنصرها الشاب، فقد مات الكثير من الجزائريين في الحرب العالمية الثانية، و في حرب التحرير .و منذ الثمانينات ظهر جيل قلت فيه الشيخوخة آباء و أبناء إضافة إلى تكاثر العنصر الشاب لطغيان المواليد على الوفيات بسبب ارتفاع المستوى الاقتصادي و الصحي.

[1] محمد السويدي : مرجع سابق. ص.ص 90 91

[2] عيون عبد الكريم : جغرافية الغذاء في الجزائر.المؤسسة الوطنية للكتاب.الجزائر. 1985 .ص239

[3] عبد الفتاح وهيبة : في جغرافية السكان. دار النهضة العربية.بيروت. لبنان. 1972 .ص92

" سنة 1988 كانت نسبة من هو أقل من 30 سنة *تمثل* 75% و في سنة 1997 م كانت نسبة من دون 39 سنة % 69.30 من مجموع السكان ". [1] و هذا يعني كثرة الإعالة من طرف أرباب الأسر، و الإنفاق من طرف الدولة.

بالإضافة إلى أن الأسرة الجزائرية كانت تعاني من الأمية و لاسيما في وسط النساء من جيل الثورة و قاطني الأرياف و البوادي و هي مشكلة موروثة عن الاستعمار."إذ كانت نسبة الأمية عند الرجال (% 95) ، و عند النساء (% 99) في أواخر أيام الاستعمار" [2]

تتميز الأسرة الجزائرية بظاهرة البطالة و الفقر، فظاهرة البطالة في الأسرة الجزائرية تمس جميع جوانب الأسرة من أب و أم و أبناء، و لاسيما الأسر الحضرية، فتفاقمت الأزمة بعد تعلم المرأة . و قد برزت البطالة بحدة منذ الثمانينات بعد تخلي الدولة عن النهج الاشتراكي ، و غلق المؤسسات خصخصتها. و تخرج أعداد كبيرة من المؤسسات التعليمية و الجامعية .و بلغت البطالة ذروتها في التسعينات إذ قدرت ب 30.0% سنة 1999غير أن الديوان الوطني للإحصاء يقول أنها في عام 2007 م في حدود12.3%.

II – التغير الأسري:

II –1– مفهوم التغير الأسري :

"التغير هو التحول من حالة إلى أخري والتحول الذي يطرأ على التنظيم أو البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم و الأدوار الاجتماعية خلال فترة زمنية وقد يكون هذا التغير إما ايجابي أو سلبي .والتغير الاجتماعي

[1] المؤسسة العمومية الاقتصادية :الدليل الاقتصادي و الاجتماعي ، الجزائر ، 1989،ص 288

[2] حبيب جعنيني" : مشكلة الأمية في الوطن العربي " دراسات عربية .العدد .5 السنة الرابعة و العشرون.آذار/ مارس 1988 .م.الصفحات (54.دار الطليعة. بيروت.ص125

ظاهرة عامة مستمرة تحدث من خلالها اختلافات وتعديلات في العلاقات الإنسانية أو القيم الاجتماعية والأدوار والمراكز و الأفراد ."[1].و التغير الأسري هو جملة التغيرات البنائية و الوظيفية التي تطرأ على النسق الأسري .

II –2– العوامل المؤثرة في التغير الأسري :

تشير معظم الدراسات و الكتابات السوسيولوجية إلى وجود عامل بمقدرته تفسير الاختلافات التي تظهر بمرور الوقت في النسق الأسري ، و لهذا تعتبر هذه التفسيرات أحادية العامل ، جاءت بعد ذلك عديد الدراسات المعاصرة لتقول بأنه من غير الصحيح إرجاع عملية التغير الأسري إلى عامل واحد و تصوره كمستقل ، ذلك أن الأسرة لا يمكن تصورها كظاهرة منعزلة ، بل لابد من النظر إليها في ضوء النظم الاقتصادية و السياسية و الدينية و الأوضاع السكانية في المجتمع الذي تكون جزء منه ، يتأثر و يؤثر في ذات الوقت .

" فالمجتمع الزراعي مثلا الثابت نسبيا يدعم شكل الأسرة الممتدة ، أو يشجع نظام تعدد الزوجات ، أو يمنح الآباء حق اختيار زوجات لأبنائهم ، فكل عنصر من هذه العناصر يتلاءم مع البناء الاجتماعي الثابت ، مثل الإصرار على شكل الأسرة الزوجية و الحب الرومانتيكي و المنزل المستقل الذي يميز المجتمعات الحضرية الدينامكية "[2].

و عليه فالتغير الأسري راجع إلى عامل أو مجموعة من العوامل مثل : الجنس ، المناخ ، التكنولوجيا و الاقتصاد ، وهناك تصور بين علماء الاجتماع مؤداه أن التطور التكنولوجي أو الصناعي يشكل عاملا مهما في تغير الأسرة بدليل أن الأسرة الصناعية في انجلترا تختلف طريقة معيشتها عن حياة الأسرة في العصر الحجري في استراليا ، ولكن على الرغم من أن الاختراعات و الاكتشافات العلمية لها أهمية كبيرة في عملية التغير إلا أنها ليست العامل الوحيد فيه ، فكل تغير يحدث فيها يكون نتيجة لعدة عوامل، كما أن التغير الذي

[1] http://www.social-team.com/forum/showthread.php?t=9133
[2] Million Yinger : The changing Family in a changing dociety, John Edwardsed, N.Y 1962 p 272

يحدث في احد أجزاء الأسرة يؤثر في بقية الأجزاء ، " و لا يوجد بالفعل ما يسمى " بنظريات التغيرالاجتماعي أو الأسري " و لكن كل النظريات الموجودة هي نظريات ذات طابع احتمالي أو ذات مدى قصير "[1] .

و عليه من الممكن تحديد عددا من العوامل المحتمل تأثيرها على الأسرة و منها :

– **العامل الجغرافي** : تتأثر أنشطة الأسرة بالضرورة بطبيعة المكان الذي تعيش فيه ، وأي تغير في الظروف المناخية سوف يؤدي حتما إلى تغيرات في الأسرة ، فحدوث زلزال أو فيضان أو إعصار سيحدث تغيرات في اتجاهات و سلوك أعضاء الأسرة الذين يسكنون هذه المناطق.

مما لاشك فيه أيضا أن حياة الإنسان تتأثر بالمناخ و المصادر الطبيعية و توزيع الأرض و المياه ، والإنسان يتأثر بالدورات اليومية التي تحدث نتيجة دوران الأرض حول محورها و بالدورات السنوية الناتجة عن دوران الأرض حول الشمس ، والدورات الشهرية الناتجة عن دوران القمر حول الأرض ، كل هذه التغيرات الجغرافية الدورية تؤثر في أنشطة الأسرة خلال دورة الأعوام ، إلا أن الإنسان استطاع أن يطوع البيئة و أن يستخدم مصادرها استخداما ايجابيا لرفاهيته ، كما أنها لم تعد إلى حد كبير حتمية في تحديد مجالات نشاطه .

ليس في إمكان العامل الجغرافي دائما تفسير التغير الأسري ، فنفس البيئة يمكن أن تنشأ فيها حضارتان مختلفان تماما ، ومثال على ذلك أن مناخ أوربا لم يتغير في القرون الخمسة الماضية و مع ذلك فقد تغيرت الأسرة تغيرا ملحوظا .

– **العامل السكاني** : باعتبار الديمغرافيا الدراسة الإحصائية للسكان من حيث الحجم و التوزيع و التركيب ، فهي تهتم بموضوعات معينة كالتغيرات في الخصوبة ، وحجم الجماعات أو المجتمعات ، ومعدلات المواليد و الوفيات ، سواء بالزيادة أو النقصان ، والهجرة داخل المجتمع الواحد ، والهجرة الخارجية ، واستحداث مناطق جديدة للعمران و السكن ، والعلاقات الاجتماعية و غيرها ، وعلى ذلك فان أي تغيير في حجم أو

[1] سناء الخولي : الاسرة و الحياة العائلية ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ،دط، 1995 ، ص 125

توزيع السكان يؤدي بالضرورة إلى التغيرات الاجتماعية ، وبتتبع التاريخ ، نجد أن أي نقص أو زيادة في السكان كانت تؤدي إلى تحولات في أنماط حياة الأسرة ، فالنمو السكاني السريع تتبعه مشكلات مختلفة كالنقص في الغذاء،و فرص العمل ، والمدارس و السكن ، ومع ذلك فالمصدر الديمغرافي على ماله من دور في تغيرات الأسرة إلا انه غير كاف بمفرده لتفسير التغيير .

– **العامل البيولوجي** : و المقصود به توزيع الجنسين " فمعدل الزواج مثلا يرتفع كلما كان عدد الذكور اكبر من الإناث ، كما أن زيادة الذكور أو نقصانهم في مجتمع ما يؤدي إلى تغيرات ملحوظة كارتفاع أو انخفاض معدلات الزواج ، الأطفال غير الشرعيين ....."[1].

كما يعتبر سن الزواج بالنسبة للأنثى هو سن البلوغ البيولوجي ، و أي تأثيرات تطرأ من شأنها التأثير في سن الزواج ، ومن هذه الأمور المؤثرة في النضج نذكر : التحكم في الأمراض خلال الطفولة المبكرة و كذا التغذية الجيدة .

و من أهم التغيرات التي يظهر فيها تأثير العامل البيولوجي ، زيادة عدد الأسر التي بها أفراد مسنين، وتوقع الزيادة في طول العمر ترجع إلى نفس العاملين الذين سبق ذكرهما ، و المسؤولين عن النضج المبكر للإناث

– **العامل الإيديولوجي**: يظهر دور الايدولوجيا في تغير الأسرة بوضوح في ارتفاع مستوى رعاية الأطفال في المجتمعات الحديثة ، ففي الماضي كان توجيه الآباء لأبنائهم يكون عن طريق الحزم و الشدة في معاملتهم ، أما اليوم فيحصل الأطفال على قدر كبير من الحنان و التدليل ، ويمكن تفسير ارتفاع مستوى رعايتهم بنقص عددهم في الأسرة بسبب فعالية وسائل تنظيم الأسرة في المجتمعات المزدحمة بالسكان و اتجاه المرأة إلى التقليل في الإنجاب .هذا إلى جانب التقدم العلمي الملحوظ في مجال رعاية الأطفال و تدريبهم و إبراز شخصياتهم و إعدادهم لحياة اجتماعية ذات طابع يختلف عن ذلك الذي كان سائدا في المجتمعات القديمة " و إذا كان الأطفال يشكلون عبئا اقتصاديا في وقتنا الحالي فان الاستخدام الممكن و

[1] E.R Grouve and W.F Ogburn : American Marrige and Marrige and family Relationship, Holted, N.Y 1982, p217.

الاختياري لوسائل منع الحمل يعاون الزوجين على الاختيار بين الإنجاب و عدمه ، مما يؤدي إلى أن الأطفال الذين يولدون بمحض إرادة والديهم سيكنون موضع حبهم و رعايتهم " [1].

– **العامل الاقتصادي** : من أكثر العوامل استخداما لتفسير التغير الأسري ، فطبيعة العمل و مصدر الدخل و إمكانية الحصول على السلع و المعايير الأساسية التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين الأفراد ، أساسية بالنسبة لمعظم الأسر . "و يرتبط التفسير الاقتصادي للتغير بكارل ماركس KARL MARX ، غير أن نظرية ماركس عن المجتمع ينظر إليها على أنها واحدة من النظريات الحتمية ، لأنها حاولت أن تحلل التغير عن طريق الربط بين وسائل الإنتاج و قوى الانتاج "[2] ، فالتغير هنا يمكن أن يحدث عندما ينشأ إحساس قوي بالتضامن بين العمال الذين يقعون فريسة لاستغلال أصحاب العمل ، الأمر الذي يؤدي بهم في النهاية إلى إنهاء الطبقة الرأسمالية ، كذلك فان النهاية القصوى للصراع الطبقي لابد أن تكون في قيام مجتمع لا طبقي ، ومع أن التاريخ الحديث يشهد على أخطاء و نقائص عديدة في التحليل الماركسي ، إلا أن بعض قضايا ماركس السوسيولوجية ينظر إليها على أنها صحيحة ، وعلى سبيل المثال فان من يستغلون مراكز متشابهة في النظام الاقتصادي يواجهون نفس المشاكل و يمرون من خلال تجارب متماثلة في الحياة ، الأمر الذي ينتج عنه أن تكون لديهم اتجاهات و قيم مشتركة ، مما يجعلهم يتشابهون في السلوك.

و مع ذلك فان كثيرا من تنبؤات ماركس عن المجتمع الرأسمالي لم تتحقق ، فلم تختف الطبقة الوسطى ، ولو تتبلور أحاسيس الطبقة العاملة ، و لم تتبلور الملكية في أيدي قلة يتناقص عددهم باستمرار ، كما أن الثورات التي تنبأ لم تحدث حتى الآن في أكثر البلاد الصناعية تقدما .

و قد أثار انجلز Engeles أن التغير الأسري يتوقف على تعديل يجب أن يطرأ على علاقات الملكية، و قد أدى خلق الملكية بعد مرحلة الشيوعية البدائية إلى استبعاد النساء و معاملة الأطفال كسلع اقتصادية ، و لكن سواء اتفق المرء أو لم يتفق مع نظرية الصراع الماركسية في التغير التي تقوم على الحتمية الاقتصادية،

[1] Meyer Ninkoff : Technology and The Family , Allen France and Others ed, N.Y.1992, p 310

[2] مصطفى الخشاب: دراسات علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط 1985 ص64

فان تأثير العوامل الاقتصادية واضح ، ذلك أن تأثير الاقتصاد العام للمجتمع على الأنساق الأسرية يمكن ملاحظته من خلال التعرف على معدلات الطلاق خلال فترات الكساد أو التقدم ، ولا بد أن نشير أيضا إلى الاختلافات القائمة في حجم الأسرة و مكان الإقامة و أنماط الاستهلاك ، ومعنى ذلك انه يمكن البرهنة على أي تغير في الاقتصاد أو أي تغير في الدخل الفردي يمكن أن يؤثر على الأسرة.

و في هذا الصدد يقول وليام جود : " انه كلما اتسع نطاق النسق الاقتصادي من خلال التصنيع تضعف روابط القرابة الممتدة و تتفكك أنماط الوحدات"[1] . و مع ذلك فلا يمكن النظر إلى العامل الاقتصادي على انه التفسير الوحيد و الأهم للتغير الأسري .

– **العامل التكنولوجي** : نشأت التكنولوجيا لتقلل من المجهود العضلي و الجسماني الذي يبذله الإنسان في العمل ، ولتعمل على رفاهيته ورفع مستوى معيشته ، وإتاحة وقت فراغ أطول ، فالعمل التكنولوجي يحدث استجابة لمتطلبات اجتماعية معينة ، و تأثيرها على الأسرة يكون بطريقة مباشرة (من خلال التصنيع و الحضرية و نمو المدن) كما يمكن أن يكون بطريقة غير مباشرة (مختلف الأدوات المنزلية مثلا ، ووسائل الترفيه المتنوعة) ، وكذلك الاكتشافات العلمية في مجال الطب .

و منه فالتقدم التكنولوجي له تأثيرات متعددة على الأسرة من حيث بنائها ووظائفها ، ولذلك نجد أن حجم الأسرة في المجتمعات التي تأخذ بأسباب التكنولوجيا الحديثة يميل إلى النقصان باستمرار و مع ما يصاحبه من انتشار شكل " الأسرة النواة " ، غير أن هذا لا يعني أن التكنولوجيا هي السبب في نشأة هذا النوع من الأسر ، و إنما يعني انه من أكثر الأشكال ملائمة للنظام التكنولوجي ، كما أن العلاقات الداخلية في الأسرة تغيرت إلى حد كبير ، و تغير دور الرجل ، و أصبحت العلاقات بين أفرادها تقوم على الحرية و المساواة ، كما تغيرت القيم المتعلقة بالزواج و اختياراته ، وتغيرت النظرة إلى الطلاق ، هذا و قد تناقصت وظائف

[1] سناء الخولي : مرجع سابق ، ص 130

الأسرة أيضا بظهور التكنولوجيا الحديثة المتمثلة في التصنيع و الحضرية ، ولم يبق الأسرة سوى وظائف قليلة أهمها الإنجاب و التنشئة الاجتماعية .

إن تغير الأسرة نتيجة تداخل مجموعة من العوامل الداخلية و الخارجية و الوسيطة ، ونظرا لان الأسرة تعيش دائما إطارا ثقافيا ، تتفاعل معه تفاعلا متنوعا ، فان التغير في احد أجزاء هذا الإطار يؤدي إلى تغيرات عديدة في الأسرة ، وما من شك أن العلم في العصر الحديث يعتبر من أكثر الجوانب الثقافية دينامكية ، وهو المسؤول عن عديد التغيرات أو مظاهر النمو و التقدم في ميدان التكنولوجيا . فالتكنولوجيا لا تغير الأسرة بطريقة مباشرة ، وإنما من خلال عوامل وسيطة تتمثل في نمو المدن و انتشار التصنيع و زيادة الخصائص الحضرية ، ولكن هذا لا ينفي أن التكنولوجيا في بعض الأحيان قد تمارس تأثيرا مباشرا على تغير الأسرة كما هو الأمر في حالة تحديد النسل و تنظيم الأسرة التي تتصل اتصالا حيويا بصميم وظائفها .

و من خلال ما سبق يتبين أن التغيرات الاجتماعية السريعة التي صاحبت التصنيع فرضت على نسق الأسرة التكيف السريع مع متطلبات النظم الاجتماعية الأخرى (تكيف خارجي) ، ومع احتياجات أفراد الأسرة (تكيف داخلي) ، ما يعني أن الأسرة ليست هي المحرك الأول في عملية التغير الاجتماعي إلا أنها أيضا غير سلبية في علاقاتها بالنظم الأخرى ، ولكن يمكن القول بأنها تستجيب بدرجة عالية للتغير الاجتماعي ، وذلك بتكيفها (البناء و الأنشطة) لتتلائم مع المطالب المتغيرة للمجتمع ، وعليه لا يمكن دراسة حجم الأسرة أو دراسة نوع علاقاتها أو مستواها الاقتصادي أو مشكلاتها كل على حدة كمدخل لقياس التغير فيها لان دراسة موضوع مثل التغير يقتضي الربط بين كل هذه الأجزاء ، فالأسرة كل لا ينقسم ، ويؤثر كل جزء فيها على الآخر مثل المجتمع الكبير تماما ، ومثال ذلك أن دراسة العوامل المحيطة كنسق القيم ، فهناك مثلا مجتمعات يؤكد نسقها القيمي على ضرورة كثرة الإنجاب ، وكذلك الاتجاهات العامة للناس ، والطبقة التي تنتمي إليها الأسرة، ونوعية التعليم و الترفيه ، و ما إلى ذلك من العوامل التي تكون ذات اثر فعال في وضع

الأسرة المتكامل مع بقية عناصرها الأخرى ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن دراسات الأسرة قد مرت تقريبا بنفس المراحل التي مرت بها نظريات التغير الاجتماعي.

" فالأسرة هي المرآة العاكسة لصورة التغير الاجتماعي ، وذلك عندما تتبنى مجموعة من الأسر أمرا معينا (تكنولوجيا أو إيديولوجيا) فانه بمجرد ظهور فائدة هذا الأمر تتبناه فالتدريج اسر أخرى حتى يشمل المجتمع ، وقد يلاقي هذا الأمر معارضة في حالة مخالفته للقيم أو إضراره ببعض المصالح الخاصة إلا انه بمرور الوقت يثبت العنصر الجديد أقدامه و يقضي على القديم "[1] .

II –3– أهم النظريات المفسرة للتغير الأسري :

تعتبر النظريتان الآتيتين من أهم النظريات التي صاغها الدارسون في علم الاجتماع الأسري لتفسير مسيرة الأسرة الإنسانية حتى يمكن فهم علاقة تغير الحياة الأسرية بتغير المجتمع ككل .

II –3 –أ–النظرية التطورية في الزواج و الأسرة :

سيطرت هذه النظرية على الفكر السوسيولوجي في القرن التاسع عشر و بدايات القرن العشرين ، إلا أنها بدأت تضعف منذ حوالي 1920 ، ولكنها عادت إلى الظهور نتيجة للاهتمامات الحالية بالدراسات المقارنة .

و قد قامت هذه النظرية على جملة من الافتراضات مفادها أن الأسرة و الأنماط الدينية لمجتمع يتميز بمستوى تكنولوجي منخفض تكون أكثر ارتباطا بإنسان العصر الحجري و ليس بالإنسان الحديث ، ونتيجة لهذا الفرض يمكن إعادة بناء مراحل الزمن بينهما عن طريق ملاحظة المجتمعات البدائية و المعاصرة ، كما أن الأنماط الأسرية موضع الملاحظة الآن تطورت لكي تسهم بفعالية في بقاء المجتمع بصورة ارفع مما

[1] سناء الخولي : مرجع سابق ، ص 135

كانت تستطيع الأنماط السائدة في الماضي ، في حين النتائج المتعاقبة و المتسلسلة لمستوى معين يمكن أن تبرز كما هو الحال في المنظور البيولوجي و هو الأمر الذي تستطيع من خلاله جميع انساق الأسرة و القرابة أن تستمر في الوجود .ومن الافتراضات التي تقوم عليها النظرية أننا نستطيع النظر إلى المتبقيات الثقافية في طقوس اسر الزوجة مثلا ، على أنها تمثل التحجر الاجتماعي أو الطقوس الاجتماعية البالية.

- مساهمات أهم روادها :

1- داروين DARWIN :

تأثرت هذه النظريات بداروين ، وخاصة بفكرته عن الانتقاء الطبيعي التي شكلت أساسا صلبا للتطور البيولوجي ، فالإنسان في المجتمع مثل بقية الكائنات الحية ، يسير في طريق لا مفر منه (حتمي) يتطور فيه من بناء غير منتظم و غير متبلور إلى بناء متمايز و متخصص .

2- هربرت سبنسر SPENSER :

كان يعتقد أن التطور كنمو وحيد الاتجاه ، عملية مستمرة تؤدي إلى زيادة في التركيب حتى يصل إلى مستويات عالية من التعقيد ، ولأجل تدعيم فكرته قدم أمثلة عن نمو الزواج و الأسرة من مرحلة الشيوعية الجنسية إلى مرحلة تعدد الأزواج و الزوجات وصولا إلى أعلى و أرقى مرحلة هي مرحلة الزواج الوجداني. و كان سبنسر يعتقد جازما في التطور الطبيعي للمجتمع و الأسرة حيث يتغلغل هذا التطور في النظام الطبيعي للأشياء ، ولهذا ليس في وسع الإنسان أن يأمل في تغيير هذه العمليات التطورية الحتمية بالتشريعات التي يصدرها ، فالدولة تتكيف مع سياسة عدم التدخل في الإنجاب لمن هم مهيئون للبقاء ، و مثال ذلك أن التعليم إذ احدث تأثيرا غير مطلوب في التطور المنظم للأشكال الاجتماعية المتقدمة يمكن وصفه بأنه ظاهرة مرضية ، ويلاحظ أن سبنسر لم يعارض التغير أو الصراع ، لأنه يعتبر الصراع جانبا من

عملية منظمة ، أي انه يعتبر في زمن معين ما كان ينبغي أن يكون ، هذا و ترتبط فكرة سبنسر عن التغير الناجم عن التطور بالمماثلة بين المجتمع و الكائن البيولوجي .

3- لويس هنري مورغان MORGAN :

من الأوائل الذين قدموا مخططا مفصلا للتطور في المجتمعات التي يمكن تصنيفها من وجهة نظره إلى ثلاثة أنماط أساسية : المتوحش ، غير المتمدن و المتمدن المتحضر ، وقد ظهر تأثر مورغان بالداروينية حين طور مخططه التطوري ليتضمن نظما اجتماعية مختلفة بما في ذلك الأسرة ، ويرى أن تعاقب النظم المتصلة بالأسرة تبدأ بالشيوعية الجنسية التي أطلق عليها التزاوج غير المنظم أو غير الشرعي ثم الزواج الجماعي ، ثم تعدد الأزواج و أخيرا الوحدانية ، وفي نظره هي أرقى أشكال التطور .

4- وستر مارك WESTERMARK :

يرى أن أصل الزواج تطور عن عادة بدائية يعيش بمقتضاها رجل و امرأة (أو عدة نساء) معا، فتنشأ بينهم علاقات و هم ملزمون بتربية ما ينجبون ، ويكون الرجل هو العائل لأسرته ، وتساعده المرآة برعاية الأبناء ، وقد ترسخت هذه العادة في البداية عن طريق التكرار ، ثم أكدها القانون بعد ذلك إلى أن تحولت إلى نظام اجتماعي متعارف عليه، وهو رافض لفكرة الشيوعية الجنسية في المجتمعات القديمة ، بل يؤكد وجود نظام الوحدانية في الزواج في الجماعات البدائية .

يجدر الذكر أن النظريات التطورية اعترضتها عقبتان رئيسيتان ، تمثلت الأولى في كون الافتراض بان نمو المجتمعات الإنسانية و بالتالي نسق الأسرة، يسير في خط مستقيم ، أي أن التغير يأخذ اتجاها واحدا ، يظل يتابع حركته دائما إلى أعلى ا والى التحسن و التقدم .

في حين مفاد العقبة الثانية أن الفشل في تحديد الدليل الملائم للمراحل الرئيسية في النمو العالمي ، والعوامل التي أدت إلى التحول من مرحلة إلى أخرى و في كثير من الأحيان كانت المادة العلمية أو البيانات المستمدة من المجتمعات البدائية غير ملائمة لتوضيح المنظور التطوري .

وقد تعرضت هذه النظرية للإهمال تماما بعد الحرب العالمية الأولى من اجل الرغبة الأكيدة في الحصول على وصف دقيق و واقعي لنسق الأسرة ، و ما صاحب ذلك من ظهور اتجاهات التحليل ذات المدى القصير و الدراسات الانتشارية ، حتى أصبح هناك اتفاق نسبي بين علماء الاجتماع على أن البيانات المتاحة لا تدعم النظرية الكبرى ، وبذلك تصبح جميع المحاولات لإعادة بناء الأشكال القديمة لتنظيم الأسرة مجرد فروض لافتقارها إلى الدليل التجريبي .

II -3 – ب- النظرية الدورية المثالية للتغير :

تقدم هذه النظرية تفسيرا مغايرا للتغير ، بحيث لا ترجعه إلى التطورية المادية ، بل يقوم تفسيرها على تنظيم المعايير و القيم المصاحبة لتحول أفكار الإنسان ، ويكون التغير الأسري من خلال دور الأفكار .

أول من دعا إلى هذا التفسير هو كارل زيمرمان ZIMMERMAN في مؤلفه " الأسرة و الحضارة " و اعتبره تفسيرا دائريا نظرا لاعتماده على محور القوة كأساس بني عليه تصوراته عن الأسرة ، ما مكنه من تصنيف الأسر خلال تطورها التاريخي من منظور قوتها أو مقدرتها على العمل و ميدان عملها ، ومدى هذه القوة مقيسا بقوة المجتمع كله و كذلك الأدوار التي تستطيع الأسرة القيام بها في إطار الأدوار الكلية للمجتمع و عليه يرى زيمرمان إن الأسرة تمر بثلاث أنماط رئيسية هي :

أسرة الوصاية بمعنى أنا الأفراد ليسوا أعضاء في الأسرة فحسب ، بل أوصياء على اسمها و أملاكها و نسبها ، ولهذه الأسرة سلطة كبيرة على أفرادها ، كما أن للأبوين السلطة المطلقة كقوة منبعثة من دوره كوصي و كمسؤول ، هذا و تنظيم الأسرة في عشائر لتكوين الدولة في نهاية الأمر ، وعند تشكيل الحكومة فإنها لا تتدخل في شؤون الأسرة إلا نادرا .

آما عضوية الأسرة فإنها تعتمد على طقوس معينة ، " و يمكن للجماعة إن تقبل أو ترفض أعضاء جدد إلى جانب فرض قيود عديدة على الطلاق ، والنوع الوحيد المسموح به هو حق الزوج في التطليق : إذا ثبت أن زوجته لا تتعاون معه في العمل على تكامل الجماعة "[1] .

و الأسرة العائلية المشتقة من أسرة الوصاية ، حيث تضعف سيطرة الأسرة على أفرادها و تزداد سلطة الدولة التي تحد من حق الأسرة في معاقبة أفرادها ، وتهيأ الظروف لممارسة الحقوق الفردية لكي يتمكن أعضاء الأسرة من مواجهة سلطتها ، ومع أن نظام العشيرة يميل إلى الاختفاء إلا آن الأسرة كوحدة تبقى قوية على الرغم من نمو فكرة الحقوق الفردية و إمكانيات تحطيم القيود المفروضة على الطلاق .

إضافة إلى الأسرة النواة بحيث تحل الفردية محل الأسرية ، وتتناقص قوة الأسرة و سلطتها إلى الحد الأدنى .و تصبح الدولة أساسا منظمة أفراد ، يميزها مذهب النفعية و اللذة ، و الزواج عقدا مدنيا ليست له القدسية التي كانت له في الماضي، مما يجعل الطلاق أمرا شائعا.

و منه في هذا التصور للنمط المثالي، نجد الأنماط المتناقضة هي تلك التي تتميز بالحد الأعلى من القوة أسرة الوصاية مقابل الحد الأعلى من الضعف الأسرة النواة و بينهما نمط وسيط له ذو قوة متوسطة الأسرة العائلية.

و قد انتهى زيمرمان من تحليله لتطور نماذج الأسرة خلال تاريخ المجتمع العربي منذ 1500 ق.م غير أن التغير الاجتماعي عامة و تغير النسق الأسري خاصة يتفاعلان بصورة حتمية حيث يتبدلان مواقع السبب و النتيجة " أما التغير الاجتماعي في الوقت الراهن فإنه يسير في طريق غير واضح ، كما تنبأ زيمرمان بأن الحضارة الحديثة حتما ستنهار كما انهارت الحضارات القديمة " [2]

[1] سناء الخولي : مرجع سابق ، ص2

[2] المرجع نفسه. ص 123

كما يعتقد زيمرمان أن ظهور الأسرة النواة كان عاملا مصاحبا التصدع أركان الحياة الاجتماعية ، مشيرا إلى اختلال التوافق بين الزوجين ،و انتشار الزنا و الطلاق ،و ظاهرة الأنباء غير الشرعيين و الجنح و غيرها ،في الوقت الذي تندثر فيه مفهومات الولاء و الانتماء و التضحية ، و تزداد ظهور النزاعات الفردية.

خلاصة القول أن التحليلات الدورية الزمنية لزيمرمان لم تصادف الكثير من التأييد، غير أن هذا لا ينفي أن هذه النظرية قدمت أفكارا هامة و حددت العلاقة التفاعلية بين كل نموذج من نماذج الأسرة و كذا المجتمع. فقد أثبت بوضوح الآثار الاجتماعية التي يمكن أن تترتب على سيادة نموذج الأسرة النواة في المجتمع الحديث.

II -4- تغير الوظائف الأسرية:

يوجه الآن النقد للأسرة الحضرية المعاصرة لفقدها كثيرا من وظائفها التقليدية التي كانت تقوم بها في الماضي. و بتتبع التاريخ المكتوب نجد أن الأسرة في العصور السابقة كانت هي النظام الاجتماعي الرئيسي . و قد صاحب التغيرات التي تعرضت لها المجتمعات مثل :زيادة التخصص و تعقد المجتمع الحديث ، تغيرات في الوظائف الأسرية ، الأمر الذي أدى إلى انتقال عدد كبير منها إلى مؤسسات أو تنظيمات خارج نطاق الأسرة .و يمكن أن نلمس هذا التغير من حيث تغير الوظيفة الاقتصادية حيث كانت الأسرة في الماضي وحدة اقتصادية متكيفة ذاتيا لأنها تقوم باستهلاك ما تنتجه، و بالتالي لم تكن هناك حاجة للبنوك أو المصانع أو المتاجر.

كما نلمس تغير الأسرة في تغير كل من وظيفة منح المكانة كان أفراد الأسرة يستمدون مكانتهم الاجتماعية من مكانة أسرهم في الوقت الذي كان اسم الأسرة يحظى بأهمية و قيمة كبرى.

و تغير الوظيفة التعليمية إذ كانت الأسرة تشرف على تعليم أفرادها ، و لا يعني ذلك تعليم القراءة و الكتابة، و إنما يعني الحرفة أو الصنعة ، أو الزراعة أو التربية البدنية ،أو الشؤون المنزلية و غيرها.

و كذا تغير وظيفة الحماية فالأسرة كانت أيضا مسؤولية عن حماية أعضائها، فإن الأب يمنح لأسرته الحماية الجسمانية ، والاقتصادية و النفسية ،و كذلك يفعل الأبناء مع آباءهم حين يكبرون.

بالإضافة إلى تغير الوظيفة الدينية مثل الصلوات في الجماعة، ممارسة الطقوس الدينية، قراءة الكتب المقدسة،....و كذا بالنسبة لتغير الوظائف الترفيهية و التي كانت محصورة في الأسرة الواحدة أو بين عدد من الأسر ،و ليس في مراكز خارجية كالمدرسة أو المجتمع المحلي أم وسائل الترفيه المختلفة.

نظرا لفقدان الأسرة لهذه الوظائف فإن الكثير من المفكرين يرون أن الأسرة أصبحت مفككة و الدليل ارتفاع نسب الطلاق. إلا أن هذه الآراء تعرضت للنقد باعتبار أن المحتوى التقليدي للوظائف بدلا من النظر إليها كونها تقلصت، لابد من إدراك أن هذا الفقدان ينطوي على تغير في الشكل و المضمون.

و"مثال ذلك في المجتمعات الصناعية المتقدمة، لم تعد الأسرة وحدة اقتصادية منتجة، لكنها أصبحت وحدة اقتصادية مستهلكة. فهل استهلاك الوحدة الأسرية أقل أهمية كوظيفة اقتصادية في المجتمع الحديث عما كان عليه في الماضي كوحدة منتجة؟"و إلى أي مدى يستطيع الاقتصاد الحالي أن يستمر أن يستمر إذ لم يعتمد على الأسرة من حيث هي كذلك في استهلاك الملابس و المنازل و العربات و المنتجات الغذائية و الأثاث و غيرها..." [1]

و بالنسبة لباقي الوظائف التي فقدتها التعليم، الدين، الحماية فلماذا إذن نرجع أكثر الانحرافات و ارتكاب الجرائم إلى أسرة و ليس إلى دور العبادة مثلا.

وعليه، فالتغيرات الحديثة في أنماط الأسرة لا يفسر بكونها انهيار أو تفكك، بل على العكس تماما، فعملية التمايز تؤدي إلى تزايد المؤسسات و الهيئات و الوحدات التي تقوم بوظائف محددة ، ومعنى هذا أن الوظائف التي كانت تقوم بها في الماضي وحدة واحدة الأسرة أصبحت تقوم بها وحدات عديدة متخصصة، بينما تقتصر الوحدة الأصلية على وظائف محدودة .

[1] سناء الخولي :مرجع سابق ، ص 58 .

فالتغيرات التي تطرأ على الأسرة لها إيجابيات و سلبيات ."و الوحدة التي تعقد بعض أو كل وظائفها تصبح أكثر حرية في تبني وظائف أخرى "[1]. بمعنى أن تؤدي بناء واحد وظيفتان يختلف عن أن يقوم بهما بنائين مختلفين ، ففي الحالة الثانية تؤدى الوظيفتان بدقة و عناية أكثر و بدرجة أكبر من الحرية.

فتحرر الأسرة من الوظائف العديدة التي كانت تقوم بها يجعلها قادرة على أداء الوظائف المتبقية لها بطريقة أكثر نجاحا، و هذا التخصص الذي مس الأسرة لا يقلل من أهميتها لأن المجتمع دائما في حاجة إلى هذا النسق.

"فالتخصص و تقسيم العمل في المجتمع يؤدي إلى تدعيم التضامن الاجتماعي ،و تقلص وظائف الأسرة قد حول أعضاءها إلى مجموعة من الشخصيات المستقلة التي لا سبيل أمامها للوجود و الحياة داخل إطار واحد سوى تكوين شبكة جديدة من علاقات التآلف الحميمية التي تنهض على أساس من الإقناع و العاطفة لم يكن له نظير في الأسرة من قبل لأنه وليد إرادة مستقلة و ليس وليد حاجات مادية أو اجتماعية ملحة"[2].

II– 5– التنشئة الاجتماعية في ظل التغير الأسري:

يقول رينيه كونيج: "إن الميلاد البيولوجي للفرد ليس هو الأمر الحاسم في وجوده و استمراره و إنما العامل الحاسم هو " الميلاد الثاني " أي تكونه كشخصية اجتماعية ثقافية تنتمي إلى مجتمع معين و تدين بثقافته ،و الأسرة هي صاحبة الفضل في تحقيق هذا الميلاد الثاني".[1]

و لأن التنشئة هي عملية تكوين و إعداد الشخصية الإنسانية للحياة في المجتمع، فإنها تقوم على مرحلتين أساسيتين هما مرحلة التهيئة أو تنسيق القوى و الاستعدادات البيولوجية و النفسية و غيرها ، بحيث يصبح

---

[1] TPARSONS AND BALES : THE FAMILY :SOCIALISATION AND INTERACTION PROCESS,THE FREE PRESS N.Y 1955,PP10 ,11

1. [2] علياء شكري : المرأة و المشكلة السكانية في العالم الثالث،العمرانية للأوفست،لبنان،ط2، 2005،

ص 182 .

الفرد مهيئا لعملية التنشئة الاجتماعية.و عملية التنشئة ذاتها و من أهم العناصر التي تقوم على تحقيقها مرحلة التهيئة تنمية القدرات الأساسية التي تكون في حالة أو قصور عند الولادة ،و كذلك تكوين إيقاعات الحياة الأساسية التي يختلف شكلها اختلافا بعيدا من ثقافة لأخرى كالجوع و العمل و الاسترخاء و النوم و العطش و الأمن الجسمي و النفسي و..... و كذلك تدريب الفرد على النظافة بمفهومها الواسع .

أما المرحلة الثانية فتمثل صلب التنشئة، ذلك أن طباع الفرد و شخصيته تتكون من خلال هذه المرحلة في الفترة الممتدة بين السنة الأولى حتى الرابعة من العمر، وذلك في نطاق الأسرة، أي في مجال العلاقات بين الطفل و والديه و أفراد أسرته.

و هذا لا يلغي بأن المراحل التالية من حياة الفرد لا تضيف إلى شخصيته و إلى طباعه شيئا حاسما، بل العكس هو الصحيح ، فكل خطوة يخطوها الفرد خارج أسرته تفتح له المجال للقيام بعمليات جديدة و إقامة علاقات مختلفة تؤدي إلى تنوع سلوكا ته بحسب المواقف . فالتعليم و اكتساب خبرات جديدة لا يتوقف حتى مراحل الشيخوخة المتأخرة ،و لكنه يظل صحيحا ، و أيا من تلك الخبرات و عمليات التنشئة التي يمر بها الفرد يمكن أن يصيبه بنفس العمق الذي أصابته به خبرات الطفولة الأولى التي أكتسبها داخل أسرته في سنوات العمر الأولى .

III – تغير الأسرة الجزائرية:

حدثت تغيرات في الأسرة الجزائرية تغيرات عديدة أهمها التغير في الحجم : فقد كان يغلب عليها طابع الأسرة الممتدة في الماضي فأصبحت نووية بفعل التحضرالسريع.تحول بناء الأسرة الجزائرية من النظام الممتد إلى النظام النووي.

و التغير في وظائف الأسرة بعد أن كانت تقوم بجميع الوظائف في العهد الاستعماري من تربوية و اقتصادية و دينية و أمنية. لكن بعد الاستقلال نافستها الدولة في هذه الوظائف.

بالإضافة إلى التحضر المتسارع أي أن الكثير من الأسر إما أنها ريفية أو بدوية فأصبحت حضرية في فترة وجيزة إذ كانت نسبة التحضر عام 1948 م ،(16.4%) ، و في سنة 1977 م (30 %)، أما في عام 1990م ، فقدرت نسبة التحضر بـ (61 %)

و كذا تناقص الأمية و ارتفاع نسبة التعليم إذ كانت نسبة الأمية في الأسرة الجزائرية تقدر بـ (81.2 %، سنة 1970 م). أما في سنة 2000 م ، فكانت نسبتها (% 36.7)

جدول رقم 01 : "تطور معدلات الأمية في الجزائر بين 1966 و 2008."[1]

السنوات	معدل الأمية عند الذكور	معدل الأمية عند الإناث	معدل الأمية عند الجنسين
1966	% 62.3	% 84.4	% 74.6
1977	% 46.6	% 72.6	% 59.9
1987	% 30.7	% 56.7	% 43.6
1998	% 23.6	% 40.3	% 31.9
2008	% 15.5	% 28.9	% 22.1

SOURCE:ONS.1998.P45

و برز عمل المرأة و التي كانت في العهد الاستعماري لا تعمل إلا في البيت و الريفية أو البدوية منها قد تعين زوجها في عمله و لكن لفترة معينة ، أما منذ الاستقلال، و تعلم المرأة و خروجها من البيت نافست الرجل بالمنكب في كل الحالات حتى في القوات المسلحة و الأمن و الدرك.

[1] ONS.1998.P45.

جدول رقم 02 ":نسبة النساء العاملات في الجزائر بين 1985 و 1996."[1]

	1985	1989	1996
اقل من 20 سنة	3.28	3.28	15.17
24–20	14.24	13.12	
29–25	14.88	15.26	17.22
34–30	10.11	13.62	
39–35	8.6	7.62	13.7
44–40	8.47	7.15	
49–45	7.3	5.43	

SOURCE:ONS.1998.P26

كل هذه التغيرات صاحبها اختفاء الزواج المبكر إذ كان العرف في الأسرة الجزائرية أن يتم الزواج دون سن العشرين و حاليا لم يعدهذا واردا.فمتوسط سن الزواج عام 1966 م هو18 سنة و في إحصائيات1996 م فمتوسط سن الزواج 26 سنةللمرأة ، و 30 سنة للرجل. و مازال سن الزواج في تأخر لتأثير التعليم و التوظيف.

جدول رقم 03 : تطور سن الزواج في الجزائر والفارق بين الجنسين .

[1] ONS.1998.P.26

	1966	1970	1977	1987	1992	1998	2002
النساء	18.3	19.3	20.9	23.7	27.2	27.8	29.6
الرجال	23.2	24.4	25.3	27.6	30.1	31.3	33
الفارق	5.5	5.1	4.4	2.3	3.9	3.7	3.4

Source :ONS .2001.p4

كما برز تغير ثقافة المرأة نحو تنظيم الأسرة: فلم يكن" تنظيم الأسرة من الأمور المهمة لسيادة التقاليد من جهة و الرخاء من جهة أخرى، لكن بعد الثمانينات حدث اتجاه نحو تنظيم الأسرة و تغيير التقاليد، فقد كانت نسبة من يستخدمن حبوب منع الحمل عام 1970 م 64 %" [1]

خلاصة

باعتبار الأسرة هي النسق الأساسي لبناء المجتمع فهي بذلك الوحدة الأساسية للنمو و التطور.ومن المؤكد أن لحجمها انعكاسات ايجابية و سلبية على أفرادها.ولهذا فنمط الحياة في الأسر ذات طفلين أو ثلاث يختلف عنه في الأسر ذات عدد اكبر من الأطفال.فالأسر ذات الحجم الصغير تخلق جوا من الاستقرار و الأمان و يكون الآباء أكثر اهتماما بكل طفل.

وعليه تنطلق العديد من البرامج من نقطة هامة مفادها ضرورة الفهم بان الأسرة السليمة هي نتاج اختيار لا صدفة و أن تنظيمها هو خيار حر و واع سواء من طرف الفرد و حتى المجتمع لا يمكن إصداره بقرارات و فرضه بقوانين و إنما يحتاج إلى تهيئة الظروف الديمغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية له و أن يبنى على قناعات و أراء متفتحة و متطورة للرجل و المرأة معا.

[1] علياء شكري: مرجع سابق ،ص 18 .

تمهيد

نشهد اليوم، في العديد من بلدان العالم، ارتفاعاً متسارعاً في معدلات الولادة، مع ما يُرافقها من تأثير على مختلف الظروف الاجتماعية، والثقافية، والحضارية، والاقتصادية؛ ما حدا بالعديد من الدول إلى اتباع سياسة (تحديد النسل)، وفرض عقوبات على من يخالفها، كما هو الحال في الهند والصين، على سبيل المثال .

أولا : الخصوبة

تختلف الخصوبة من مجتمع لأخر، كما تختلف من مكان لأخر، ومن مجموعة سكانية لأخرى داخل المجتمع الواحد ، وذلك نتيجة لعدة عوامل اجتماعية و اقتصادية و بيئية ، ومن هنا تكمن أهمية دراستها حيث يؤدي هذا الاختلاف في مستويات الخصوبة إلى أثر بالغ في حركات السكان وفي نواح كثيرة من حياتهم اليومية.

كما أن للخصوبة الأثر العميق في تركيب السكان العمري ، وذلك لأن ارتفاع مستواها يؤدي إلى زيادة التراكم العددي في قاعدة الهرم السكاني و اتساعها ، و وجود ما يعرف بظاهرة التجديد ، ويؤدي هذا إلى انخفاض مستوى كبار السن إلى مجموع السكان ، وهذا الاتساع في القاعدة و الضيق في قمة الهرم السكاني يؤدي إلى نتائج اقتصادية و اجتماعية متعددة تنعكس على معدلات النمو السكاني في المجتمع.

كما تعتبر الخصوبة من العناصر الأساسية في دراسة السكان ، ليس فقط لأنها غالبا ما تفوق الوفيات و الهجرة وبالتالي فهي المحدد الرئيسي لنمو السكان بل لأنها أيضا أكثر صعوبة في فهمها عن الوفيات ، فبينما تتميز الوفاة بأنها حتمية بالضرورة ولا يمكن تجنبها فان الخصوبة ليست كذلك ، فهي أقل ثباتا . ويمكن التنبؤ بها كما يمكن التحكم فيها ، كذلك فإنها تكون أكثر تأثرا بالعوامل الاجتماعية و الاقتصادية و النفسية وغيرها ، فالنساء يلدن في فترة زمنية محددة في أعمارهن ، وأي زيادة في عدد المواليد لا يعني أنه سيليه

زيادة مماثلة في العام الموالي ، وتبعا لذلك فان الخصوبة تتعرض لتغيرات على مدى قصير أكثر مما تتعرض له الوفيات.

I – التحليل الديمغرافي للخصوبة:

I –1 – مفهوم الخصوبة :

"تعرف الخصوبة بنسبة عدد الأطفال المولودين إلى عدد النساء. على أننا يجب أن نلاحظ أنه بالرغم من أن اهتمامنا الأساسي بتأثير الإنجاب على المجتمع، فإن علينا أن نعرف أن معدل المواليد هو عبارة عن تراكم ملايين القرارات الفردية المتعلقة بإنجاب أو عدم إنجاب أطفال"[1]. وعلى ذلك فعندما نطلق على مجتمع ما أنه مجتمع مرتفع الخصوبة فإننا نقصد أن معظم النساء في سكان هذا المجتمع ينجبون العديد من الأطفال، بينما نقصد بالمجتمع المنخفض الخصوبة ذلك المجتمع الذي تنجب فيه معظم النساء عددا قليلا من الأطفال. ومن الطبيعي أن نجد في المجتمع مرتفع الخصوبة بعض النساء ينجبون عددا قليلا من الأطفال، والعكس قد نجد في المجتمعات منخفضة الخصوبة عددا قليلا من النساء ينجبن عددا كبيرا من الأطفال.

وللخصوبة جانبان، جانب بيولوجي، وجانب اجتماعي. ويقصد بالجانب البيولوجي القدرة على الإنجاب أو الطاقة الإنجابية. وبالرغم من أن هذا الشرط يعد شرطا ضروريا للإنجاب، إلا أنه ليس شرطا كافيا. فالقرارات المتعلقة بما إذا كان الطفل سيولد أم لا (أخذا في الاعتبار وجود القدرة على الإنجاب) وإذا كان هناك نية لإنجاب الأطفال كم سيكون عددهم داخل الأسرة، كل هذه تخضع للمحيط الاجتماعي الذي يعيش الأفراد فيه.إن الشخص القادر على الإنجاب هو الذي يستطيع فيزيائيا أن ينجب أطفال، بينما لا يستطيع ذلك الشخص العقيم، أما مصطلح الخصوبة فانه يعني الأداء الإنجابي للشخص، أي العدد الحقيقي للأطفال المولودين لكل شخص وليس طاقة أو قدرة هذا الشخص على الإنجاب.

[1] محمد عاطف غيث :قاموس علم الاجتماع ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د ط، 1999م، ص 186.

ويطلق الأطباء على الأسرة (الزوج والزوجة) التي حاولت خلال 12 شهرا من تكوينها أنجاب أطفال ولم تنجح في ذلك بأنها لا تتمتع بالخصوبة،" ووفقا لهذا المعيار فأن هناك حوالي 8 % من الأسر الأمريكية عقيمة وذلك وفقا لإحصاءات عام 1988 (لاحظ أنه وفقا لإحصاءات عام 1965 فقد كان هناك حوالي 11% من الأسر الأمريكية غير قادرة على الإنجاب، بما تفسر هذا الانخفاض؟) على أن هناك معنى أكثر عمومية لعدم القدرة على الإنجاب، فالمرأة تصنف بأنها غير قادرة على الإنجاب إذا اعتقدت بأنه من المستحيل بالنسبة لها أن تنجب أطفالا، سواء إذا كان أحد الأطباء أخبرها بألا تحاول إنجاب أطفال لان ذلك سيحمل خطرا لها أو لطفلها، أو لأنها تزوجت لمدة 36 شهرا ولم تستخدم أي من وسائل منع الحمل، ومع ذلك لم تنجب أطفالا."[1]

تبدأ القدرة على الإنجاب لدى المرأة من وقت البلوغ إلى الوقت الذي تصل فيه إلى سن اليأس، وتصل هذه القدرة إلى ذروتها في العشرينيات من عمرها. ويقصد بالخصوبة الطبيعية مستوى الإنجاب للمرأة عندما لا تستخدم أي من وسائل تنظيم النسل. فإذا ما افترضنا أن المرأة قادرة على الإنجاب لمدة 35 عاما (منذ سن 15 إلى سن 49) وأن كل مرة من مرات الحمل تستغرق حوالي 9 أشهر (وأخذا في الاعتبار بعض حالات فشل الحمل مثل السقط)، وأنها لا تتناول أى من وسائل تنظيم النسل فسوف يكون هناك حوالي 18 شهرا بين نهاية كل حمل وبداية الآخر، وعلى ذلك فإن متوسط الفترة التي تقضيها المرأة في إنجاب طفل تساوي حوالي 2,2 سنة ((18 + 9) ÷ 12). وبهذا الشكل فان عدد الأطفال الذين يمكن للمرأة إنجابهم في المتوسط يساوي 16 طفلا (35 سنة ÷ 2,2). ويمكن النظر إلى هذا المتوسط على أنه الحد الأقصى للإنجاب لمجتمع ما.

أما على المستوى الفردي فمن الممكن أن تنجب الأنثى عند سن أقل من 15 سنة، كذلك قد تنجب بعض الإناث بعد سن 49. على سبيل المثال فقد أنجبت روث كيستلر طفلا في كاليفورنيا عند سن 57 سنة و129 يوما، أما أشهر النساء اللاتي أنجبن فهي سيدة روسية في القرن الثامن عشر والتي. أنجبت 69 (تسعة وستون) طفلا، وبالرغم من أنها لم تحمل سوى 27 مرة، إلا أنها أنجبت عددا كبيرا من التوائم. 16 مرة أنجبت توأم و7 مرات

[1] Youcef Courbage : Nouveaux Horizons Démographiques En Méditerranée,I N E D ,France,1999,p 37.

أنجبت 3 أطفال و4 مرات أنجبت 4 أطفال و هناك بعض الحالات الشاذة، ونأخذ في الاعتبار أن متوسط العدد الممكن من الأطفال لكل سيدة قادرة على الإنجاب هو 16 طفلا، فإذا كان الأمر كذلك فلماذا لم نجد أي من المجتمعات يحقق هذا المستوى من الإنجاب؟ أن الإجابة على هذا السؤال تكمن في الجانب الاجتماعي للخصوبة.

I – 2– العوامل المؤثرة في الخصوبة:

سبق وأن أشرنا إلى أن "الخصوبة من أهم الظواهر الديمغرافية التي تؤثر في هيكل السكان بالتزايد ، كما تؤثر في الوفيات بالتناقص ، وإذ كانت الظواهر الديمغرافية تتأثر بصفة عامة بمجموعة من العوامل التي لا يمكن الفصل بين بعضها البعض واعتبار أحدها العامل الوحيد في التأثير عليها ، فان الخصوبة تعد من أهم الظواهر التي أولاها الباحثون عناية كبيرة في دراستها وتحليلها"[1] . وتنقسم العوامل المؤثرة عليها إلى ثلاث مجموعات رئيسية تضم كل منها عاملين أو أكثر:

1. **عوامل تؤثر في العلاقة الجنسية :** تنقسم إلى قسمين :

أ) عوامل تتحكم في حدوث أو عدم حدوث الإخصاب في فترة (15 . 49 سنة) وهي :

- سن الزواج
- نسبة النساء اللاتي لم يسبق لهن الزواج
- المدة التي تقضيها المرأة في سن الإنجاب خارج الحياة الزوجية (الطلاق، الترمل،.....)

ب) عوامل تؤثر في العلاقة الجنسية أثناء الزواج :

- الابالة التطوعية
- الابالة غير الطوعية
- عدد مرات الاتصال بين الزوجين

[1] Nico Keilman : Conséquences Démographiques Et Sociales D'une Faible Fécondité Pour Les Structures Familiales,Le Conseil De L'Eurpe,France,2004,p204

2. **عوامل تتحكم في التعرض للحمل :**

أ) القدرة على الإنجاب أو عدم القدرة عليه نتيجة لأسباب مقصودة أو غير مقصودة.

3. **عوامل تتحكم في حياة الجنين :**

أ) وفاة الجنين نتيجة أسباب مقصودة

ب) وفاة الجنين نتيجة أسباب غير مقصودة

I.2 . أ. أسباب ارتفاع معدلات الخصوبة :

عادة ما ينظر إلى ارتفاع معدلات الخصوبة على أنه مشكلة ، كونه المسؤول الرئيسي عن ارتفاع النمو السكاني . فانخفاض معدلات الوفيات خلق المشكلة ، إلا أن استمرار المعدلات المرتفعة في الخصوبة أدى إلى استمرار مشكلة ارتفاع معدلات النمو السكاني. وتشير الدراسات اإلى مجموعة العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع الخصوبة و أهمها الحاجة إلى المحافظة على وجود المجتمع واستمراره بحيث أن ارتفاع معدل الوفيات يعني أن فرصة وصول الأطفال إلى سن البلوغ أقل ، وفي ظل هذه الظروف آن المجتمع يحتاج إلى عملية استبدال لما فقده من موتى ، "وهذه العملية تحتاج أن يكون هناك في المتوسط طفلان لكل سيدة على الأقل لكي يعيشا ويكونا قادرين على إنجاب أطفال جدد ، في هذه الحالة فان انخفاض الخصوبة يشكل مصدر تهديد لوجود المجتمع ذاته".

ولذلك تنشأ المؤسسات الاجتماعية في مثل هذه المجتمعات من أجل تشجيع عملية الإنجاب وتقديم المزايا المختلفة ، فعلى سبيل المثال في بعض المناطق في إفريقيا ترتفع مكانة الزوجين في المجتمع بعد إنجاب الطفل الأول ، كما ينظر الى الأسرة المكونة من طفلين فقط بقدر من الإزعاج ، أو توصف بأنها أسرة بائسة ، أما في بعض بلاد أوروبا فتعطي مكافئات مالية للأسرة مع إنجاب كل طفل جديد ، هذا علاوة عن المبالغ التي تقدم شهريا للأسرة.

ومن العوامل المؤدية الى ارتفاع الخصوبة كذلك اعتبار الأطفال عنصر أمان وجزء من قوة العمل إذ مثل العنصر البشري في المجتمعات التقليدية أهم الموارد الاقتصادية، فالأطفال الصغار يمكنهم المساعدة في أداء العديد من المهام للأسرة وفي مجال العمل. أما عندما يصل هؤلاء إلى مرحلة البلوغ فإنهم يشكلون عصب قوة العمل و يقدمون المساعدة لأباءهم الكبار في السن الذين لم يعد لهم القدرة على العمل. على سبيل المثال فان جانبا كبيرا من العمل في المزارع في إفريقيا يقوم به الأطفال و النساء ، ومن ثم تصبح الأسرة الكبيرة مطلبا اقتصاديا هاما ، فالأبناء يعدون عنصر تأمين للآباء ضد العديد من المخاطر (الجفاف ، ضعف المحصول .....).

كما أن الرغبة في إنجاب الذكور تزيد معدلات الخصوبة فرغم أنه من الواضح أن مكانة المرأة تحسنت بشكل كبير في معظم المجتمعات تقريبا فان الأغراض الاجتماعية للأسرة ينظر إليها إلى أنها تتحقق فقط بولادة الذكور، فغالبا ما يوضع الذكور في مرتبة أعلى من حيث القيمة من الإناث ، وهذا يجعلنا ندرك لماذا تستمر العديد من الأسر في معظم أنحاء العالم في الإنجاب حتى يكون للأسرة على الأقل طفل ذكر ، أما إذا ارتفعت معدلات الوفيات في المجتمع فان الأسر غالبا ما تميل إلى أن تنجب طفلان ذكور على الأقل حتى يرتفع احتمال بقاء طفل منهما على قيد الحياة كما نجد بعض العادات أو المعتقدات تعطي وزنا واضحا للذكور

I.2 . ب . أسباب انخفاض معدلات الخصوبة :

تعتبر الثروة و المكانة الاجتماعية من ابرز العوامل التي من شانها أن تخفض معدلات الخصوبة كون الثروة و المكانة الاجتماعية من الناحية التاريخية من أكثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية ارتباطا بمعدل الخصوبة ، فزيادة الثروة و المكانة الاجتماعية للأفراد تؤدي بهم إلى إنجاب الكثير من الأطفال كونهم قادرين على تحمل نفقاتهم خاصة، غير أن الواقع نقيض ذلك ، حيث أن ذوي الثروة والمكانة يتجهون إلى إنجاب القليل

من الأبناء ، كونهما من السلع الاجتماعية واقتصادية نادرة يتوجب التضحية للحفاظ عليها من خلال الأسر الصغيرة الحجم.

ومن جهة أخرى يحرص الأفراد على جعل أسرهم صغيرة لجمع الثروة، فعادة ما يتجاوزون سن الإنجاب عندما يحققون أهدافهم ، أو أنهم تعودوا على الحياة في ظل أسرة صغيرة . وهذا الفارق الزمني بين توقيت جمع الثروة وعملية إنجاب الأطفال أحد النقاط المهمة في تفسير انخفاض مستويات الخصوبة في المجتمعات المتقدمة.

ومن جهة أخرى تميل الأسر ذات الدخل المرتفع إلى الانخفاض في الخصوبة ، كما أن السيدات العاملات أو غير العاملات ينجبن عددا أقل من الأطفال كلما ارتفع عدد الأسرة اللاتي ينتمين إليها.

أما حين تعمل المرأة فان الأثر على الخصوبة يكون أكبر، أما أكثر الفروق بين النساء العاملات و غير العاملات فيكمن في مستوى الدخل. وهكذا ترتفع مستويات الخصوبة بين النساء الفقيرات عن تلك الخاصة بالنساء الأغنياء.

كما يلعب الوضع الوظيفي دورا هاما في خفض معدلات الخصوبة فارتفاع المستوى الوظيفي للآباء يرتبط بانخفاض عدد الأطفال في الأسرة، وعلى العكس من ذلك في الأسرة ذات المستوى الوظيفي الأقل.

و الجدير بالإشارة أن الارتباط بين هذه العوامل في المجتمعات يؤدي إلى تباين مستويات الخصوبة بها ، ومن ناحية أخرى قد يكون لبعض هذه العوامل أثرا واضحا بها لسبب اختلاف العوامل الاقتصادية و الاجتماعية ، مثل الاختلاف بين الخصوبة في الريف و الحضر .

وقد أبرزت الدراسات أن العوامل المؤثرة في الخصوبة تختلف في الدول المتقدمة عن الدول النامية. ذلك أن الدول المتقدمة تعرف ميراثا حضاريا بمظاهره المختلفة ، التصنيع ، والتحضر ، وارتفاع نسبة المتعلمين ، وارتفاع المستوى المعيشي ، وتقيد دور الأسرة ، وتزايد الحراك الاجتماعي و التغيير في الأفكار و القيم ، وانخفاض معدلات الوفيات ، كل ذلك ساهم في انخفاض معدلات الخصوبة بها ، في حين أن الدول النامية مرتفعة الخصوبة.

وعموما فإن العلاقة بين مستوى الخصوبة ودرجة التقدم الاقتصادي و الاجتماعي تبدو في مقارنة معدل التكاثر الإجمالي ببعض المؤشرات الهامة مثل نصيب الفرد من الدخل القومي ومن الطاقة المستهلكة ونسبة الأيدي العاملة في الحرف غير الزراعية ودرجة التحضر العمراني ونسبة الأمية لدى الإناث وغير ذلك.

وقد أوضحت نتائج هذه المقارنة أن مستويات الخصوبة العالية تتمشى مع انخفاض درجة التقدم الاقتصادي و الاجتماعي و العكس ، حتى أنه يمكن تقسيم دول العالم بصفة عامة الى مجموعتين كبيرتين إحداهما تتميز بخصوبة مرتفعة وتقدم اقتصادي و اجتماعي منخفض وهي الدول النامية ، والأخرى على النقيض من ذلك حيث تنخفض الخصوبة ويرتفع المستوى الاقتصادي و الاجتماعي وهي الدول المتقدمة.

II- التحليل الاجتماعي للخصوبة

II – 1- الخصوبة و البناء الاجتماعي:

يتم تفسير الظواهر السكانية عن طريق ربطها بغيرها من الظواهر الاجتماعية و النظم الاجتماعية وهذا هو المقصود بالتحليل الاجتماعي ، ذلك أن التحليل الديمغرافي يوضح لنا كون معدل الخصوبة في المناطق الريفية أكبر منه في المناطق الحضرية ، فإن ربط هذه الظاهرة وإرجاعها إلى مصدرها في كل من المجتمعين يزيد من فهم هذه الظاهرة.

ولأن الخصوبة في المجتمعين الريفي و الحضري، أو السلوك الإنجابي و المواليد، تصدر من الأسرة فالأمر يتطلب الوقوف على هذا النسق (الأسرة) من حيث وجوده واستمراره وتغيره، أو من حيث بنائه ووظائفه وتغيره.

وإذا كانت الأسرة في الغالب تتكون من زوجين و أبناء "فإن الوظائف الجنسية كمبرر أول لهذا النظام تعتبر من مميزاتها في كل الثقافات، ومع هذا فإن الأسرة لا تقتصر بالضرورة على هؤلاء الأفراد أو تلك الوظائف فقد تكون أكبر من ذلك فتشمل الأجداد و الأقارب و الأصهار والأحفاد الذين يكونون وحدة تسمى العائلة"[1].

[1] علي جلبي : مرجع سابق ص 229

تقوم الأسرة بوظائف عديدة مثل التعليم و التوجيه، و الدفاع وغيرها، فهو نظام اجتماعي له عناصر بنائية (أفراد) تربطهم علاقات، ويقوم بوظائف وأدوار، فيشغلون مكانات.وهي "نسق مفتوح يؤثر و يتأثر مع بقية النظم القائمة في المجتمع ويتكامل معه"[1].

ومن أهم ما انتهت إليه دراسة الأسرة كنظام اجتماعي هو التمييز بين عدد من الأنماط التي ظهرت للأسرة في المجتمع ، مثل "التمييز بين الأسرة المستقرة و غير المستقرة ، والأسرة ذات الاقتصاد الموحد أو المتنوع ، و الأسرة الزواجية و الوحدية، و الممتدة و المركبة". [2]

2. الخصوبة و الأسرة :

سبقنا و أشرنا أن الخصوبة في الريف أعلى منها في الحضر وذلك راجع إلى أن الأسرة النواة في الحضر تختلف عن الأسرة الممتدة في الريف من حيث الحجم، كون الأسرة هي الجماعة القرابية الوحيدة في الحضر ، و الأسرة الممتدة في المدينة تشير إلى كونها عدة أسر من أصل واحد. يحقق انتشار الأسرة الممتدة ذات الحجم الكبير و الروابط القرابية المتعددة عددا من الوظائف في المجتمع الريفي ، فهي تحقق لأفرادها الأمن الاقتصادي و الاجتماعي الذي يحتاجون إليه ولا يجدونه عند غيرها من النظم.، و لا شك أن الزواج هو الطريق القانوني السليم لإنشاء أسرة، فهو ذو أهمية اقتصادية كبيرة في الريف، إذ تشارك الزوجة زوجها بكثير من العمليات الإنتاجية داخل و خارج المنزل، وتساعده على موارد العيش.كما يعمل الأطفال في سن مبكرة سيما في الزراعة، فيصبحون قوة اقتصادية، مما يزيد الرغبة في إنجاب الكثير من الأبناء.

بالإضافة إلى أن البناء الاجتماعي للأسرة في الريف يتميز بأنها أسرة أبوية، يحتل فيها الذكور مراكز أعلى و يتمتعون بالسلطة، كما يحققون نوع من الضمان الاجتماعي لوالديهم كونهم مسؤولين عنهم في حال المرض أو الكبر، وعن الإناث في حالة الترمل.

[1] محمد عاطف غيث : علم الاجتماع، دار المعارف ، مصر، د ط 1963 ، ص 479

[2] المرجع نفسه : ص 477

أما بالنسبة للمرأة فقد كانت تحتل مكانة في الأسرة الريفية نظرا لما تقوم به من أدوار باعتبارها زوجة و أم، وترتبط هذه المكانة بوظيفتها الإنجابية، و بعدد الذكور التي تنجبهم. وتتسم هذه المكانة بالتبعية لزوجها فهي تخضع لسلطة الزوج وتقوم بما يسن إليها من أدوار أخرى في نطاق الأسرة، كما تقل مكانة المرأة العقيم أو التي لا تنجب إلا الإناث. ولكون المرأة في هذه المجتمعات حريصة على تحقيق مكانة عالية في أسرتها نجد ما تسعى إلى إنجاب الكثير، فيزيد معدل خصوبتها بينما في الأسرة الممتدة يقل عبء التنشئة الاجتماعية، ويجعل مسؤولية تربية الأطفال متاحة لكل البالغين في نطاق الأسرة.كما تتميز الأسرة الريفية بتمسكها بمجموعة من القيم التي توجه حياتها وسلوكات أفرادها في مختلف الجوانب كالزواج المبكر للإناث، والعمل في الأرض لذكور، عدم تعليم البنات، الإقبال على إنجاب الذكور.

II – 3– الخصوبة و الطبقات الاجتماعية

كان موضوع الاختلاف بين أفراد المجتمع إلى مستويات اجتماعية و اقتصادية من أكثر موضوعات البحث في علم الاجتماع إثارة للجدل و الخلاف بين الباحثين، سواء من حيث التسليم بعدم المساواة بينهم أو حتى في تحديد الأسس التي يقوم عليها هذا الاختلاف وبالتالي كل مستوى طبقي، وإمكانية الانتقال بين المستويات. لا شك أن الأفراد و الجماعات تختلف عن بعضها فيما تقوم به من وظائف عندما يتفاعلون، وعندما تثبت هذه الوظائف المختلفة بفعل الثقافة وتأخذ صورة نماذج تحدد الموقف الاجتماعي للفرد تكتسب هذه الوظيفة معنى "الدور الاجتماعي".ولما كان بإمكان الفرد القيام بأدوار متعددة نتيجة لانتمائه إلى جماعات متباينة في وقت واحد داخل المجتمع، فإنه يترتب على ذلك أن تكون هناك بعض الأدوار أكثر أهمية وقيمة من أدوار أخرى، وبالتالي تتميز أدوار الأفراد بحيث ينتج عن التمايز و التقدير المختلف للأدوار الاجتماعية حسب الأهمية و القيمة

"ظهور ما يعرف باسم " المركز" هو الذي يدل على المرتبة أو المكانة مما يترتب عليه ظهور مراكز متعددة، ترتب في سلسلة متدرجة، وتكون في النهاية الترتيب الطبقي"[1].

تعتبر"كل المجتمعات الإنسانية المعاصرة و القديمة تنطوي على نوع معين من الترتيب الطبقي على أساس اختلاف أدوار الناس و مراكزها في الحياة الاجتماعية"[2]. وتعتبر الطبقات الاجتماعية جوهر الترتيب الطبقي في كل مجتمع.

إذا كان الناس يختلفون فيما بينهم على أساس مراكزهم وكانت مهامهم و ثرواتهم وأساليب حياتهم وأماكن إقامتهم و أجناسهم و أديانهم يؤثرون إلى حد كبير في قوتهم النسبية عن غيرهم من الأفراد في المجتمع ذاته وبالتالي يؤثرون في مدى قبولهم الاجتماعي و سمعتهم الاجتماعية، فإنه بإمكاننا اعتبار المهنة و الثروة من جهة، والقبول الاجتماعي من جهة أخرى بمثابة مقاييس موضوعية و ذاتية يستند إليها البناء الطبقي في المجتمع، في حين نجد البعض من الباحثين يوضحون طبيعة التركيب الطبقي في المجتمع على أساس التفاعل وتكراره وكثافته بين مختلف الأفراد و الجماعات، بحيث يمكن أن يدل التفاعل المستمر بين أعضاء الجماعات على انتمائهم إلى طبقة واحدة، ويؤكد تكرار التفاعل بينهم على الاشتراك في طبقة واحدة، وذلك من خلال الميل إلى تبادل المودة و التعاون بين هذه الأسر و الجماعات، أو الاشتراك في ناد أو جمعية، أو الزواج. ويكون من نتيجة التفاعل بين الأعضاء المتفاعلين في أسلوب الحياة يحدد من خلال مظاهر عديدة مثل: الملبس، الشكل، نموذج الإقامة و موقعه في المجتمع المحلي، و اللهجة وغيرها، وبما يفضلونه أو يكرهونه فيما تعلق بطريقة الحياة، ويكون هذا التشابه و الاشتراك دليلا على الانتماء إلى طبقة واحدة في المجتمع

وعليه، فالطبقة الاجتماعية تمثل ظاهرة مجتمعية و حقيقة موجودة وطبيعية، وهي جماعة منظمة نسبيا وتتماسك عن طريق مجموعة القيم و المعايير و المعاني التي تكمن وراء مركزها القانوني والاقتصادي و المهني في

[1] محمد عاطف غيث: **مرجع سابق، ص** 335

[2] **علي جلبي** : علم اجتماع السكان،دار المعرفة الجامعية،مصر،ط4، 1998**ص** 237

المجتمع، "ويترتب على هذا التماسك داخليا شعورا طبيعيا يربط بين أفراد الجماعة، وعداءا خارجيا مع الطبقات الأخرى".

والواقع أن الطبقات كجماعات تسمح لأفراد آخرين بالدخول فيها أو الخروج منها، الأمر الذي بترتب عنه حركة اجتماعية أو تنقلا اجتماعيا يغير الناس على أساس مراكزهم، هذا و يرى فريقا أخر من الباحثين أن الوظيفة التي تجمع بين عدد من الأفراد في عملية الإنتاج يشكلون طبقات مختلفة، فيكون بذلك العمل و الإنتاج أساس البناء الطبقي و التغير في العمل أساس التغير الطبقي. ولأن العمل يحتاج إلى وسائل تتطور باستمرار مما يعارض بين الطبقات، وللقضاء على هذا التعارض لابد من التغيير الجذري في العمل والإنتاج و التنظيم ينشأ عنه تنظيم جديد يغير شكل وبناء المجتمع بأكمله.

4-السلوك الإنجابي و الطبقات الاجتماعية

تمثل الخصوبة مظهرا من مظاهر السلوك الإنجابي، ذلك لأنها تدل على عدد الأطفال الذين أنجبتهم المرأة خلال مرحلة خصوبتها (15- 49 سنة)، أما السلوك الإنجابي فمفهومه أوسع لأنه يشمل السن عند الزواج وإنجاب الطفل الأول، و الفترة بين الإنجاب الأول و الذي يليه، وعدد الذكور و الإناث، عدد الوفيات، حجم الأسرة، عدد مرات الزواج .....، وفهم الخصوبة و الاختلاف بين الأفراد يتوقف على عناصر البناء الاجتماعي للمجتمع مثل: الأسرة، الطبقة، الدين، القيم.....

و الواقع أن دراسة العلاقة بين السلوك الإنجابي و الطبقة الاجتماعية أو الفروق الطبقية في هذا السلوك قد شغل الباحثين في العشرين عاما الماضية، ومن أجل فهم وتفسير الخلافات في السلوك الإنجابي على ضوء الاختلافات في المستويات الاجتماعية و الاقتصادية و التركيب الطبقي في المجتمع أثير جدلا و نقاشا بينهم (الباحثين)، يمكن التمييز بين محاولتين لتحليل هذا الفهم للسلوك الإنجابي في علاقته بالتركيب الطبقي:

المحاولة الأولى: تفسر السلوك الإنجابي في ضوء الوضع الطبقي للأفراد داخل المجتمع، "وقد نتجت هذه المحاولة عن نظرية السكان خاصة التي قام بها دوبلدي القائل يكون عدد السكان عند الفقراء يزداد وينقص بين الأغنياء نتيجة لعدم توفر الغذاء". وما أفاد به Spencer بقوله أن نساء الطبقات العليا يقل تناسلهن نتيجة للجهد الذي يبذله في تأكيد ذواتهن. وكذا نظرية جيني التي أكد فيها أن نسبة الخصوبة بين الطبقات العليا منخفضة. وعليه فإن هذه القضايا التي تربط بين السلوك الإنجابي المعبر عنه بمفهوم الخصوبة، وبين المستوى الاقتصادي و الاجتماعي للأفراد في المجتمع أو الوضع الطبقي لهم من خلال التعبير عنه بمفهوم الدخل أو المهنة وطبيعة العمل أو التعليم أو الثروة أو غيرها من الأسس التي يتمايز بناء عليها الأفراد و الجماعات في المجتمع، وقد أكد الباحثون ضرورة إعادة النظر في هذه العلاقة باعتبار السلوك الإنجابي و المهنة كمحدد للطبقة الاجتماعية إذ تعتبر دراسة Kiser التي أجراها على جماعات من سكان الولايات المتحدة الأمريكية بين 1900 – 1910 من أولى الدراسات التي انتهت الى أن المستويات المهنية العليا لا تنجب أطفالا بنفس معدل المستويات الدنيا، بحيث تكون الأولى أكبر.إلا أن دراسة Loimer و Osbern عام 1928 في الولايات المتحدة أكدت أن معدل الخصوبة تتناقص كلما ارتفعت المستويات الطبقية المهنية.

و كذا اعتبار السلوك الإنجابي و الدخل أو الثروة كمحدد للطبقة الاجتماعية إذ جاءت دراسة Notestein التي أجراها في الولايات المتحدة الأمريكية، و بالتحديد في المناطق الفقيرة لتأكد بدورها أن أصحاب الدخل المرتفع ينجبون بمعدل أقل من أصحاب الدخل المنخفض.

وعليه، يمكن تفسير هذا التناقض في نتائج دراسات العلاقة بين الخصوبة و الوضع الطبقي على أنه إذا كان ضروريا تفسير الاختلاف في الخصوبة بناء على الاختلافات الطبقية فإنه لابد من الاستفادة من نتائج المناقشات التي أجراها الباحثون حول طبيعة هذا الوضع الطبقي في المجتمع، وتوقفه على عدد متباين من الأسس لا يقتصر على الدخل فقط أو المهنة فقط، وإنما يتأثر إلى حد كبير بعدد من المقاييس الموضوعية و الذاتية.

المحاولة الثانية: تلقي الضوء على إمكانية تنقل الأفراد اجتماعيا بين الأوضاع الطبقية داخل المجتمع، فكانت في مقدمتها القضايا النظرية التي قدمها أرسين ديمون ومفادها أن "نمو السكان يسير في اتجاه الزيادة في الأقاليم التي يتسم بناؤها الطبقي بالجمود ويسير في اتجاه النقصان في الأقاليم التي يسهل فيها انتقال الأعضاء في السلم الاجتماعي. جاءت بعدها دراسة Indianapolis للقيم المرتبطة بالسلوك الإنجابي و التنقل الاجتماعي إلى مستويات أعلى، بمعنى أن قيم الأسرة في المستويات الاجتماعية الدنيا نحو الإنجاب وتكبير حجم الأسرة تتغير مع انتقالها إلى المستويات الأعلى.

والجدير بالإشارة هنا، أن هذه الدراسات و البحوث "لم تحاول الاستفادة الكاملة من نتائج المناقشات التي أجراها الباحثون في علم الاجتماع حول إمكانية التنقل الاجتماعي داخل المجتمع و توقفه على عدد كبير من الأسس التي تؤكد ضرورة فهمه في السياق الاجتماعي العام الذي يحدد هذا التنقل ويتحكم فيه ويوفر أو لا يوفر الظروف التي تسهله أو تعيقه داخل المجتمع".

II – 5- الخصوبة و القيم و المعايير الاجتماعية

عندما يواجه أفراد المجتمع مشكلة قد يكون لها نتائج اجتماعية هامة (مثل ما تعلق بالإنجاب) فإنهم يميلون غالبا الى تكوين حل ذو طابع معياري، بحيث يصبح هذا الحل كمجموعة من قواعد السلوك في موقف معين جزء من المكونات الثقافية في هذا المجتمع، ويقوم أفاده بغرسها في الآخرين وتعتبر مشكلة كم عدد الأطفال الذين تنجبهم الزوجة ذات انتشار واسع بين المجتمعات على غرار ما لها من نتائج شخصية واجتماعية وقد كشفت نتائج العديد من المسوح الاجتماعية التي أجريت في عديد المجتمعات التي توجه فيها أسئلة كثيرة إلى أفرادها: كم عدد الأطفال الذين تريدون إنجابهم؟ كم العدد المناسب للآخرين؟..... فعلى الرغم من أن هناك نسبة من الإجابات تترك الأمر إلى القدر وتستشهد بإرادة الله، ومنها ممن يسخر من هذه التساؤلات ؛ غير أن النسبة الغالبة من النتائج تؤكد وجود اتفاق واضح بين سكان هذه المجتمعات حول حجم الأسرة المرغوب فيه،

ظهر في تجمع الإجابات في شكل قيم نموذجية تمارس نوعا من الضبط و التأثير على الخصوبة و السلوك الإنجابي، وعليه يمكن تصنيف هذه القيم إلى القيم الاجتماعية و المعايير المتعلقة بالتوقيت المناسب للزواج مبكرا أو متأخرا و القيم الاجتماعية و المعايير المتعلقة بالسماح أو عدم السماح بالعلاقات الجنسية قبل الزواج و القيم الاجتماعية و المعايير المتعلقة بتعويض فاقد الحد الأدنى من عدد الأطفال بسبب ارتفاع معدل الوفيات و أخرى متعلقة بتدعيم الروابط القرابية و منها المتعلقة بالاعتماد على الأطفال ، في حين هناك المتعلقة بتركيز السلطة في يد الذكور

تجدر الإشارة أ أثر لهذه القيم أثر في زيادة أو انخفاض معدلات الخصوبة في المجتمع بحيث أن التمسك مثلا بمعيار مشتركك يوجب الزواج متأخرا، يجعلهم وخلال فترة الخصوبة يجتهدون في تعويض ما فاتهم وذلك بكثرة الإنجاب، أو العكس في مجتمعات أخرى، فالزواج المبكر يزيد من فرص الإنجاب.

و بالنسبة لقيم السماح بالعلاقات الجنسية قبل الزواج فوجود بعض الضوابط والمعايير في بعض المجتمعات، بما يسمح بإقامة علاقات خارج نطاق الزواج يزيد من معدلات الخصوبة بين السكان، ونقيض ذلك في البلاد المتقدمة (الفترة السابقة في التصنيع) كانت تشجع تأجيل الزواج للحفاظ على مستويات اقتصادية معينة يجب أن تتوفر في كلا الزوجين حتى يتمكنا من الزواج ثم الإنجاب، وكانت لهذه الضوابط على غرار عدم السماح بالعلاقة قبل الزواج، أثرا بالغا في انخفاض معدلات الخصوبة.

أما قيم تعويض وفيات الأطفال و أثرها على الخصوبة ففي بعض المجتمعات يكون معدل الوفيات مرتفعا فتعلق أهمية كبيرة على إنجاب المزيد من الأطفال وهذه المجتمعات تمارس ضغوطا قوية تدفع إلى إنجاب الأطفال مبكرا كضمان لهم في مواجهة كوارث فقد الحد الأدنى من أعدادهم. فتكون الخصوبة مرتفعة بمثابة تكيفا مع معدل الوفيات العالي و تصبح المعتقدات سائدة.

و قد أكدت نتائج المسوح التي أجريت على البلاد العربية خاصة، أن المجتمعات ذات الأنساق القرابية المتحدة بمعنى الأسر الممتدة تؤكد على قيمة زيادة معدل الخصوبة لكونها تسعى للمحافظة على نمط الأسرة الممتدة، و تقوم بأنشطة عديدة لا يمكن أن تستمر إلا بالعدد الكبير للأطفال.

في البلاد النامية تظهر الحاجة إلى وجود الأطفال للقيام بمختلف الأنشطة الإنتاجية، إضافة إلى المساعدة في أوقات الأزمات و المرض و كبر السن وغيرها (فالفلاح مثلا من ثقافته أن يعتمد على أطفاله في الزراعة).

أجريت الكثير من الدراسات على البناء الداخلي للأسرة، توضح في مجملها أن تمركز السلطة في يد الذكور وسيطرته، وعدم مناقشته للموضوعات ذات الصلة بحجم الأسرة وتنظيمها. فتمسك أفراد المجتمع بهذا الأمر وأجمعوا عليه كقيمة وتقليدا تضفي عليهم مكانة وأهمية. ولهذا أثر كبير في رفع معدل الخصوبة.

ثانيا : تنظيم النسل و تحديده

سبق وأن أشرنا أن التخطيط الأسري يقود إلى دراسة جوانب عديدة متعلقة بتكوين النسق الأسري وحاجاته المتعددة (مادية و معنوية)، وضرورة التوقف عند المعوقات، على أن يراعي مسألة الإنجاب وأن يتناولها بموضوعية و واقعية سيما أن الكثيرين في مجتمعاتنا العربية لا يزالوا يخلطون بين مفهومي"تنظيم النسل" و "تحديده" مما جعل الكتابات تتعدد حول هذه المسألة نتيجة الاختلاف بين مؤيد ورافض بحجة أن التنظيم (أو التحديد) يهدف إلى حرمان مجتمعاتنا من الموارد البشرية الضرورية لباء المجتمع و تطويره.

ولعل هذا التباين حول المفهومين يلزمنا بيان الفرق بين المفهومين.

I – تنظيم النسل

I –1 – ماهية تنظيم النسل:

عرف مؤتمر الرباط المنعقد عن الإسلام و تنظيم الأسرة عام 1971 تنظيم الأسرة بأنه :

"قيام الزوجين بالتراضي بينهما و بدون إكراه باستخدام وسيلة مشروعة و مأمونة لتأجيل الحمل أو تعجيله، بما يتناسب و ظروفهما الصحية و الاجتماعية و الاقتصادية و ذلك في نطاق المسؤولية نحو أولادهما أو أنفسهم."[1]

"هو إجراء يتخذه كلا الزوجين في دائرة حياتهما الزوجية الأسرية، دون أن يتخذ صفة الكلية أو التعميم أو الإلزام، بمعنى أنه لا يكون صادرا عن جهة خارجية كالحكومة أو أي سلطة أخرى، ويقضي هذا الإجراء بمراعاة كافة الظروف التي تجعل من الإنجاب العشوائي مشكلة و ثقلا تنسحب أثاره السلبية عليهما وعلى أطفالهما و يكون هذا الإجراء منسجما مع طبيعة الظروف المحيطة فهو يتغير ويتبدل تبعا لتغيرها و تبدلها .وعليه فتنظيم النسل لا يعني الامتناع الكلي و النهائي عن الإنجاب و لا يتيح استعمال الطرق و الوسائل التي تجعل من القدرة أمرا مستحيلا."[2]

I-2 – وسائل تنظيم النسل:

تعتبر الوسائل الطبيعية من أبرز الوسائل المعتمدة من أجل تنظيم الولادات ، منها الرضاعة الطبيعية فالمرأة المرضعة تنتج هرمونات تمنع الإباضة فتطول فترة منع الحمل، إضافة إلى وجود فترة الأمان (هي أن يمتنع الزوجان عن المعاشرة الجنسية أثناء الإباضة وعادة أسبوع قبلها و أسبوع بعدها) مع وجود وسيلة ثالثة تتمثل في العزل(عدم إتمام العملية الجنسية و القذف في الخارج).

لا يقتصر تنظيم الولادات على الوسائل الطبيعية فحسب بل يتعداه الى وسائل هرمونية تتمثل في الحقن و الحبوب و الكبسولات و اللولب و كلها مانعة للحمل خلال فترات محددة.

إلى جانب ذلك كناك وسائل عازلة كالواقي الذكري و الحاجز المهبلي و كذا المواد المهبلية القاتلة للحيوانات المنوية

[1] عبد الملك عبد اله التهامي .السكان و التعليم و استشراف المستقبل
www.npc-ts-org/module.php?name=news&file=article&side=53-51k

[2] ثناء شلبي :تنظيم الاسرة مسؤولية من مجلة الاسرة اليوم.العدد 2. فيفري 2005.سوريا.ص 17.

و يشترط في جميع وسائل تنظيم النسل أن تكون مناسبة للزوجين معا و درجة فعاليتها عالية ، و على الزوجين أن يكونا على دراية كافية بجميع الوسائل المتاحة بحيث يختارا ما يناسبهما وفقا لتوجيهات الطبيب المختص.

I -3 – أهداف تنظيم النسل :

- تسعى الأسرة من خلال تنظيم نسلها إلى المحافظة على صحة المولود و بنية الطفل و تخفيض التشوهات الخلقية و التخلف العقلي و تجنب مرض المنغوليا . فقد بينت بعض الدراسات أن حمل المرأة بعد الخامسة و الثلاثين قد يحدث تشوهات و تخلفا عقليا عند الأطفال، بالإضافة إلى تقليل نسبة الوفيات بين الأطفال و "إنقاذ حياة المرأة النافس إذ بالمباعدة بين المواليد يمكن المحافظة على ربع وفيات الأمهات في البلدان النامية". ومن الأهداف الأخرى لتنظيم النسل [1] توفير فرص التعليم و الرعاية اللازمة للأطفال المنجبين فكثرة الإنجاب ترفع نسبة الأمية و الفقر في الأسر و كذلك رفع دخل الفرد في الأسرة و تقليل الإعالة " فإذا انخفضت الخصوبة إلى النصف ، فإنه في خلال جيل واحد، سوف يرتفع الدخل الفردي في نهاية الفترة بنسبة % 20 إلى % 40، لما كان عليه لو أن الخصوبة استمرت"[2] و حماية البيئة و الاستقرار الجماعي فكثرة الإنجاب يلوث المدن و الجو و يسبب الاكتظاظ، و بروز الآفات الاجتماعية ، و حتى رفع الاختيارات في فرص العمل و رفاهية المجتمع.

I -4 – فوائد تنظيم النسل :

لتنظيم النسل فوائدة جمة سواء تعلق الامر بالام ، بالطفل ، او الاسرة و المجتمع ككل: فبالنسبة للام يمكنها التنظيم من استعادة تناسق جسم المرأة و من التقليل من احتمالات الإصابة ببعض الحالات المرضية (التهاب

[1] وكالة الولايات المتحدة لمنظمة الصحة العالمية : التنمية الدولية و تنظيم الأسرة العدد 25،سوريا .1999،ص 7ذ5ذ.

- [2] روبرت لامون– جرامونّ: الانفجار السكاني ت.نبيه الأصفهاني ،شركة كراد جنيف 1977ص92

المرارة، الدوالي، البواسير، سقوط الرحم..) و احتمالات التعرض لمخاطر الحمل و الولادة، وكذا تحديد وقت الإنجاب بما يتناسب مع سن الأم مما يجنبها الكثير من المخاطر و تجنب الإثارة السلبية النفسية (الضغوطات). أما بالنسبة للطفل فكلما كانت هناك فترة كافية بين كل طفل والذي يليه، كلما قلت احتمالات إصابة الأطفال وتعرضهم لبعض الحالات كوفاة الجنين، ولادة الطفل أقل من وزنه الطبيعي، سوء التغذية، قلة الرعاية.

و قد أفادت نتائج البحوث أن متوسط أعمار الأطفال من 5 إلى 11 سنة، مما يشير إلى أنه كلما زاد عدد الأطفال في الأسرة، كلما كان نمو الطفل البدني (الطول و الوزن)أقل منه في الأسرة التي عدد أطفالها أقل.في الأسرة الكبيرة العدد يتأخر النضوج الجنسي وسن البلوغ وكذا معدل الذكاء كما ترتفع نسبة الإصابة بأمراض سوء التغذية.

- وبخصوص الأسرة و المجتمع يمكنهما تنظيم النسل من توفير موارد أكثر لكل فرد من الأسرة لاسيما التغذية و العلاج، ومن الهدوء و التفاهم سمتا العلاقات الاجتماعية الأسرية.كما يؤثر على الفرص المتاحة أمام كل فرد (التعليم، النشطة، الخدمات،...) و تجنيب سلبيات الازدحام داخل المنزل بسبب العدد الكبير وما ينتج عنه من مضارا للصحة مع تقديم أفضل تنشئة اجتماعية لكل فرد من خلال تكريس وقت أطول لكل طفل.

وعليه، يمكن القول أن مختلف وسائل تنظيم النسل تؤثر على نوعية الحياة من خلال:

أ- الفوائد الصحية: يقدم تنظيم النسل فوائد صحية واضحة للنساء (سبقت الإشارة إليها)

ب-التعليم و العمل: يوفر تنظيم النسل فراغا واضحا للمرأة يمكنها من تقديم رعاية أفضل للأسرة، أو للعمل خارج نطاق الأسرة (اهتمامات أخرى). ويرتبط استخدام وسائل تنظيم النسل بشكل كبير بدرجة التعليم التي تحصل عليها المرأة، فعندما تسعى المرأة لنيل درجات أعلى من التعليم أو التدريب أو التوظف، فمن الممكن أن يزيد دخل الأسرة، غير أن ذلك يقلل من نزوحها إلى إنجاب الكثير من الأطفال.

ومن جهة أخرى، يلاحظ أن السيدات اللواتي ينظمن نسلهن ويكن موظفات فإنهن يشاركن في اتخاذ القرارات داخل النسق الأسري، إذ عادة ما ترتبط القرارات بالوظيفة و الأمر يختلف باختلاف المجتمعات

ت–العلاقات الاجتماعية: إتاحة المرأة وقتا أكبر للأنشطة غير رعاية الأطفال، قد تمكنها من استغلال فرص عديدة للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية بما تمليه المعايير الثقافية. كالقول مثلا أن الضغط الاجتماعي يشجعها على المشاركة السياسية. أو ببساطة أكثر، أنها تجد من الوقت ما يسمح لها بتبادل الزيارات وإقامة علاقات اجتماعية متعددة.

I –5– مسؤولية تنظيم النسل:

تتجلى أهمية تنظيم النسل كسياسة سكانية واجتماعية واقتصادية حيث أن الزوجين ليسا إلا عنصرين مساهمين في هذا التنظيم، وعليه يجدر بنا العودة إلى خلفية المسألة.

كان تنظيم النسل سابقا بهدف التخفيف عن النساء من الآثار السلبية نتيجة الحمل المتكرر، مما عرض حياة الكثير منهن إلى الإجهاض السري، أو إلى ولادات مشوهة أحيانا أخرى. بمعنى أن تنظيم النسل في بادئ الأمر كان لتأمين حقوق المرأة لا غير، ثم ما لبثت الأمور تتغير لتشمل تحديد النسل حسب ظروف الأسرة بغية تمكين الوالدين من توفير مختلف متطلبات العناية بصحة الأسرة ورخائها. بعدها اتسع نطاق تنظيم الأسرة خلال العقدين الماضيين ليشمل الاهتمام المتصاعد بالنمو السكاني السريع حيث أصبحت المعدلات المرتفعة للنمو السكاني عائقا للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، بل وسببا لتفاقم مشكلات البيئة ومصدرا خطرا على الاستقرار السياسي. كما اعتبر ارتفاع معدلات النمو السكاني عائقا لمسيرة التنمية في الكثير من الدول، وعاملا من عوامل الاستنزاف للموارد وخفض المداخيل الفردية وتوسيع رقعة اللامساواة وانتشار البطالة وزيادة الفقر في العالم النامي والمختلف. وفي ظل الانفجار السكاني الحالي، ومهما تضافرت الجهود السياسية و الاقتصادية للدول، فإن معالجة الأمر يستلزم تنظيما دقيقا للمجتمع، ومن عناصر هذا التنظيم "نمو سكاني متوازن"، لذلك كانت مسؤولية تنظيم الأسرة جزءا أساسيا من آلية التنمية وهي مسؤولية متعددة الأبعاد:

أ- مسؤولية ديمغرافية: النمو السكاني المرتفع أكبر معيق للتنمية سيما في البلاد النامية، حيث يجعلها تدول مركزية تلبية الاحتياجات و الضرورات الحياتية المتزايدة لمواجهة النمو السكاني السنوي الطرد.

ب-مسؤولية اقتصادية – بيئية – تنموية: تؤدي الزيادة الكبيرة في عدد سكان البلدان إلى مشكلات عديدة منها البطالة و تعطل فرص زيادة الإنتاج الزراعي، وتأثيرات بيئية سلبية، إضافة إلى قصور إمكانيات التعليم و الصحة وباقي الخدمات.

ت-مسؤولية صحية: يشير الاتجاه السائد اليوم إلى أن قيام المزيد من الحكومات بطرح برامجها الوطنية في مجال الصحة، ليس بسبب النمو السريع للسكان فحسب، بل اهتماما متزايدا منها بمصلحة الأمومة و الطفولة.

ث-مسؤولية ذاتية: وصف المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان عام 1968 تنظيم النسل بالتبرير العالمي لحق من حقوق الإنسان، لكن الوضع مختلف في الوطن العربي، إذ تعجز المرأة في كثير من الأحيان عن الحصول على هذا الحق، أو على الأقل المشاركة به، وذلك إما بالإقناع الظاهري أو بالإكراه النفسي أو الجسدي.... بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حيث يعتقد أن الإنجاب مهمة المرأة الأساسية (أو الوحيدة).

ج- مسؤولية إنسانية أو اجتماعية: من أهم أهداف تنظيم النسل، تحقيق رفاهية الفرد وتحقيق السعادة لجميع أفراد الأسرة. وتأمين الدخل الكافي ليس المطلب الوحيد لهذا الغرض، فالمشكلة ليس اقتصادية بحتة بل إنسانية و اجتماعية، بخلق نموذج حياتي جديد لمعيشة الأسرة يتجلى بـ :

- الاهتمام بشخصية الأم: والاعتراف بحقها في حياة مريحة وبناء شخصيتها المستقلة وتحقيق ذاتها و تطلعاتها. ويجب أن يتولد لدى الأسرة القناعة الكاملة بأنه من الصعب على الأم إنجاب أطفال في فترات متقاربة، وبغض النظر عن التأثيرات الصحية التي أصبحت من المسلمات، فإن للأم تطلعات غير الإنجاب و الولادة.

- الاهتمام بشخصية الأطفال: و العمل على تنمية جميع ملكاتهم العقلية و الذهنية وإيجاد الوقت اللازم ليكون الوالدين بجانب أولادهم أكبر وقت ممكن، فليس المهم أن تنجب فقط ولكن أن تربي مواطنين صالحين لمجتمعهم، فدرجة تقدم المجتمعات تقاس بنوعية عناصرها الفعالة و الصالحة والمبدعة لا بعددها، مع التنويه بكون تنشئة الأبناء ليست مسؤولية الأم فقط، بل مشتركة بينهما. وعليه نقول أنه إذا كانت الأم مجبرة على أن تلد في فترات متلاحقة ومتقاربة، فإنها تسعى باستمرار إلى تأمين الطلبات الأولية للرضع. فتنظيم النسل مسؤولية وضرورة ملحة.

I –6 – السياسات السكانية في مجال تنظيم النسل:

6 – أ – واقعها:

تقيم الأمم المتحدة بشكل دوري ومتواصل مؤتمرات وندوات و ورشات عمل حول الموضوع وتصدر العديد من القرارات والتوصيات وتحاول دعمها ومتابعة تنفيذها ماليا وبشريا على أرض الواقع من خلال سياسات تتبناها الدول المعنية، داعية من خلالها ضرورة إتاحة جميع وسائل تنظيم النسل للجميع خلال عام 2015 ضمن برنامج شامل للصحة و الحقوق الإنجابية وتخفيض معدلات وفيات الرضع والأطفال و الأمهات، وضرورة دعم وضع النساء وتوفير التعليم لهن وخاصة الفتيات، واعتبار قضية المرأة إحدى أهم القضايا الحيوية في سياسات الأمم المتحدة.

لقد تبنت الكثير من الدول العربية سياسات هامة في هذا المجال، وسعت إلى معالجة المسألة السكانية بربطها بالمتغيرات الديمغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية، وجعلها جزءا يتجزأ من عملية التنمية الشاملة من خلال المشاريع المباشرة وغير المباشرة.

6 – ب – العقبات التي تعتري سياسات تنظيم النسل :

إن تاريخ تنظيم النسل طويل من الصراع المتجدد دوما، وحتى اليوم، ينقسم الأفراد بين مؤيد ومعارض نظرا لأسباب عديدة منها ما هو مرتبط ببعض العادات و التقاليد الموروثة الخاطئة و المتمثلة في نظرة المجتمع وتقييمه لرجولة الرجل بما يحمله هذا التقييم من أخطاء، ففي نظر البعض أن الرجولة تكافئ عدد الأولاد الذكور بحيث يستمد منهم القوة والعز والمكانة، مما يدفع بالكثيرين إلى إنجاب أكبر عدد من الأطفال دون إشراك المرأة في القرار. و تقييم الرجل لنفع زوجته بعدد الأطفال الذين تنجبهم سيما الذكور، حتى أن المرأة تعتقد أن الضمان الوحيد لبقاء زوجها معها هو إنجاب أكبر عدد منهم، حتى وإن كان ذلك على حساب صحتها وكيانها.

و كذا نظرة المجتمع إلى الفتاة العازبة بضرورة تزويجها حتى وإن كان مبكرا أو غير متكافئ، مما يدفع إلى الإنجاب المبكر.

ومن الأسباب التي تجعل من الأفراد منقسمين بين مؤيد و رافض لسياسة تنظيم النسل نجد التشريعات والقوانين و الأنظمة فصاحب القرار بصورة عامة هو الرجل وأغلبية القوانين تساهم في تعزيز سلطته وقدرته في التحكم، كما أنه غالبا ما تتمركز الموارد المالية في أيدي الرجال، كل هذه العوامل تزيد من أهمية الرجل في مجال اتخاذ القرار فيما يخص الإنجاب دون العودة إلى رأي الزوجة. كما أن الإجهاض ما يزال محرما قانونا في كثير من دول العالم وخاصة العربية، إضافة إلى ذلك المواقف الدينية المتشددة في جميع الديانات السماوية ضد الإجهاض من جهة وضد تحديد النسل من جهة أخرى مما يدفع الكثيرات إلى ممارسته سرا رغم عواقبه السيئة.

و اليبب الثالث يتمثل في فقدان الموارد المالية والبشرية اللازمة لخدمات تنظيم النسل فإن لم يدعم برنامج التنظيم بالتمويل والجهاز الإداري اللازم لتأمين نجاحه ولاختبار فعاليته فإنه حتما لن يحقق الغاية المرجوة منه، كما أن إحداث أي تغيير هام ودائم في القرارات المتعلقة بعدد الأطفال إنجابهم لابد أن يسبقه تغيير في الخلفية الاجتماعية والثقافية مما يستدعي تبني سياسات سكانية واضحة في جميع المجالات التعليمية والقانونية والتشريعية على المستوى الدولي و المحلي تدعم وضع المرأة بشكل عام خاصة في مجال التعليم وتحررها الاقتصادي، وتدعم سياسات تنظيم الأسرة بشكل خاص فعلي ومحسوس.

II – تحديد النسل

II– 1–ماهية تحديد النسل:

"تحديد النسل يعني إيقاف الإنجاب عند عدد معين من الأطفال" [1]، باتباع وسائل طبيعية أو اصطناعية لتحديد عدد أطفال الأسرة. ويمكن أن يتم ذلك على نحو فردي، بحيث تتولى الأسرة نفسها الأمر، أو يتم على نطاق الشعب بكامله، وذلك إذا اعتُمد تحديد النسل كسياسة حكومية في بلدٍ ما.

ويعود الدافع إلى تحديد النسل –في الغالب– إلى أحد الأسباب التالية:إما الخشية على حياة الأم حيث يشكل الحمل خطورةً على حياة بعض النساء، ما يدفع بهن إلى إتباع وسائل منع الحمل، تلافياً لهذه الخطورة . و إما رغبة المرأة في الحفاظ على نضارتها وجمال قوامها، اللذين قد يتهددا بتكرر الحمل والوضع.أو بالنظر إلى عمل المرأة فالمرأة العاملة "لا تستطيع أن ترعى أكثر من اثنين رعايةً كاملة" [2]، ما يدفع بها إلى تحديد إنجابها للأطفال، و إما خشية على الأولاد فالبعض يفضل تحديد النسل؛ ليولوا أطفالهم الاهتمام الكامل في التربية، على قاعدة أن إنجاب طفلين وتعليمهما، خير من عشرة على الطريق، بدون عمل ولا علم. و السبب الأخير يرجع إلى التزايد السكاني حيث "تشير آخر الإحصاءات أن الدقيقة الواحدة تحمل إلى العالم 150 مولوداً جديداً أي ما يقارب 220.000 مولوداً في اليوم أو 80.000.000 في السنة"[3] مما يشكل خوفاً لدى البعض من تدهور الحالة

2–ملاحظات مهمة في نظرية تحديد النسل:

أثارت نظرية تحديد النسل ردود فعل سلبية تلقائية لدى المسلمين، خاصة عندما فرضت على بعض الشعوب فرضاً. ونستطيع تلخيص ملاحظات المسلمين عامة على تلك النظرية في كون هناك تعارضاً ظاهراً بين عموم

[1] الخطيب علي: فقه الطفل ، مؤسسة العارف، بيروت، ط1،2002م، ص96.

[2] المرجع نفسه،ص 122.

[3] الكيالي عبد الوهاب: موسوعة السياسة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،لبنان،ط4، 1999م ، ص697

التوجيهات الدينية التي تحض وتحث على ابتغاء الولد وطلبه وتحصيل الأجر والمثوبة بسبب رعايته وتربيته وإعداده إعداداً جيداً للدنيا والآخرة وبين فكرة تحديد النسل بولد أو ولدين. و أن نظرية تحديد النسل ارتبطت بفكرة الخوف من عدم الرزق ومصادمة مبدأ أن المرء يكتب له رزقه كما يكتب له أجله. وقد حارب القرآن وأد العرب لأولادهم خشية الفقر، فقال تعالى: "وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ "[1]

كما أن الكثرة في الأمم لا تزال – إلى اليوم – مطلباً عالمياً، لما تمثله الأمم الكثيرة عدداً من أهمية اقتصادية: ولا أدلّ على ذلك من الصين. الأمة التي يعتبرها العالم لكثرة أفرادها قوة اقتصادية هائلة.

3-البوادر الاولى لحركة تحديد النسل :

هذه الحركة بدأت في أوربا منذ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي وكان مالتوس أول من تقدم بالفكرة و تبعه آخرون في فرنسا و أمريكا ، وفى البداية لم يلتفت الغرب لفكر التحديد و لكن في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ظهرت حركه جديدة لتحديد النسل تعرف بالنيومالثوسية حينما بدأت السيدة بانى بيسانت تكتب عن الحركة فانتشرت الفكرة انتشارا واسعا لأسباب عديدة أهمها النهضة الصناعية نتيجة لقيام المصانع الكبرى بالمدن و نزوح أهل القرى و الأرياف إليها و احتدام التنافس بين الناس و ارتفاع مستوى المعيشة فأصبح العمل في تلك المصانع عاملا من عوامل تحديد النسل .

إلى جانب الاستقلال الاقتصادي للنساء حيث خرجت المرأة لمعترك العمل مضطرة لأنها إن بقيت بدون عمل إلى مدة طويلة لتقوم بوظيفتها الفطرية ماتت جوعا أو أصبحت كلا لا يطاق على زوجها .

كما أن الحضارة الجديدة هي الأخرى قد خلقت من المشاكل و الأسباب ما قد جعل المرأة تهرب من التوالد والتناسل لأن العقلية المادية قد أنشأت في الناس من الأثرة و حب الذات ما قد جعل كل فرد في المجتمع يحب أن هيأ لنفسه أكثر ما يستطيع من أسباب الرفاهية والترف ولا يحب أن يشاركه فيما يكسب أحد غيرة حتى لو

[1] القران الكريم:سورة الاسراء،الاية 31.

كان أباه أو أمه أو أخاه أو أخته أو ولده.

4- سلبيات تحديد النسل على أوربا

إن حركة تحديد النسل أدت إلى عواقب وخيمة ما زالت المجتمعات الغربية تعانى منها حتى الآن ، من هذه **السلبيات** عدم التوازن بين طبقات المجتمع حيث أثبتت الدراسات المسجل العام و اللجنة الملكية للإحصاء السكاني في انجلترا إن حركة تحديد النسل هي الأكثر انتشارا بين الطبقة العليا و لطبقة الوسطى أما العمال و الفقراء فإنهم لا يلتفتون إلى موضوع التحديد و نتيجة ذلك تناقص أهل الفكر و العلم وفى مقابل ذلك زيادة العفول الفقيرة مما أدى إلى انحطاط المعيار الفكري والعقلي العام و قحط الرجال.

إضافة الى كثرة الفواحش والأمراض :وبسبب حركة تحديد النسل اخذ الفساد من الزنا و غيرها من الأمراض ينتشر بصورة مزعجة لا سيما بعد أن إزالة المدنية بقايا القيم و الحياء بعد انتشار الاختلاط العلني بين الرجال و النساء في محال الرقص و الغناء فأصبح الهدف العام معاقرة النساء و الجري وراء إشباع الشهوات ففي انجلترا يولد كل عام ثمانين ألف طفل دون زواج شرعي.

و من جهة اخرى كثرة وقائع الطلاق فتحديد النسل هو من احد الأسباب الأساسية التي أوهنت قيود العلاقات الأسرية فمن المعلوم أن الذرية لها نصيب كبير في المحافظة على العلاقة بين الرجل و المرأة و على استقرار الأسرة فنجد عند عدم الإنجاب يكون من السهل عليهما أن يفارق كل منهما الأخر فانتشرت وقائع الطلاق ففي محكمة واحدة من محاكم الطلاق بلندن فسخت أكثر من مائة و خمسة عشر زيجة في دقيقة و نصف و كلهم لم يكن لهم ذرية.و أهم النتائج أيضا إن الدراسات الإحصائية أن الشعوب التي تسير على خطة تحديد النسل في بلادها قد انخفضت بها نسبة المواليد بشكل كبير مما جعل الحكومة الانجليزية تتخذ بعض الإجراءات العلاجية للموضوع بمنح كل أسرة مكافئة مالية بقدر ما يكون لها من أبناء و أن يعدل قانون ضريبة الدخل التي كان يعانى منها الآباء و كذا الاهتمام بمشاريع المحافظة على البيئة وإقامة لجان للتحقيقات في مشكلة قلة السكان.

5- تحديد النسل في النظرية الاجتماعية:

شكّل "التزايد السكاني" حافزاً قوياً؛ لقيام العديد من النظريات التي تناولت مسألة تحديد النسل، إن لجهة التأييد أو المعارضة .ولعل نظرية مالتوس هي الأبرز، إذ إنّه أول من تكلم، وبشكل علني، عن تحديد الأولاد في الزواج؛ للحد من التزايد السكاني المطّرد .ومنذ ذلك الحين، أصبح هناك ما يعرف بما قبل المالتوسية وما بعدها .

ومن أبرز شخصيات ما قبل المالتوسية، نذكر :

-هولنشد (Holinshed) الذي يعارض التزايد السكاني، إذ يفسره نمواً وازدياداً للبؤس .

- راليه(Raleigh) ، يذهب أبعد من ذلك، معتبراً أن للحروب والأوبئة وظيفة اجتماعية، تكمن في الحد من التزايد السكاني .

- آدم مورد(Adam Moord) ، يقترح حرمان الفقراء من المسكن؛ لإيقاف عملية تزايدهم.

"الملاحظ، أن بعض هؤلاء لمحوا إلى مسألة تحديد النسل؛ لتفادي التزايد السكاني، دون ذكر ذلك صراحة، على عكس مالتوس (Malthus) الذي عبّر بشكل واضح عن كون تحديد النسل هو الحل الأمثل لمشكلة التزايد السكاني ."[1]

و قد رأى البعض أنّ التزايد السكاني ظاهرة إيجابية التأثير؛ لذلك ذهبوا إلى رفض تحديد النسل، رفضاً قاطعاً، ومن هؤلاء نذكر :

- سبنسر: يعتقد بأنّ زيادة عدد السكان عن القدر اللازم للبقاء، يؤدي إلى حاجتنا الدائمة للمهارة والذكاء، وكبح جماح النفس، مما يدعو إلى دوام ممارسة هذه العادات تدريجياً، وهكذا يكون التزايد السكاني هو السبب الرئيسي لتقدم الإنسان ورقيه.

- غورباتشيف: حيث عبَّر في حديث وجهه إلى الشبيبة عام 1955، عن نظرة الاتحاد السوفياتي إلى ظاهرة

[1] نوفل حلا: محاضرات في "مسائل وموضوعات في علم السكان"، الجامعة اللبنانية معهد العلوم الاجتماعية- الفرع الأول، قسم المطبوعات، (1999- 2000م)، ص2 .

الحد من الولادات، بقوله :

"يصبح بلدنا أكثر قوة بمقدار ما يزداد عدد سكانه. لقد تبنى الأيديولوجيون البورجوازيون نظرية الاكتظاظ السكاني، وهم يتساءلون عن الطريقة للحد من الولادات. إن المشكلة عندنا أيها الرفاق هي غير ذلك، فحتى لو تضاعف عددنا مرتين فيكون ذلك قليلاً"[1].

بناءً على ما تقدم من عرضه ، يمكن القول أنها "لم تعطِ مسألة تحديد النسل حقها، إذ حكمت عليها بالسلب أو الإيجاب؛ ارتكازاً على نظرة أحادية الجانب، تنطلق من زاوية التزايد السكاني فقط، وبذلك تكون قد أغفلت ما لتحديد النسل من تأثيرات أخرى، وعلى باقي الأصعدة ."[2]

لذلك فإنّ حكماً كهذا، يبقى قاصراً عن التعاطي مع الواقع الملموس؛ كونه يبحث في جزء ضيق من الواقع، متجاهلاً النظر إلى الواقع بكليته .

6-النموذجان الأساسيان لمخطط التحكم في النسل - التوالد في الإسلام-

يمكن أن نميز في الإسلام ثنائية في موقفه تجاه التخطيط العائلي. فهناك موقف يدعم الإكثار من التوالد، وآخر يحبذ الإقلال منه. أما العوامل التي تقرر أي الموقفين يؤخذ به في بيئة معينة، فإنها قد تشمل الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والصحية لمجتمع إسلامي معين، كما تشمل الأهداف التي يضعها هذا المجتمع لنفسه. مثلاً، يتضح أنه إذا كانت الأوضاع من النوع السائد في المجتمعات الإسلامية التقليدية، فإن ارتفاع نسبة المواليد يصبح ضرورياً للتعويض عن كثرة الوفيات ولمساعدة المجتمع الإسلامي على نشر تعاليمه. ومن جهة أخرى نلاحظ أن الزيادة السكانية إذا أصبحت تشكل عائقاً في وجه النمو الاقتصادي الوطني والازدهار العائلي، فإن المبرر للإكثار من المواليد ينتفي. وفي مثل هذه الحالة ينص الإسلام على تحديد حجم العائلة.

---

[1] شمس الدين شريف: محاضرات في "مبادئ علم السكان"، الجامعة اللبنانية معهد العلوم الاجتماعية -الفرع الأول، قسم المطبوعات ، لبنان،1998-1999. ص8 .

[2] إبراهيم عبد الله: المسألة السكانية وقضية تنظيم الأسرة ، المركز الثقافي العربي، بيروت،ط4، 1999، ص25.

أ. النموذج الأول: النموذج التقليدي

"إن النموذج الأول يحبذ استمرار التناسل بنسبة عالمية، كما يفضل العائلة الكبيرة عن طريق نظم اجتماعية وعائلية مختلفة. وهذا النموذج يناسب المجتمعات السابقة للثورة الصناعية، منذ كانت هذه المجتمعات تمتاز بظاهرات سكانية من الأنماط السابقة للنمط الحديث، أو تلك المجتمعات التي تمر في عصر الأوبئة والمجاعات في طور انتقالها الوبائي. كذلك يناسب هذا النموذج المجتمعات المسلمة التي يتهددها خطر الإبادة."[1]

وفيما يلي تلك الجوانب من الشريعة والممارسات الإسلامية التي فسرت على أنها مؤيدة للإكثار من التوالد، أي يمكن تصنيفها مع النموذج الأول.

أولاً: الإنجاب وانتشار الإسلام

يدعو الإسلام، مَثَلُه في هذا مثل الأديان الأخرى، المؤمنين إلى زيادة عددهم ليعمروا الأرض وينشروا كلمة الله. وبما أنه قد ينشأ صدام خلال عملية نشر الدين، فإن المحاربين كانوا موضع ثناء وتقدير، كما أن الشهداء كانوا موضع إكرام وتبجيل. وهذا الجانب في الإسلام ربما عزز أيضاً الاتجاه إلى تفصيل البنين، وهو قيمة اجتماعية تبنتها المجتمعات السابقة للإسلام لعدة قرون. يقول تعالى :" المال والبنون زينة الحياة الدنيا"[2]

غير أن هذه القيم لم تكن مطلقة، حتى في الأوقات التي كانت فيها الأوضاع البيئية قاسية وتبرر سيادة النموذج المحبذ للإكثار من الإنجاب. فالآيات المنزلة والأحاديث الشريفة تحدثت أيضاً عن نوعية الحياة بعبارات فسرت على أنها تنسجم مع فلسفة التخطيط العائلي. فالعدد الكمي، مثلاً، لم يكن الهدف الوحيد وراء حث المؤمنين على ((التناكح والتناسل)). فليس من المعقول أن يباهي النبي بأمة إذا كانت ضعيفة ومريضة وجاهلة ومتخلفة، بالغاً ما بلغ تعدادها. في هذا الصدد جاء في القرآن الكريم:"قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث" [3]

---

[1] عبدالرحيم عمران : مخطط التوالد في الإسلام
http://etudiantdz.net/vb/showthread.php?t=59276

[2] القران الكريم : سورة الكهف ، الآية 46.

[3] القران الكريم :سورة المائدة ، الآية 100.

ومع أن الإسلام يقر بالقيمة العالية للمال والبنين، فإنه لم يعتبر المال والبنين قيماً مطلقة. فالآية القرآنية الكريمة التي تنادي بهذه الأهداف في الحياة، تذكر المؤمنين بأن ثمة قيمة أعلى يجب أن نسبغها على حياة أكثر صلاحاً وخيراً: "وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقربكم عندنا زلفى". [1]

ثانياً: الكثرة في النموذج الأول نسبية ومشروطة وليست مطلقة

"إن الكثرة التي دعا إليها الإسلام لا تنشد لذاتها، ولكن لما يترتب عليها من صلاح الأسرة والمجتمع والأمة. فإن كانت الكثرة في صالح لمسلمين فهي مرغوبة، أما إذا كان من شأنها أن توهن من قوة الأمة، وتجلب لها المتاعب في حياتها، والحرج والضيق في القيام بأعبائها، فإن مرونة الدين لا تقف حائلاً دون التنظيم، بل إن التنظيم يصبح مطلوباً في هذه الأحوال."[2]

وقد ذكر القرآن أن كثرة المسلمين لا تغني عنهم شيئاً إذا كانت مصدراً للغرور والتواكل فقد تصبح مصدراً للضعف والهزيمة.وذكر الرسول (ص) كثرة للمسلمين تكون كثرة واهية متداعية ضعيفة غير متماسكة، لا تستطيع أن تقف أمام مطامع الأمم.((يوشك أن تتداعى عليكم الأمم كما تتداعى الأكلة إلى قصعتها، قالوا: أو من قلة نحن يومئذ يا رسول الله؟، قال: لا. إنكم يومئذ لكثير، ولكنكم كثرة كغثاء السيل)).

ثالثاً: مارس المسلمون تحديد النسل تحت النموذج الأول

من الثابت أن المسلمين مارسوا العزل واستعمال حاجز لمنع الحمل في أيام الرسول (ص) وفي كل العصور الإسلامية بعد ذلك بالرغم من ارتفاع معدل الوفيات خصوصاً بين الأطفال وبين المجاهدين. ومن الدواعي لتنظيم النسل في العصور الأولى:

أ) المحافظة على صحة المرأة التي قد تضرها كثرة الحمل.

ب) المحافظة على جمال المرأة، فقد تترهل من كثرة الحمل، وذلك رأي حجة الإسلام الإمام الغزالي.

---

[1] القران الكريم :سورةسبا ، الآية 37.

[2] http://etudiantdz.net/vb/showthread.php?t=59276

ج) المباعدة بين حمل وآخر وتجنب (الغَيل).

د) وجود مشقة مادية لا تسمح بإعالة الكثير من الأطفال.

رابعاً: أطباء الإسلام يدرسون طرق منع الحمل ويدخلون هذا العلم إلى أوروبا

نجد أن كتب الطب في العصور الإسلامية تحتوي على أبواب لمنع الحمل. وقد أدخل أطباء الإسلام هذا العلم الجديد إلى أوروبا إذ ظلت كتب الطب الإسلامية تدرس في أوروبا حتى منتصف القرن السابع عشر. ومن هذه الكتب كتاب القانون لابن سينا، وكتاب الحاوي في الطب لإسماعيل الجرجاني، والكتاب الملكي لعلي بن عباس، وكتاب الإرشاد لابن الجامع، وتذكرة داود الأنطاكي.

. النموذج الثاني: أو النموذج الانتقالي

وهو النموذج الذي يلزم تطبيقه عندما يحدث انخفاض غير مؤقت في معدل الوفيات كما حدث في المجتمعات الإسلامية عقب الحرب العالمية الثانية حيث انخفضت معدلات الوفاة بين الأطفال الرضع، والأطفال دون الخمس سنوات، والشباب والأمهات على وجه الخصوص. ومع هذا الانخفاض لم يعد هناك داع لإنجاب عشرة أطفال على أمل أن يعيش منهم ثلاثة أو أربعة. فمع التقدم الصحي (والإسلام يدعو إلى الأخذ بالأسباب بما في ذلك الرعاية الصحية) تحسنت إلى درجة كبيرة احتمالات بقاء كثير من الأطفال على قيد الحياة.

وتحت هذا النموذج يلجأ المسلمون إلى استعمال وسائل منع الحمل بطريقة منظمة للدواعي الآتية من ناحية الأسرة:

أ- للتحكم في حجم الأسرة حسب الطاقة المادية للأب.

ب- للمحافظة على صحة الأم وجمالها.

ج- للمحافظة على السعادة العائلية التي تنغصها في العصر الحديث المشاكل الناتجة عن كثرة الأطفال وازدياد متطلبات كل طفل، وارتفاع مستوى المعيشة.

د- لتمكين الأسرة المسلمة من تنشئة أطفالها تنشئة إسلامية صحيحة وهذا يستدعي تخصيص الأوقات والجهود لهم، ولا يمكن ذلك إذا كان عدد الأطفال كبيراً.

يقول الرسول (ص): (حق الولد على الوالد أن يعلمه الكتابة والسباحة والرماية، وألا يرزقه إلا طيبا)).

هـ- مراعاة الشؤون الوراثية والجنينية لقيام جيل صحيح العقل والجسم، ولا يحدث ذلك إلا بتقليل الحمل.

أما من ناحية المجتمع المسلم فإن تنظيم النسل لا ذم له (إلا في حالات التهديد بالإبادة) وذلك للأسباب المتمثلة في التحكم في معدل زيادة السكان بحيث يسمح للنمو الاقتصادي والنهوض بالجماهير ،و تمكين الدولة من القيام بأعبائها في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية وغيرها. ولا نجد اليوم مجتمعاً مسلماً لا يوجد به ضغط متزايد على المدارس والجامعات والمستشفيات والمواصلات العامة وغيرها. وإذا استمر هذا الضغط فقد يؤدي إلى خفض مستوى هذه الخدمات، وهذا أخطر عوامل التأخر والتخلف الاجتماعي بين الأمم. ولا يليق بالأمة الإسلامية أن تبقى تحت وسحب التخلف أكثر من ذلك و إيجاد الفرص الكافية للأيدي العاملة، فمشكلة البطالة الحقيقية أو المقنعة تزداد عندنا يوم بعد يوم.

وهناك أمور يجب تناولها بالنسبة للنموذج الثاني وهي:

أولاً: مقياس العزة والقوة والمنعة اليوم ليس بالعدد العديد، ولكن بالعلم والفن والفقه والإيمان وإن كان العدد قليلاً: "إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين، وإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا ألفاً من الذين كفروا بأنهم قوم لا يفقهون"[1].وسر هذه الآية في آخرها، فهي تدل على أن غلبة المسلمين وإن كانوا أقل عدداً ترجع إلى الإيمان القوي. وإلى التفوق في فنون الحرب والعلم والحياة، هزيمة الكافرين ترجع إلى أنهم لا يفقهون هذه الأصول.

ثانياً: توقع الإسلام مشكلات تنجم عن الضغط السكاني وأثره الاقتصادي، وكما يقول الرسول (ص): "لا تقوم الساعة حتى يكون الولد غيظاً".

"يأتي على الناس زمان يكون هلاك الرجل على يد زوجته وولده وأبويه، يعيرونه بالفقر، ويكلفونه ما لا يطيق،

[1] القران الكريم : سورة الأنفال ، الآية 65.

فيدخل المداخل التي يذهب فيها دينه فيهلك".

""أعوذ بالله من جهد البلاء، قالوا ما جهد البلاء يا رسول الله؟ قال: قلة المال وكثرة العيال".

وفي رواية أخرى: "جهد البلاء كثرة العيال مع قلة الشيء".

ويجب أن نفهم أن هذه المبادئ كانت سارية حتى في الأيام التي كانت فيها الكثرة مرغوبة، فالأحرى أن يجري تطبيقها اليوم.

ونلاحظ، في أقطار إسلامية كثيرة، أن التغيرات الاجتماعية السريعة التي حدثت نتيجة لاتجاه المجتمعات إلى التحديث قد حولت الحاجة السابقة إلى مزيد من الأيدي للعمل في الحقول حولتها اليوم إلى حاجة أخرى تتطلب تخفيض عدد المعالين. وعلاوة على ذلك فإن الآباء من مختلف مسالك الحياة قد تملكتهم رغبة جامحة إلى توفير تعليم جيد لأطفالهم، حتى وإن لم يكونوا قد تلقوا هم أنفسهم مثل هذا التعليم، لا سيما بعد أن أدركوا أن الأفراد الحائزين على مؤهلات أفضل يحصلون على وظائف أفضل في المجتمع الحديث. وهكذا اختلفت النظرة إلى الفوائد التي كان الآباء في الماضي يتوقعونها من إنجاب أطفال عدة ليساعدوهم في الحقل أو في أعمالهم الأخرى، وأصبح الناس اليوم يقرون بالعوائق المترتبة على وجود عدد كبير ممن هم بحاجة إلى إعالة وتعليم.

ثالثاً: إن هناك عدداً من الانعكاسات الصحية لمخطط التوالد عند الإسلام تتضح في آيات مثل: "لا تضار والدة بولدها، ولا مولود له بولده" [1]وهناك آيات أخرى تدعو إلى التباعد بين الولادات حتى في نطاق النموذج الأول، وذلك عن طريق الإرضاع والعزل مثل: "وحمله وفصاله ثلاثون شهراً"[2]..هذا ويحذر النبي (ص) من الحمل أثناء الرضاعة، وهو ما يعرف ((بالغيل)).

وإذا استعرضنا الكتب والنشرات الصحية الحديثة، تبين لنا أن الأمهات والأطفال يتعرضون لأخطار صحية شديدة نتيجة للإفراط في الإنجاب، وقصر الفترات بين الولادات، والحمل في سن مبكرة جداً أو متأخرة جداً. ومن هذه المخاطر ازدياد احتمالات المرض أو الوفاة بتأثير الولادة، واحتمال تعرض الأمهات للمرض أو الوفاة،

[1] القران الكريم :سورة البقرة ، الآية 233.

[2] القران الكريم :سورة الاحقاف ، الآية 17.

وازدياد سوء التغذية، وضعف نمو الأطفال وتطورهم. ويتضح من هذه الدراسات أن تنظيم الأسرة يجب أن يعاد تعريفه ليشمل، لا تحديد عدد الأطفال وحسب، بل كذلك زيادة التباعد بين حمل وآخر واختيار عمر الأم الذي يقل فيه خطر الحمل. وينبغي أن يشمل أيضاً توجيهاً في الشؤون الوراثية والجنينية، ومعالجة حالات العقم كي يتاح للزوجين أن يحصلا على عدد من الأطفال حسب الحالة الاجتماعية والصحية والسكانية.

رابعاً: لا يمانع الإسلام في استعمال الوسائل الحديثة (والقديمة) لمنع الحمل مؤقتاً، بل إن هناك مَن يرى أنه لا حرج في منع الحمل أساساً إذا رأى الزوجان ذلك دون إكراه، وإذا وجدت دواع لذلك.

خامسا: الجبرية لا تتنافى مع تنظيم الأسر ُذكر الإيمان بالقضاء والقدر عند الشعوب الإسلامية كأحد العوامل الداعية لكثرة التوالد. صحيح إن بعض المسلمين يشعرون بشيء من القلق بالنسبة لفكرة تحديد النسل، لأن هذا قد يعني أنهم يحاولون التدخل في مشيئة القدر. غير أن الإسلام يدعو إلى التخطيط وإلى إجراء ما يلزم لبلوغ الهدف المنشود. جاء أعرابي إلى النبي (ص) وسأله ما إذا كان عليه أن يعقل ناقته أو يتركها سائبة في رعاية الله تعالى، فأجابه النبي (ص): "اعقلها وتوكل".

و عليه نجد أن الإسلام يأخذ بعين الاعتبار إمكانية التغير السكاني من المرحلة التقليدية التي تتصف بارتفاع معدل المواليد ومعدل الوفيات وبطء نمو السكن، إلى المرحلة الانتقالية التي تمتاز بانخفاض معدل الوفيات وبقاء معدل المواليد على ارتفاعه مما يؤدي إلى ازدياد انفجاري في السكان. وبناء على ذلك ولكي يخفف الإسلام على المسلمين، قدم لهم نموذجين، النموذج التقليدي الذي يُحبذ كثرة الإنجاب حتى يعوض كثرة الوفيات، والنموذج الانتقالي الذي يحبذ تحديد النسل والتحكم في معدل زيادة السكان. هذا والإسلام يدعو في كلا النموذجين إلى تنظيم النسل باستعمال الوسائل المأمونة لذلك

ومن هنا نجد أن الإسلام يسمح بالتيمم بدلاً من الوضوء لمن لا يجد الماء أو لغير القادر على استعماله، ويسمح بالصلاة جلوساً لغير القادر، ويسقط الحج عن غير القادر صحياً أو مالياً. وقد ثبت أن الخصوبة العالية تضر بصحة الأم والطفل وتزيد المشقات الاقتصادية على الأسرة والمجتمع. ونذكر كذلك أن التعنت في هذه الأمور ليس من الإسلام.

7-تحديد النسل من وجهة نظر إسلامية :

لم تنحصر رؤية الشرع لمسألة تحديد النسل في زاوية التزايد السكاني، بل تعدتها؛ لتشمل معطيات أخرى، وضعتها نصب عينها، في حكمها على تحديد النسل .

أما بالنسبة للتزايد السكاني، فقد اتخذه بعض علماء الإسلام كمنطلق لرفض تحديد النسل، ولكن من باب خاص؛ فلم يكن الهدف هو التأييد أو التشجيع للتزايد السكاني العام أو المطلق، كما كان الحال في النظريات التي سبق ذكرها، ولكنه كان محاولة، لدعم زيادة النوع البشري المسلم خصوصاً وحمايته، وذلك تطبيقاً لحديث الرسول(صلى الله عليه وآله) الذي يدعو فيه المسلمين إلى التكاثر؛ حتى يباهي بهم الأمم يوم القيامة .

وقد ردّ بعض العلماء المؤيدين لتحديد النسل هذا الكلام، معتبرين أن الحديث يوحي بالحثّ على التكاثر، ولكن التمعن فيه قد يقيد هذا التكاثر بقيود. بعد التأمل في هذا الحديث، لا بدّ من القول بأن "استحباب الإكثار من النسل شرعاً، ليس أمراً مطلقاً. فمن ناحية، يمكن تقييده بصورة التمكن من تربية الذرية تربية صالحة، تراعي مقاييس الإسلام. وعليه، فإذا شعر الأبوان بعدم قدرتهما على تربية ما زاد على قدر معين من لأولاد مثل هذه التربية، فحينها لا يعود الاستحباب بالإكثار من نسلهما وارداً. ومن ناحية ثانية، فإنّ الدعوة إلى التوالد تتوقف أيضاً على كون الإنجاب غير مسبب لضرر الأم، وعليه فإن التعميم في رفض تحديد النسل، أمر غير دقيق. "[1]

ويرى الغزالي أن منع الولد مباح، ولا كراهية فيه؛ لأن النهي يعتمد على أحد الأدلة الشرعية، وهو غير متوفر في

[1] محمد صلاح عبد الغني: الزواج والحياة الزوجية ، الدار العربية للكتاب ، الأردن ،ط1، 1998م ، ص182 .

هذا الموضوع. واعتبر، أن في الإباحة أصل يمكن القياس عليه، وهو ترك الزواج عند عدم المقدرة، وذلك في قوله تعالى :"ليستعفف الذين لا يجدون نكاحاً حتى يغنيهم الله من فضله"[1].

هذا، وقد كان للشرع وقفة طويلة عند الوسائل المستخدمة في تحديد النسل، حيث انطلق منها؛ ليؤسس موقفه الداعم أو الرافض لتحديد النسل، بناءً على الوسيلة المعتمدة .

فمثلاً إذا أخذنا العزل، وهي الوسيلة الأقدم في تحديد النسل، قد نلحظ أن هناك إجماعاً بين الفقهاء على جواز تحديد النسل بهذه الطريقة؛ وذلك بناءاً على الروايات الصريحة في هذا المجال، التي تبيح العزل. ولكن يبدأ الخلاف في الرأي، حول ما إذا كان جواز العزل منوطاً بإذن الزوجة أم لا؟ فمثلاً يرى الشيخ الطوسي حرمة العزل إلاّ بإذن الزوجة وفي العودة إلى الوسائل الحديثة المستخدمة في تحديد النسل، فقد نجد أن الآراء تتضارب بين مؤيد لتحديد النسل، ومعارض له .

خلاصة

بعد أن عرضنا للرؤية الأحادية للنظريات الاجتماعية، تجاه تأثير تحديد النسل على تزايد السكان. وللرؤية الشرعية التي تحاول التمحيص أكثر في الوسائل المستخدمة، والدوافع الداعية لتحديد النسل، يبقى القول، أنّ الآراء في تحديد النسل، لم تكن محصورة في هذين الطرفين فقط، بل هناك بحر واسع من الآراء والاتجاهات، التي تناولت تحديد النسل، ومن زوايا مختلفة .

[1] القران الكريم :**سورة النور**، آية 33.

إلاّ أننا اكتفينا بعرض آراء هذين الطرفين (الشرع والنظرية)، نظراً للتباين الواضح بينهما في تناولهما للموضوع، إذ أنّ كل منهما نظر إلى المسألة نظرة مختلفة ومغايرة تماماً لنظرة الآخر، تنطلق من تغاير الاتجاه الفكري لكل منهما.

لا شك أن إنجاب الأولاد يستتبع وجوب رعايتهم والاهتمام بهم وتأمين الأجواء المريحة والمهيئة لصلاحهم ليكونوا عنصر إصلاح وإنتاج وقوة إيجابية وطاقة موجهة.ومن هنا فالبديل لفكرة تحديد النسل فكرة تنظيم النسل.

أولا: تحليل و تفسير بيانات الدراسة

1- <u>البيانات الشخصية:</u>

الجدول رقم 04 : يوضح أعمار المبحوثات..

أعمار المبحوثات	عدد الأبناء في الأسرة						المجموع
	1		2		3		
15 - 25 سنة	08	%19	17	%25	00	%00	25
25 - 35سنة	22	%53	17	%25	09	%22	48
35 - 45سنة	10	%23	20	%30	26	%63	56
45سنة فما فوق	02	%5	13	%20	06	%15	21
المجموع	42	%100	67	%100	41	%100	150

يوضح الجدول رقم 04 توزيع أفراد العينة حسب السن ، و قد اشتملت عينة الدراسة على زوجات من فئات عمرية مختلفة و لم تقتصر على فئة دون أخرى.

من خلال هذه البيانات يتضح أن 53% من النساء اللواتي أنجبن طفلا واحدا أعمارهن بين 25 سنة و 35 سنة، في حين تكاد تكون النسب المسجلة متساوية بالنسبة للواتي أنجبن طفلين.بينما 63% ممن أنجبن ثلاث أطفال أعمارهن بين 35 و 34 سنة.وهذه المعلومات منطقية جدا بحكم أن الفترة ما بين 20 حتى 45 سنة تكون فيها الخصوبة مرتفعة و الإقبال على الزواج كذلك.

الجدول رقم **05** : **يوضح مجال وظيفة المبحوثات.**

مجال الوظيفة	عدد الأبناء في الأسرة					
	1		2		3	
الطب	12	%28	4	%6	00	%00
التعليم	00	%00	31	%46	37	%90
التجارة	07	%17	00	%00	00	%00
عمل يومي	00	%00	08	%12	00	%00
الإدارة	22	%52	17	%25	04	%10
أخرى	01	%03	07	%11	00	%00
المجموع	42	%100	67	%100	41	%100

الجدول رقم 06 : يوضح مجال وظيفة أزواج المبحوثات

مجال الوظيفة	عدد الأبناء في الأسرة					
	1		2		3	
الطب	00	%00	10	%15	00	%00
التعليم	00	%00	22	%33	17	%41
التجارة	23	%55	15	%22	02	%05
عمل يومي	12	%29	00	%00	00	%00
الإدارة	07	%16	20	%30	15	%56
أخرى	00	%00	00	%00	07	%17
المجموع	42	%100	67	%100	41	%100

من خلال الجدولين **05 و06** يتضح جليا أن النساء العاملات في مجال الإدارة يمثلن 50 % من مجمل النساء اللواتي أنجبن طفلا واحدا بحكم أن معظم أوقاتهن يقضينها في العمل و لا يفكرن في إنجاب إلا القليل من الأبناء و أزواجهن يمثلن 16 % على عكس اللواتي يشتغلن بالتعليم فهن الأكثر إنجابا مقارنة بباقي قطاعات العمل حيث يمثلن 90 % ممن لديهن 3 أبناء و أزواجهن يمثلن 41 %.وهذا إن

دل على شيء فانه يدل حتما على أن المشتغلات بالتعليم لديهن من الوقت ما فيه كفاية لرعاية عدد اكبر من الأبناء.

بينما الطبيبات فهن الأقل إنجابا كونهن قد قضين مدة زمنية هامة في التعليم و بالتالي فخصوبتهن تقل ويقل إنجابهن و هذا ما يؤكد النظريات المفسرة لخصوبة و التي سبق و أن تم ذكرها.

الجدول رقم 07 : المستوى التعليمي للمبحوثات.

المستوى التعليمي	عدد الأبناء في الأسرة					
	1		2		3	
أمي	03	%07	04	%06	07	%17
ابتدائي + متوسط	03	%07	27	%40	10	%24
ثانوي	25	%59	20	%30	10	%24
عالي	11	%27	16	%24	14	%35
المجموع	42	%100	67	%100	41	%100

الجدول رقم 08 : يوضح المستوى التعليمي لأزواج المبحوثات

المستوى التعليمي	عدد الأبناء في الأسرة					
	1		2		3	
أمي	05	%12	09	%13	08	%19
ابتدائي + متوسط	13	%31	31	%47	05	%12
ثانوي	19	%45	15	%21	14	%34
عالي	05	%12	12	%19	14	%34
المجموع	42	%100	67	%100	41	%100

71% من عينة الدراسة ذوات المستوى الثانوي و 23 % منهن لديهن شهادات عليا،بينما الأميات فلا يمثلن سوى 5%من مجموع المبحوثات.

و هي بيانات منطقية جدا نظرا لكون المبحوثات أعمارهن بين 15 سنة و 49 سنة بمعنى أنهن عايشن و يعايشن مجانية و إلزامية التعليم إضافة إلى كونهن مقيمات بوسط حضري مختلف عن القرى و الأرياف و التي لا تعرف نفس نسب تعليم الإناث.

2- **بيانات تتعلق بالوضع الاقتصادي للأسرة.**

الجدول رقم 09 : يوضح دخل الأسرة

دخل الأسرة	عدد الأبناء في الأسرة					
	1		2		3	
ضعيف	12	%28	17	%26	22	%54
متوسط	5	%12	25	%37	7	%17
جيد	25	%60	25	%37	12	%29
المجموع	42	%100	67	%100	41	%100

أغلب الأسر المنجبة لطفل واحد دخلها جيد بنسبة 46% و18% منها دخلها ضعيف.أما الأسر ذات طفلين فتشكل 37 % لذوات

الدخل المتوسط و الضعيف.في حين 54 % من الأسر المنجبة لـ 3 أبناء دخلها ضعيف و 17 % منها دخلها متوسط.

هذا ما يدل أن قلة الإنجاب ليست نتيجة لانخفاض الدخل ،بمعنى أن العلاقة بينهما ليست طردية ،فقلة الإنجاب لم تعد مقترنة بقلة الدخل.

الجدول رقم 10 : يوضح ما إذا كان للأسرة دخل إضافي

وجود دخل إضافي للأسرة	عدد الأبناء في الأسرة					
	1		2		3	
نعم	00	%00	18	%26	00	%00
لا	42	%100	49	%74	41	%100
المجموع	42	%100	67	%100	41	%100

نلاحظ أن كل الأسر التي لديها طفل و الأسر التي لديها 3 أطفال لا تملك دخلا إضافيا.و أغلب الأسر المكونة من طفلين لا تملك هي الأخرى دخلا إضافيا 74%.

ما يعني أن معظم الأسر المبحوثة تعيش من دخلها الرئيسي فقط أي أن مستواها الاقتصادي ممثلا في دخلها فحسب.

الجدول رقم 11: يوضح ما إذا كان الدخل كافيا لتلبية حاجات الأسرة.

الدخل كاف	عدد الأبناء في الأسرة					
	1		2		3	
نعم	14	%33	32	%48	18	%44
لا	28	%67	35	%52	23	%56
المجموع	42	%100	67	%100	41	%100

أغلب الأسر المكونة التي أنجبت طفلا واحدا دخلها غير كاف لتلبية حاجاتها بنسبة 67%.أما الأسر التي لديها طفلين تكاد تنقسم إلى نصفين،48% دخلها كاف و 52% دخلها غير كاف لسد حاجاتها المختلفة.في حين 44%من الأسر التي لديها 3 أطفال دخلها كاف.

يتبين جليا من خلال الجدول أن اغلب الأسر و رغم قلة إنجابها إلا أن دخلها غير كاف لتلبية حاجات أفرادها،و التي دخلها كاف فهي التي تملك دخلا إضافيا.

الجدول رقم12 : يوضح طبيعة المسكن

طبيعة المسكن	عدد الأبناء في الأسرة					
	1		2		3	
ملك	04	%09	14	%22	18	%43
مستأجر	28	%67	33	%49	15	%36
مع الأقارب	10	%24	20	%29	08	%21
المجموع	42	%100	67	%100	41	%100

67% من الأسر التي أنجبت طفل واحد تقطن في مسكن بالإيجار و 09% منها تمل مسكنا.بينما 49 %ممن لديهم طفلين يعيشون بالإيجار ،بينما 43 % ممن لديهم 3 أبناء يسكنون بيوتا ملكهم و 21% يسكنون مع الأقارب.

و بالتالي نقول أن أغلب الأسر القليلة الإنجاب لا تملك مسكنا و تعيش بالكراء بمعنى أنها أسر نووية فلو كانت تعيش ضمن إطار العائلة الممتدة لكان ذلك حافزا لإنجاب المزيد من الأبناء.

الجدول رقم 13 : يوضح نوع المسكن

نوع المسكن	عدد الأبناء في الأسرة					
	1		2		3	
فيلا	06	%14	14	%21	09	%22
مسكن شعبي	06	%14	13	%46	26	%63
شقة	30	%72	40	%33	06	%15
المجموع	42	%100	67	%100	41	%100

72 % من الأسر التي تملك طفلا تقطن شققا و 46 % ممن لديها طفلين تسكن بيوتا شعبية في حين 22 % ممن لديها 3 أبناء تعيش في فيلات و 15 % منها تقطن شققا.

فأغلب الأسر المبحوثة تسكن شققا أو منازل شعبية نظرا لكون أغلبها تعيش بالإيجار .

الجدول رقم 14 : يوضح عدد الغرف

عدد الغرف	عدد الأبناء في الأسرة					
	1		2		3	
(3-1)	14	%33	41	%61	16	%39
(5-3)	28	%67	26	%39	15	%36
5 فما فوق	00	%00	00	%00	10	%25
المجموع	42	%100	67	%100	41	%100

67% من الأسر التي لديها طفل واحد عدد غرف مسكنها 3 أو 4 غرف، بينما 61 % ممن لديها طفلين تملكك غرفة أو غرفتين و 25% ممن لديهم 3 أبناء يملكون أكثر من 5 غرف و هي تمثل فئة القاطنين بالفيلات .فرغم كون المنازل غالبا تتسع لإنجاب المزيد من الأبناء.

الجدول رقم15 : يوضح هل المسكن الواسع يرغب في الإنجاب

المسكن الواسع يرغب في الإنجاب	عدد الأبناء في الأسرة					
	1		2		3	
نعم	19	%45	20	%30	13	%32
لا علاقة بينهما	23	%55	47	%70	28	%68
المجموع	42	%100	67	%100	41	%100

أجمعت أغلب الأسر على أن سعة المسكن لا تمت بصلة عدد الأبناء المراد إنجابهم بنسبة 55 % ممن يملكون طفل و بنسبة 70 % ممن لديهم طفلين و 68 % ممن أنجبوا ثلاثة أبناء.أي أن الأسر لا يودون إنجاب أكثر من طفلين حتى و من كانوا يملكون فيلات.

الجدول رقم 16 : يوضح ما إذا كانت زيادة الدخل تحفز على زيادة الإنجاب

زيادة الدخل تحفز على زيادة الإنجاب	عدد الأبناء في الأسرة					
	1		2		3	
نعم	42	%100	55	%82	39	%95
لا	00	%00	12	%18	02	%05
المجموع	42	%100	67	%100	41	%100

أجمعت معظم الأسر على أن زيادة الدخل تحفز على زيادة الإنجاب فكل الأسر التي لديها طفل أكدت ذلك و 82 %ممن لديها طفلين و 95% ممن لديها 3 أبناء.

فرغم أن أغلبية الأسر مستواها الاقتصادي متوسط إلا أنها تزيد الإنجاب مع إتباع دخلها و هذا راجع الى غلاء المعيشة و صعوبة توفير متطلبات عدد اكبر من الأبناء.

2- بيانات تتعلق بالمستوى التعليمي للمرأة و علاقته بتحديد النسل

الجدول رقم 17 : يوضح سن المبحوثات عند الزواج

أعمار المبحوثات عند الزواج	عدد الأبناء في الأسرة					
	1		2		3	
25-15	2	%5	17	%25	12	%29
35-25	4	%10	25	%37	12	%29
45-35	17	%41	14	%20	12	%29
45 فما فوق	19	%44	11	%18	05	%13
المجموع	42	%100	67	%100	41	%100

الجدول رقم 18 : يوضح سن المبحوثات عند إنجاب المولود الأول

أعمار المبحوثات	عددهن عند إنجاب الطفل الأول	
25-15	2	%5
35-25	4	%10
45-35	17	%41
45 فما فوق	19	%44
المجموع	42	%100

44% من اللواتي أنجبن طفل أعمارهن أكثر من 45 سنة وقد أنجبن مباشرة بعد الزواج فلا يمكن لهن إنجاب المزيد نظرا لأن خصوبتهن تعرف انخفاضا كبيرا عند هذه السن و 5% من هذه الفئة تزوجن بين 15 سنة و 25 سنة.بينما 37% من فئة اللواتي أنجبن طفلين أعمارهن بين 25 و 35 سنة، في حين نجد 13 % ممن تزوجن كبيرات في السن و رغم هذا أنجبن 3 أبناء إما توأم و طفل و إما 3 توائم إذ لا يمكن لهن الإنجاب 3 مرات في مرحلة تكاد الخصوبة فيها أن تتوقف.

الجدول رقم 19: يوضح السن المناسبة للزواج

السن المناسبة للزواج	عدد الأبناء في الأسرة					
	1		2		3	
25-15	33	%88	55	%82	40	%98
35-25	09	%02	12	%18	01	%02
المجموع	42	%100	67	%100	41	%100

أجمعت اغلب المبحوثات على أن السن المناسبة لزواج الفتاة بين 15 سنة و 25 سنة بنسبة 88 % ممن أنجبن طفل و 82 % ممن أنجبن طفلين و 98% ممن أنجبن 3 أطفال ذلك أنهن يجدن أن الزواج المبكر للفتاة يجعل من إنجابهن أكثر تنظيما عن طريق المباعدة بين الولادات خلال فترة الخصوبة و التي تكون أطول منها عند الفتيات اللواتي يتزوجن متأخرات و بالتالي يكون في مقدورهن إنجاب عدد أكبر من الأبناء و توفير كل احتياجاتهم في إطار تنظيم الأسرة .وهنا تكمن أهمية تنظيم الأسرة التي سبق و أن أشرنا إليها في الفصول السابقة.

الجدول رقم 20: يوضح الرضي بالمستوى التعليمي

الرضى بالمستوى التعليمي	عدد الأبناء في الأسرة					
	1		2		3	
نعم	22	%52	55	%82	20	%49
لا	20	%48	12	%18	21	%51
المجموع	42	%100	67	%100	41	%100

الجدول رقم 21 : يوضح الرغبة في مواصلة التعلم

الرغبة في مواصلة التعلم	عدد الأبناء في الأسرة					
	1		2		3	
نعم	19	%45	07	%10	20	%49
لا	23	%55	60	%90	21	%51
المجموع	42	%100	67	%100	41	%100

من خلال الجدولين 17 و 18 نجد 48 % من الأمهات اللواتي أنجبن طفل واحد غير راضيات بمستواهن التعليمي و 55 %من هن يرغبن في مواصلة تعليمهن،و اللواتي أنجبن طفلين 90% منهن لا يرغبن في المزيد من التعليم ،بينما نجد 51% من اللواتي أنجبن 3 أبناء غير راضيات على مستواهن و يرغبن في مواصلة دراستهن مما يشير الى أن إنجاب الأبناء لا يعد مانعا لأغلب الأمهات من متابعة دراستهن .هذا في حالة إنجاب القليل من الأبناء إلا أن الأمر يصبح في غاية الصعوبة مع إنجاب عدد أكبر.

الجدول رقم 22: يوضح ما إذا كانت الأولوية للتعليم أوالتبكير بالزواج

الأولوية	عدد الأبناء في الأسرة					
	1		2		3	
للتعليم	31	%76	42	%63	25	%61
للزواج	10	%23	25	%37	16	%39
المجموع	42	%100	67	%100	41	%100

يتضح أن 67% من الأسر ذات طفل واحد تولي أهمية لتعليم الفتاة ثم الزواج و 63 % من اللاتي تملك ولدين تجد أيضا الأولوية للتعليم بنسبة 63 % و 61% من التي أنجبت 3 أولاد.

و التعليم من شانه تأخير الزواج و بالتالي يقل الإنجاب.

الجدول رقم 23 : يوضح نوع الوسائل المستخدمة لمنع الحمل

وسائل منع الحمل	عدد الأبناء في الأسرة					
	1		2		3	
الحبوب	25	%61	52	%78	22	%54
العزل	06	%14	00	%00	00	%00
الحساب	00	%00	01	%01	00	%00
اللولب	04	%09	03	%04	19	%46
الواقي الذكري	07	%16	11	%15	00	%00
المجموع	42	%100	67	%100	41	%100

61% من الأسر ذات طفل تستعمل الأم حبوب منع الحمل و 78% من الأمهات التي أنجبن طفلين يستخدمن الحبوب و 15 %الواقي الذكري بينما 46% من التي أنجبن 3 أبناء يستخدمن اللولب.

الجدول رقم 24 : يوضح ما إذا كان المستوى التعليمي للمرأة يساهم في قلة الإنجاب

التعليم يساهم في تحديد النسل	عدد الأبناء في الأسرة					
	1		2		3	
نعم	31	%74	60	%89	40	%98
لا	10	%26	07	%11	01	%02
المجموع	42	%100	67	%100	41	%100

74% من التي أنجبن طفل يجدن في التعليم أحد الأسباب الهامة في تحديد عدد الأطفال المنجبين ذلك ان التعليم من شأنه تأخير الزواج و بالتالي انخفاض الخصوبة

4- بيانات تتعلق بعمل المرأة و علاقته بتحديد النسل

الجدول رقم 25 : يوضح ضرورة عمل المرأة من عدمه

ضرورة عمل المرأة	عدد الأبناء في الأسرة					
	1		2		3	
نعم	42	%100	67	%100	41	%100
لا	00	%00	00	%00	00	%00
المجموع	42	%100	67	%100	41	%100

من خلال الجدول يتبين أن كل المبحوثات 100% يجدن أن عمل المرأة ضروري نظرا لغلاء المعيشة من جهة و التغير الاجتماعي الذي تعرفه جميع الدول النامية إذ بات من الضروري للمرأة عامة و المتعلمة بصفة خاصة ان تثبت و جودها و تحقق ذاتها و استقلاليتها من خلال العمل إضافة مساعدتها لزوجها في توفير الحياة الكريمة للأبناء.

الجدول رقم 26 : يوضح مدى مساهمة عمل المرأة في توعيتها بالوسائل المانعة للحمل

عمل المرأة و التوعية	عدد الأبناء في الأسرة					
	1		2		3	
نعم	12	%29	34	%51	02	%05
لا	30	%71	33	%49	39	%95
المجموع	42	%100	67	%100	41	%100

71% من المبحوثات التي أنجبن طفل يجدن أن عمل المرأة لا يساهم في تحديدها لوسيلة منع الحمل التي تستخدمها، و 49 % من اللاتي أنجبن طفلين لهن نفس الرأي و الأمر ذاته عند 95% ممن لديهن 3 أبناء.اي أن خروج المرأة للعمل و تكوينها لعلاقات مختلفة مع الآخرين لا يعني بالضرورة تثقيفها في مجال الصحة الإنجابية إذ انه اليوم تتوفر كل الوسائل لتوعيتها بما هو متاح و بما يتناسب مع صحتها و ظروف أسرتها خاصة الانترنت و البرامج التلفزيونية

الجدول رقم 27 : يوضح تأييد الزوجين أو رفضهما تحديد النسل

تأييد الزوجين و رفضهما	عدد الأبناء في الأسرة					
	1		2		3	
مع	42	%100	67	%100	42	%100
ضد	00	%00	00	%00	00	%00
المجموع	42	%100	67	%100	41	%100

100% من المبحوثات يؤكدن تأييدهن لفكرة تحديد النسل نظرا لصعوبة المعيشة من الناحية المادية و من حيث الصعوبة التي يجدنها لتحقيق تنشئة اجتماعية سليمة للأبناء في ظل التغيرات السريعة التي فرضتها العولمة و لم تستثن منها النسق الأسري

الجدول رقم 28 : يوضح عدد الأبناء المراد إنجابهم

إيقاف الإنجاب عند	عدد الأبناء في الأسرة					
	1		2		3	
1	00	%00	00	%00	00	%00
2	21	%50	47	%70	00	%00
3	21	%50	20	%30	41	%100
4	00	%00	00	%00	00	%00
المجموع	42	%100	67	%100	41	%100

الأسر التي لديها طفل واحد ترغب نصفها ينوي إيقاف إنجاب بعد مولود أخر و نصفها يود أنجاب طفلين آخرين ، أما فئة الأسر التي تملك طفلين ف 70% منها يودون إيقاف الإنجاب عند هذا الحد من الأولاد و الأسر ذات ثلاث أبناء لا ترغب إطلاقا في زيادة الإنجاب.و بالتالي تحديد النسل بات مطلبا أساسيا و واقعا مرغوب فيه بل و مجبرين على تطبيقه لصعوبة الحياة.

الجدول رقم 29: يوضح سبب الموافقة على تحديد النسل

السبب	عدد الأبناء في الأسرة					
	1		2		3	
صعوبة الإنفاق	26	%63	17	%25	14	%34
يعيقون المرأة عن العمل	10	%24	47	%70	25	%61
حفاظا على شباب المرأة	06	%13	03	%05	02	%05
تحديد النسل أصبح موضة	00	%00	00	%00	00	%00
المجموع	42	%100	67	%100	41	%100

67% من الأسر التي لديها طفل لا ترغب في إنجاب الكثير من الأبناء لصعوبة الإنفاق عليهم و 24 % منها يجدون أن السبب هو عمل الأم، و هو السبب نفسه الذي تراه بينما 70% من الأسر التي تملك طفلين و61 % من التي لديها ثلاث أطفال.

الجدول رقم30 : يوضح مصدر الاقناع بتحديد النسل

مصدر الإقناع	عدد الأبناء في الأسرة					
	1		2		3	
وسائل الإعلام	07	%16	23	%34	06	%14
وسط العمل	12	%29	04	%06	10	%24
الأقارب	03	%07	10	%01	11	%26
رغبة ذاتية	20	%48	30	%59	15	%36
المجموع	42	%100	67	%100	41	%100

يتضح من الجدول أن 48 % من الأسر ذات طفل تكون قلة الإنجاب فيها نابعة من رغبة المرأة الشخصية و 34 % من اللواتي أنجبن طفلين لتأثرهن بالبرامج المختلفة التي تطرحها وسائل الإعلام المتعددة و التي تدعو إلى ضرورة تقليل إنجاب و تقدم تبريرات و مغريات جمة.بينما 24 % من النساء اللواتي أنجبن 3 أبناء تأثرن بالعلاقات التي يقمنها مع الآخرين في إطار العمل لكن تبقى النسبة الأعلى 36 % للرغبة الذاتية من المرأة سعيا منها لتقديم الرعاية الكافية لكل ولد على حدة أو رغبة منها للحفاظ على نضارتها.

الجدول رقم 31 : يوضح موقف الزوج من تحديد النسل

تشجيع الزوج	عدد الأبناء في الأسرة					
	1		2		3	
نعم	16	%38	27	%40	28	%68
لا	16	%38	29	%43	10	%24
لا يبالي	10	%24	11	%17	03	%08
المجموع	42	%100	67	%100	41	%100

نلاحظ أن 38% من الأسر التي لديها طفل يشجع الزوج زوجته على إنجاب القليل من الأبناء و النسبة نفسها بالنسبة للرجال الذين يودون إنجاب المزيد غير أن الزوجة لا ترغب بحكم عملها خارج المنزل أو حفاظا منها على شبابها و جمالها. و الملاحظ أيضا في الفئة التي لديها ولدين أن 43% من الرجال يرغبون في زيادة الإنجاب بينما 68% من الرجال الذين أنجبوا 3 أطفال يحثون زوجاتهم على الحد من الإنجاب

الجدول رقم32 : يوضح هل كثرة الإنجاب من التخلف

كثرة الإنجاب من التخلف	عدد الأبناء في الأسرة					
	1		2		3	
نعم	20	%48	35	%52	15	%37
لا	22	%52	42	%48	16	%63
المجموع	42	%100	67	%100	41	%100

48% من الأمهات اللاتي لديهن طفل يجدن أن فكرة كثرة الإنجاب من الأفكار المتخلفة و الفكرة ذاتها تؤكدها 48% من اللاتي لهن طفلين ،بينما تعرف هذه النسبة ارتفاعا لدى فئة الأمهات اللاتي هن 3 أطفال 63% فبالرغم من أن كل المبحوثات قلن بضرورة تحديد النسل إلا أنهن لا يعتبرن كثرة الإنجاب من الأفكار البالية المتخلفة لأننا مجتمع مسلم و مجتمع عربي يتباهى بكثرة نسله لولا الظروف المعيشية التي صعبت و صعبت معها تربية الأبناء بكل متطلبات العملية التربوية من إمكانات مادية و معنوية.

ثانيا: نتائج الدراسة

بعد تبويب و تحليل بيانات الدراسة الميدانية نحاول استخلاص أهم النتائج التي توصلنا اليها في ضوء الدراسات السابقة و في ضوء الفرضيات.

1- نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة.

أ-في ضوء الدراسة السابقة الأولى:

بعنوان:القيم و المبادئ و المعايير و السنن الاجتماعية التي تحكم السلوك الإنجابي.ل زيدان عبد الباقي.

تتفق نتائج الدراسة مع ما توصلنا إليه في بحثنا من حيث أن سوء الوضع الاقتصادي وراء تحديد النسل، و عموما نتائج الدراستين تلتقي في النقاط التالية:

- كون أغلب الأسر تلجأ إلى تحديد النسل بالنظر إلى الوضع الاقتصادي الذي تعيشه.
- الوسيلة الأكثر استخداما لمنع الإنجاب هي الحبوب.
- كثرة الإنجاب نابعة من الموروث القيمي ،فقد أسفرت دراستنا عن أن هده الأفكار أصبحت بالية و حلت محلها فكرة تحديد النسل.

ب- في ضوء الدراسة السابقة الثانية:

بعنوان "دور التعليم العالي في تنظيم الأسرة الجزائرية" و التي قام بها الأخضر زكور.

تتفق نتائج هده الدراسة مع النتائج التي توصلنا إليها من حيث:

- التعليم يساهم في خفض معدلات الخصوبة و بالتالي خفض الإنجاب.
- الرجل الجزائري لا يهتم بتنظيم النسل أو تحديده بقدر ما هو من اهتمام المرأة.

بينما تختلف نتائج دراستنا عن نتائج هده الدراسة في كون ضيق المسكن يساهم في تحديد النسل بصورة إجبارية،فهناك من الأسر من تقطن مساكن واسعة غير أنها لا ترغب في إنجاب أكثر من طفلين.

2- **النتائج في ضوء الفرضيات**

الفرضية الأولى: "**يساهم انخفاض الدخل في تحديد النسل.**"

من خلال تحليل البيانات المجمعة نجد أن:

46% من الأسر التي أنجبت طفل دخلها جيدو100% لا تملك دخلا إضافيا و 67% منها الدخل لا يكفيها لتلبية حاجات أفرادها. كما أن 49%منها تقطن مساكن مستأجرة.وهي ترى أن زيادة الدخل تحفز على زيادة الإنجاب.

و من جهة الأسر التي أنجبت 3 أطفال نجد 54% منها دخلها ضعيف و 36% تقطن مساكن بالإيجار ، و هي لا ترى في المسكن الواسع علاقة بزيادة الإنجاب بنسبة 68% غير تؤكد على أن زيادة الدخل من شانه تحفيز الأسرة على إنجاب عدد اكبر من الأبناء.

--كل هذه النتائج تؤكد صحة الفرضية الأولى و التي مفادها : يساهم انخفاض الدخل في تحديد النسل.

الفرضية الثانية:" **يساهم ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة في تحديد النسل.**"

تبين من خلال الجداول ان :

61% من الأمهات اللاتي وأنجبن طفل واحد مستواهن التعليمي ثانوي و 41 % منهن تزوجن فوق سن 45 سنة،

45% لديهن الرغبة في مواصلة تعليمهن و76% يؤكدن أن الأولوية لتعلم الفتات بل و مواصلة تعليمهن ثم زواجهن.

أما بالنسبة للأمهات اللاتي أنجبن 3 أطفال ف 30% منهن ذوات مستوى عال من التعليم و 29% منهن تزوجن بين 15 و 45 سنة كما أن 32% من هذه الفئة أنجبت

بعد سن 35 سنة و تجدن في مواصلة تعليم الفتاة أولوية بنسبة 61 % .

كل هذه النتائج تؤكد صحة الفرضية الثانية

" يساهم ارتفاع المستوى التعليمي للمرآة في تحديد النسل " فالتعليم يؤخر الزواج و بالتالي يؤثر على الخصوبة و يؤخر الإنجاب و بالتالي يقلله.

الفرضية الثالثة:" **يساهم عمل المرأة قي تحديد النسل**"

100% من الأسر المبحوثة تؤكد ضرورة عمل المرأة .

24%من الأمهات اللاتي أنجبن طفلا واحدا يجدن ان إنجاب المزيد من الأبناء يعيق عملهن ذلك ان 52% من هذه الفئة تعمل بمجال الإدارة.

أما بالنسبة لفئة الأمهات اللاتي أنجبن طفلين ف 46% منهن يشتغلن بمجال التعليم ورغم هذا 70% منهن يرين أن إنجاب المزيد من شانه أن يعيق عملهن.49% منهن ساعدتهن علاقات العمل في اختيار الوسيلة المناسبة لمنع الحمل.

و الأمر ذاته بالنسبة للأسر التي لديها 3 أطفال فـ 37% من مجموعها تعمل فيها الأم بسلك التعليم.61% منها تجد أن الإنجاب يعيق العمل و 95% تختار الوسائل المانعة للحمل حسب ما تعرفه من علاقات عملها.

وبهذا نؤكد صحة الفرضية الثالثة : يساهم عمل المرأة في تحديد النسل.

النتيجة العامة

أسفرت الدراسة عمايلي:

- للمستوى التعليمي للمرأة أثرا كبيرا في خفض مستويات الخصوبة، فالنساء المتعلمات خصوبتهن تكون اقل بكثير من خصوبة غير المتعلمات.
- إيقاف الإنجاب عند عدد محدد من الأبناء ناتج عن انخفاض المستوى المعيشي للأسرة الجزائرية.فهو بذلك غير نابع من رغبة الزوجين لتحقيق تنشئة اجتماعية سليمة لعدد قليل من الأطفال و لا لتوفير حياة رغيدة لهم بل هو ضرورة أملتها الظروف الاقتصادية للأسرة نظرا لغلاء المعيشة.
- لم تعد الأسرة الجزائرية ترغب في إنجاب الكثير من الأبناء كما في السابق،بالنظر إلى غلاء المعيشة و ضعف الدخل مما يؤدي بالزوجين إلى تحديد النسل بما يتلاءم و أوضاعهم المادية.
- يعتبر عمل المرأة من العوامل الأساسية التي تحول دون إنجابها لعدد أكبر من الأبناء كونها لا تتمكن في غالبية الأحيان من التوفيق بين عملها خارج المنزل و بين مسؤولياتها اتجاه أسرتها ، فتلجا إلى تحديد النسل بما يسمح لها بالتوفيق بين الداخل و الخارج مع ضرورة توفيرها للرعاية الكافية التي يتطلبها الأبناء.

خاتمة

تحظى سياسة تحديد النسل بأهمية كبرى في العصر الحالي الذي يعرف تغيرات على مستوى المجتمعات بانتشار العادات السيئة وعوامل الانحراف التي تجعل كل الآباء يعيشون حالة من الخوف على أبنائهم لانتشار المخدرات والمسكرات ورفاق السوء.و من جهة أخرى غلاء المعيشة المتزايد الذي لن يقف عند حد فالأفضل أن ننجب عدد معين نستطيع تربيته التربية السليمة ونوفر له ما نستطيع من سبل الراحة وخلق أجواء الإبداع في مجالات العلوم المختلفة سواء كانت شرعية أو علمية يفيد بها مجتمعه فالوضع الاقتصادي العام للبلاد العربية لا يشجع على زيادة الإنجاب لما فيه من خطورة على الوضع الاقتصادي للأسرة. .

و قد أثبتت الدراسات أن المرأة يجب أن تتوقف عن الإنجاب إن كان لديها العدد الكافي من الأبناء قبل بلوغ سن الأربعين لأن ذلك فيه مخاطر للام وللطفل صحيا فتزيد عند الأطفال نسبة الإعاقة وخصوصا مرض الداون الذي تزداد نسبته كلما تقدم عمر المرأة كما يجب أن يكون أصغر الأبناء في عمر متوافق مع عمر الوالدين عند كبره ويكونا قادرين على تربيته حق التربية لأن تركه صغيرا قد لا يوفر لو جو الرعاية المناسبة وقد ينقلب هذا الابن إلى عضو ضار إن لم يجد التربية المناسبة والرعاية المادية والتربوية المناسبة.

لم يحدد الإسلام النسل سابقا بسبب كثرة المشاكل الصحية وتردي الحالة الصحية وعدم وجود لقاحات أو رعاية طبية كاملة للأطفال فكان الغالب منهم يموت ولكن الآن الرعاية الصحية تطورت ووصلت إلى مستوى عال لذلك يجب التفكير جديا في تحديد النسل لما في خير لهذا الجيل علما منا أن

القوة ليست بالكثرة وهذا ما أثبتته الدراسات وخصوصا في زمننا ..التنظيم وتحديد النسل بأن لا يتجاوز عدد معين مثلا 6-5 أطفال فهذا عدد غير قليل ولكن إن أحسن تربيتهم ورعايتهم و تنشئتهم و تقديم التعليم المناسب فسنضمن جيل قادر على تحمل المسئولية...

حال العالم تغير وتغيرت الأهداف والتربية والتعليم وأصبح الواحد يرى إبنه أمامه وهو لا يضمن صلاحه من الخوف عليه من الرفقة السيئة ومشاكل المجتمع المدمرة من المخدرات والمسكرات وحوادث الطرق المميتة وغيرها.

قبل عدة عقود كانت الأسر تنجب بالعشرة والأنثى عشر طفلا و يكون الأب والأم من غير المتعلمين وقد لا يتابعون أبناءهم ويهتمون بكل ما يخصهم كما يعمل الآن الكثير من الآباء والأمهات في مجتمعنا بعكس ما يحدث الآن فعلى الرغم من الحرص عليهم وتربيتهم التربية الصالحة فلا تستطيعين مهما أوتينا من قوة أن نتجاهل أو نقنن تأثير العالم الخارجي عليه فالتربية ليست منحصرة فالأسرة فهناك المدرسة والمجتمع ووسائل الإعلام الخطيرة التي إن لم يجدها في المنزل وجدها خارجه....

يجب أن يكون هناك وعي أكبر للأمهات والآباء بكل شيء وتربية الجيل القادم على أساس الدين والأخلاق وتقوية الوازع الديني وتعبئة الفراغ الروحي بحب القرآن ودراسة السيرة وكيفية تعامل هذا الطفل أو الشاب مع مغريات الإعلام والمغريات الخارجية وهذا يتطلب جهدا مضاعف من الأم والأب فكيف يستطيعون توفيره لعدد كبير من الأبناء ومتابعة شؤون الأسرة الأخرى من مادة ومتطلبات منزلية واجتماعية أخرى..

استمارة البحث

الملاحق

قائمة المراجع

القران الكريم

المراجع بالغة العربيةّ:

أولا:القواميس، المعاجم و الموسوعات

1. محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، دط، 1999م.
2. هزاز راتب أحمد و آخرون: المتقن القاموس المصور، دار بيروت، لبنان، د.ط، ص 473.

ثانيا:الكتب

3. البشير التيجاني : التحضر و التهيئة العمرانية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،د.ط،2002
4. إبراهيم عبد الله: المسألة السكانية وقضية تنظيم الأسرة ، المركز الثقافي العربي، بيروت،ط4، 1999م.
5. ابن خلدون : المقدمة ،دار الرائد العربي، بيروت،ط5 ،1982م.
6. إحسان محمد الحسن: الأسس لمناهج البحث الاجتماعي، دار الطليعة، بيروت ، ط1، 1982م.
7. أحمد اللحلح وآخرون: البحث العلمي، الدار الجامعية، مصر، دط، 2002م.
8. حسن الساعاتي و عبد الحميد لطفي :دراسات في علم السكان،دار المعرفة ،مصر ، دط ، 1962م.
9. حسن الساعاتي و عبد الحميد لطفي : دراسات في علم السكان ،دار النهضة العربية ، بيروت ،دط، 1991م.

10. حلا نوفل: محاضرات في "مسائل وموضوعات في علم السكان"، الجامعة اللبنانية معهد العلوم الاجتماعية– الفرع الأول، قسم المطبوعات، (1999– 2000م).

11. رشيد زرواتي: تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، دار هومة،الجزائر، ط1، 2002م.

12. روبرت لامون– جرامونّ: الانفجار السكاني،ت نبيه الأصفهاني ،شركة كراد، جنيف،دط ، 1977م.

13. ريتشارد انكر واخرون: المرأة والمشكلة السكانية في العالم الثالث، ت علياء شكري، العمرانية للأوفست، لبنان، ط2، 2005م.

14. سناء الخولي : الاسرة و الحياة العائلية ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ،دط، 1995م.

15. شمس الدين شريف: محاضرات في "مبادئ علم السكان"، الجامعة اللبنانية معهد العلوم الاجتماعية –الفرع الأول، قسم المطبوعات ، لبنان،1998–1999.

16. عبد العاطي السيد : الايكولوجيا الاجتماعية، دار المعرفة الجزائرية، مصر، د.ط ، 1989

17. عبد المجيد عبد الرحيم : علم الاجتماع السكاني ، مكتبة غربي ، مصر ، د ط ، 1979م .

18. عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،لبنان،ط4، 1999م.

19. علياء شكري:المرأة و المشكلة السكانية في العالم الثالث،العمرانية للأوفست،لبنان،ط2،2005

20. علي الخطيب: فقه الطفل ، مؤسسة العارف، بيروت، ط2، 2002م.

21. علي جلبي:علم اجتماع السكان،دار المعرفة الجامعية،مصر ،ط4، 1998

22. عمار بوحوش: دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط2، 1990م.

23. عيون عبد الكريم : جغرافية الغذاء في الجزائر ،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر ،دط ، 1985م.

24. فوضيل دليو وآخرون: الأسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، دط،1999م

25. محمد البطش و فريد أبو زينة: مناهج البحث العلمي–تصميم البحث والتحليل الإحصائي–، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، ط1، 2007م.

26. محمد السويدي : مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1984م.

27. محمد شفيق : السكان و التنمية – القضايا و المشكلات ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ،دط،، 1998م.

28. محمد صلاح عبد الغني: الزواج والحياة الزوجية ، الدار العربية للكتاب ، الأردن ، ط1، 1998م.

29. محمد عاطف غيث : علم الاجتماع، دار المعارف ، مصر، د ط 1963م.

30. محمد علي محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمي، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1، 1980م.

31. محمود الأشرم: محاضرات في المجتمع الريفي، منشورات جامعة خلب، سوريا، دط، 1975م.

32. مصطفى الخشاب: دراسات علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط . 1985

33. وارون تومسون و دافيد ت لويس : مشكلات السكان، ترجمة، راشدي البراوي ، مكتبة الأنجلو مصرية مع مؤسسة فرانكلين للطباعة و النشر، القاهرة- نيويورك، 1969 م.

34. وجدي عبد اللطيف : علم الاجتماع الحضري و الصناعي ، دار مكتبة الاسراء للطبع و النشر و التوزيع، مصر ، ط1 ، 2007.

35. وليد بركات: أبعاد المشكلة السكانية في مصر،الهيئة العامة للاستعلامات،مصر،د.ط،1994

36. وهيبة عبد الفتاح : في جغرافية السكان ،دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1972م.

ثالثا:المجلات و الجرائد والمحاضرات و الدوريات

37. حبيب جعنيني:مشكلة الأمية في الوطن العربي " دراسات عربية .العدد 5 ، دار الطليعة ، بيروت، 1988م.

38. ثناء شلبي : تنظيم الأسرة مسؤولية من، مجلة الأسرة اليوم،العدد 2، سوريا، فيفري 2005م.

39. مصطفى العبد الله الكفري :" السياسة السكانية " الحوار المتمدن ، العدد 888 ،سوريا ، جويلية 2004م.

40. وكالة الولايات المتحدة لمنظمة الصحة العالمية : التنمية الدولية و تنظيم الأسرة العدد 25،سوريا ،1999م.

رابعا: الرسائل الجامعية

41. الأخضر زكور : دور التعليم العالي في تنظيم الأسرة الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007

42. زيدان عبد الباقي : القيم و المبادئ و المعايير و السنن الاجتماعية التي تحكم السلوك الإنجابي،رسالة ماجستير،علم الاجتماع،جامعة القاهرة،1979.

المراجع بالغة الاجنبية

43. Angers Maurice : Initiation pratique à la méthodologie des humaine,édition Casbah,Alger,1ed,1997,p65

44. André Rosental : l'intelligence démographique ; sciences et politiques des populations, Odil jacob, paris Paul,2003

45. Code de la famille de la nationalité et de l'état civil.2ème édition .Berti édition. Alger .2004.

46. Catherine Pasquet et Françoise Lefèvre : Fécondité Et Famille à la Réunion ,Observatoire Départemental De La Réunion, France, 1988.

47. E.R Grouve and W.F Ogburn : American Marrige and Marrige and family Relationship, Holted, N.Y 1982 .

48. Jacque valin et Guillaume J Wunch : Théorie générale de la population , l'institut National d'étude démographique ,2 ed, France,2006 .

49. Jacques Vallin et Guillaume J Wunch : Histoire des idées et politiques de population, l'institut National d'études démographiques, 1e ed, France, 2006 .

50. Jean Michel Hoemer : le tiers monde entre la survie et l'informal ,l'Harmattan, France,1ed,1996 .

51. Meyer Ninkoff : Technology and The Family , Allen France and Others ed, N.Y.1992

52. Million Yinger : The changing Family in a changing dociety, John Edwardsed, N.Y 1962 .

53. Nico Keilman : Conséquences Démographiques Et Sociales D'une Faible Fécondité Pour Les Structures Familiales, Le Conseil De L'Europe, France,2004 .

54. ONS.1998.

55. TPARSONS AND BALES : THE FAMILY :SOCIALISATION AND INTERACTION PROCESS,THE FREE PRESS N.Y 1955 .

56. Youcef Courbage : Nouveaux Horizons Démographiques En Méditerranée, I N E D, France,1999 .

المواقع الالكترونية

57. www.npc-ts-org/module.php?name=news&file=article&side=53-51k

58. http://www.alkeltawia.com/site2/pkg09/index.php?page=show&ex=2&dir=dpages&lang=1&cat=130

59. http://etudiantdz.net/vb/showthread.php?t=59276

60. http://etudiantdz.net/vb/showthread.php?t=59276

61. http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A9_%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%81

الملخص:

يولي المجتمع الجزائري أهمية كبرى للأسرة يجعل الاهتمام بالتحولات التي يشهدها هذا النسق و جملة التحديات التي تواجهه نتيجة التحولات الاقتصادية و الاجتماعية من الأمور الضروري الاهتمام بدراستها. تتجلى أهمية دراسة تحديد النسل في كونه الظاهرة الديمغرافية الأكثر تأثرا بمختلف أوضاع الأسرة و الأكثر تأثيرا في المجال التنموي خاصة الجانب الاقتصادي و الاجتماعي.تسعى الدراسة إلى الكشف عن علاقة قلة الإنجاب بدخل الأسرة و المستوى التعليمي للمرأة إضافة إلى علاقته بعملها.وبعد إجراء الدراسة الميدانية تبين أن:

- **لم تعد الأسرة الجزائرية ترغب في إنجاب الكثير من الأبناء كالسابق ، بالنظر إلى غلاء المعيشة و ضعف الدخل مما يؤدي بالزوجين إلى ضبط إنجابهما بما يتلاءم و أوضاعهم.**
- **يعتبر عمل المرأة من العوامل الأساسية التي تحول دون إنجابها لعدد اكبر من الأبناء كونها لا تقدر على التوفيق بين عملها الخارجي و بين مسؤولياتها اتجاه أسرتها فتلجا إلى التحكم في عدد الأبناء حتى تتمكن من الموازاة بين الداخل و الخارج مع ضرورة أن توفر الرعاية الكافية التي يتطلبها الأبناء.**
- **أن للمستوى التعليمي للمرأة اثر كبير في خفض مستويات الخصوبة، فالنساء المتعلمات خصوبتهن تكون اقل بكثير من خصوبة غير المتعلمات.**
- **كما أن إيقاف الإنجاب عند عدد محدد من الأبناء ناتج عن انخفاض المستوى المعيشي للأسرة الجزائرية، فهو بذلك غير نابع من رغبة الزوجين لتحقيق تنشئة اجتماعية سليمة لعدد قليل من الأطفال .**

Résumé :

La famille est un concept très important dans la société algérienne, elle a connu des différents changements au niveau de la structure et aussi au niveau de ses rôles et ces objectifs.et là le contrôle des naissances est devenu une réalité de la part de la famille moderne dans les zones urbaines. Notre recherche constitue une tentative de comprendre la relation entre les différents conditions de la famille et ce phénomène, en basant précisément sur les facteurs socio-économiques et culturels que connait la famille et qui sont derrière la réduction de procréer ; plus précisément : le niveau de revenu, le niveau scolarité de la femme et le travail (de la femme) non domestique.

D'après la lecture théorique et l'investigation du terrain au niveau de la ville de Sétif, notre conclusion était :

- Le contrôle des naissances est en relation directe avec le niveau de vie des couples.
- le travail de la femme lui pousse à ne pas ramener plus qu'un nombre précis d'enfants afin de trouver plus de temps pour s'occuper d'eux en parallèle avec son travail dehors la maison.
- le niveau de scolarité de la femme fait baisser le taux de la fécondité en prenant en considération la période des études.
- La baisse de niveau de vie de la famille est l'un des facteurs principaux qui permettra à ne pas avoir plus d'enfants.